الاستقصاء في خصائص الإعراب

إعداد

الدكتور/ تيسير السعيد عيد

مدرس بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

{ رَبِّ يَسِّـــــــــرْ وَأَعـــــــنْ }

{المقـــدمـــة }

الحمد لله رب العالمين ؛ والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سـيدنا محمد ؛ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعـــــد :

فإن للقرآن الكريم عظيم الأثر فى توحيد اللغة العربية ؛ وصيانتها من كـل مـا يشوب نقاءها ، ولذا كانت هذه اللغة مثلاً فريداً فى الصياغة والإعجاز اللغوى ، ومن ثم فتح أمامها مجالات فسيحة للبحث فى مختلف العلوم والمعارف ، وفـى مقدمتها **علم النحو** ، إذ إن صون كتاب الله من التحريف والتصحيف واللحن كان من أبرز البواعث على وضع هذا العلم .

هذا .. ولقد حظى علم النحو بعناية صفوة من العلماء المخلصين منذ أوائل القرن الثانى الهجرى ، حيث تتابعت جهود هؤلاء العلماء وتكاملت مؤلفاتهم فى وضع قواعد علم النحو ؛ المستقاة من مصادره الأصلية ، وقد دفعهم إلى ذلـك حاجـة المستعربين الذين اعتنقوا الإسلام إلى تعلم لغة القرآن الكريم ، والوقوف علـى دلالات ألفاظه ودقائق معانيه.

ومنذ بدأ العلماء العرب يهتمون بلغتهم ؛ يدرسـونها ويضـعون لهـا القواعـد والأصول والأحكام توصلوا بطريق الاستقراء إلى أن اللغة العربية ذات حـدود ومقاييس لا يخرج عليها المتكلم إلا حين يلحن أو يخطىء ، ومن ثـم صـرفوا عنايتهم تجاه تبيين حقيقة الكلام ؛ وتحديد أجزائه ، وما يعتريها من أحكام ، وقد اقتضى ذلك استخدام وسيلة لتعيين الوظائف النحوية للألفاظ التى يـأتلف منهـا الكلام ؛ فضلاً عن تعيين صلة الكلمات بعضها ببعض فى الجملة الواحدة بحسب المعنى المراد ، وقد تمثلت هذه الوسيلة فى **علم الإعراب** ؛ إذ يقوم بالجزء الأكبر من هذه الوظائف .

فالإعراب علم نشأ فى رحاب **علم النحو** ؛ وهو جانب من الجوانب المهمة فى لغة العرب ؛ وخصيصة من خصائص التى تميزها عن بقية اللغات ؛ إذ لا يرى أثر من آثار هذا العلم فى أى لغة غير العربية .

ولما كان **الإعراب** جانباً من الجوانب المهمة فى اللغة العربية طغى معناه على **علم النحو** حتى سمى بـ "**علم الإعراب**" ، وإن كان **النحو** أوسع من **الإعراب** وأشمل ، ولعل ذلك هو الذى حمل بعض النحويين على أن يصنفوا كتباً فى **علم النحو** ضمنت عناوينها لفظ **الإعراب** ؛ فضلاً عن الكتب التى أفردت لتناول إعراب القرآن ؛ وتحليل معانيه ؛ وتوضيح مشكله ، وقد ترجم لهذه الكتب باسم "**إعراب القرآن**" مجرداً ؛ أو : "**معانى القرآن وإعرابه**" ، ومن الكتب التى ضمنت عناوينها لفظ **الإعراب** كتاب : "**صناعة الإعراب**" ؛ و "**عيون الإعراب**" ؛ للإمام الفزارى ؛ المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، وكتاب "سر صناعة الإعراب" ؛ لابن جنى ؛ المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، وكتاب "**اللباب فى علل البناء والإعراب**" ؛ لأبى البقاء العكبرى؛ المتوفى سنة ٦١٦ هـ؛ وكتاب "**الإعراب عن قواعد الإعراب**" ؛ لابن هشام الأنصارى ؛ المتوفى سنة ٧٦١ هـ ؛ وغيرها .

وقد لفت انتباهى ما فى هذه المصنفات ونحوها من اهتمام أصحابها **بعلم الإعراب** ؛ حيث ناقشوه ، وحللوا معاقده ، وفصلوا أحكامه ، وعالجوا قضية العامل الإعرابى والمعمول ، وأفاضوا فى ذكر أراء النحويين وتعليلها كلما عرضت قضية خلاف تتعلق بحقيقة الإعراب ؛ أو خصائصه ، وتناولوا الجوانب الإعرابية التى تبرز وظيفة الكلمة العربية فى الجملة النحوية ؛ وغير ذلك من المصطلحات التى تدور فى فلك **الإعراب** ومدلوله ، ومن ثم عمدت إلى البحث فى هذا العلم ؛ وتناوله بالدراسة بغية الوقوف على **حقيقة الإعراب** ؛ **ونشأته**؛ إذ إنه أثر من الآثار الرئيسية فى اللغة العربية ؛ فضلاً عن أنه من أبرز خصائصها ، هذا بالإضافة إلى **إثبات كونه مؤثراً** ببيان دوره فى معالجة القضايا النحوية .

هذا .. وتتشكل الدراسة فى هذا البحث من خمسة مباحث على النحو التالى :-

- **المبحث الأول : التعريف بحقيقة الإعراب فى عرف أهل اللغة ؛ وفى اصطلاح النحويين .**
- **المبحث الثانى : نشأة علم الإعراب ، وبيان كونه أثراً .**
- **المبحث الثالث : نظرية العامل الإعرابى ؛ وما ثار حولها من جدل .**
- **المبحث الرابع : العلاقة بين الإعراب والبناء .**
- **المبحث الخامس : علامات الإعراب ومدلولاتها .**

- وتتبع هذه المباحث بخاتمة تتضمن عرضاً موجزاً لأبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة .

والله أسأل أن يهيىء لى من أمرى رشداً ، وأن يوفقنى إلى تحقيق الغاية المنشودة

* *وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب* *

الباحثة

(المبحث الأول)
التعريف بحقيقة الإعراب

****

أولاً : الإعراب فى عـرف اللغويين :

كلمة "**إعراب**" وما اشتق منها – فى عرف أهل اللغة – يدور معناها بين **الإبانـة والإفصاح والإيضاح ، والتحسين والتحبب، والتغيـر والانتقـال ، والفسـاد** ، والفحش **وما قبح من الكلام ، والتخلق بخلق العرب** ، وغير ذلك .

أما عن الإبانة والإفصاح والإيضاح ؛ فإنه يقال : "أعرب– و– عرب" إذا أبـان عما فى نفسه ، وأفصح عما يحتجب فى ضـميره وأوضـحه ، قـال صـاحب القاموس : (.. **والإعراب : الإبانة والإفصاح عن الشىء ..**) [١] ، ولفظ **الإعراب** مصدر "**أعرب فلان عن الشىء**" إذا أوضح عنه ، و "**فلان معرب عما فى نفسه**" ؛ أى : مبين له وموضح عنه ، ومنه : "عربت الفرس تعريباً" إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه : انه قد بان بذلك ما كان خفيـاً مـن أمـره ؛ لظهوره إلى مرآه العين بعد ما كان مستوراً ، وبذلك تعرف حاله ؛ أصلب هو أم رخو ؛ و أصحيح هو أم سقيم ؟ وغير ذلك ، ومنه "**عروبة**" والعروبة للجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع ؛ لما فيه من التأهب لهـا والتوجه إليها ؛ وقوة الإشعار بها ؛ قاله ابن جنى [٢] ، ومنه – أيضاً – ما روى عن النبى – صلى الله عليه وسلم – إذ قال : "**الثيب تعرب عن نفسها**" [٣]

---

[١] القاموس المحيط ١٠٦/١، مطبعة مصطفى الحلبى بمصر، الطبعـة الثانيـة سـنة ٣٧١ هـ/١٩٥٢ م

[٢] انظر الخصائص لابن جنى ٣٧/١ ، ٣٨ ، تحقيق / محمد على النجار ، الطبعـة الثالثـة (مزيدة ومنقحة) ، – الهيئة المصرية العامة للكتاب – .

[٣] الحديث تاماً : "الثيب تعرب عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها" ، رواه ابن ماجة فى باب النكاح ، ص ١٨٧٢ ، ورواه أحمد فى مسنده (١٩٢/٤) .

أى : تفصح [١] .

هذا .. **والإعراب والتعريب** معناهما واحد ، وهو:" الإبانة " ، ويقال : "أعرب عنه لسانه ؛ وعرب" ؛ أى : أبان وأفصح ، و"أعرب عن الرجل" : بين عنه، و "عرب عنه" : تكلم بحجته[٢] .

وقيل : إن كلمة "**أعرب**" وكلمة "**عرب**" لغتان متساويتان ؛ بمعنى : الإبانة والإيضاح والإفصاح ، ومن ثم يقال لمن أفصح بالكلام : "**أعرب**" [٣] .

* **والحاصل** أن كلمة "**إعراب**" على اختلاف استعمالها من هذا الوجه تعنى **الإبانة** عن المعنى ، **والإفصاح** عما فى النفس ، **وإيضاح** ما كان خافياً ومبهماً ، **وإظهار** ما كان مستوراً .

وأما عن كون "الإعراب" بمعنى التحسين والتحبب ، فإنه يقال: "أعربت الشيء" ؛ أى : حسنته ، قال ابن عصفور : (**الإعراب – فى اللغة- : الإبانة عن المعنى (...) ، ويكون – أيضاً – بمعنى التحسين ، ومنه قوله – تعالى – : "عرباً أتراباً"** [٤]؛ أى : **حساناً ..**) [٥]، فـ **(عرباً)** جمع **عروب** ؛ كـ "صبور" و صبر" و "**العروب**" : المتحببة إلى بعلها ، وقيل : **الحسناء**، وقيل : المحسنة لكلامها [٦].

---

[١] انظر لسان العرب ؛ لابن منظور ٢٨٦٥/٤ ، طبعة / عارف بمصر .

[٢] انظر تهذيب اللغة ؛ للأزهرى ٣٦٢/٢ ، تحقيق / عبد السلام هارون .

[٣] انظر لسان العرب ٢٨٦٥/٤ .

[٤] سورة الواقعة : الآية ٣٧ .

[٥] شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ١٠٢/١ – بتصرف – ، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح

[٦] انظر الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبى ٥٩/٦ ، تحقيق الشيخ / محمد معوض وأخرين ؛ وانظر – أيضاً- مجاز القرآن ؛ لأبى عبيدة ٢٥١/٢ ؛ تحقيق الدكتور / محمد فؤاد سزكين . ؛ والصحاح ١٠٨/٢ ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار .

وأما عن "الإعراب" بمعنى التغيير والفساد ، فإنه يقال : "عربت معدة الرجل" إذا تغيرت ، ويقال : "أعربت الدابة فى مرعاها" إذا لم تستقر فى جهة منه [١]، ويقال : "عربت المعدة، وأعربها الله"؛ أى : غيرها ، وهو مأخوذ من "**عربت**" بمعنى : **فسدت** [٢]، قال الأزهرى : (.. **عربت معدته عرباً ، وذربت ذرباً ، فهى عربة، وذربة ؛ إذا فسدت ، قلت : ويحتمل أن يكون التعريب على من يقول بلسانه المنكر من هذا ؛ لأنه يفسد عليه كلامه كما فسدت معدته ..**) [٣]، وروى أن أبا زيد الأنصارى قال : "**فعلت كذا وكذا فما عرب على أحد**" ؛ أى : **ما غير على أحد** [٤] ، و "**الإعراب**" يكون – أيضاً– بمعنى : **إزالة الفساد** ، يقال : "أعربت الشىء" إذا أزلت عربه ؛ أى : فساده [٥].

وأما عن كون "الإعراب" بمعنى الانتقال والإجالة ؛ فإنه يقال : "**عربت الدابة**" ؛ أى : **جالت فى مرعاها** ، و "**أعربها صاحبها**"؛ أى : **أجالها** [٦] .

وأما عن "الإعراب" الذى بمعنى الفحش وما قبح من الكلام ؛ فقد روى عن ابن عباس أنه قال فى تفسير قوله – تعالى–: "**فلا رفث ولا فسوق**" [٧]؛ هو العرابة فى كلام العرب ؛ فلفظ العرابة كأنه اسم موضوع من التعريب ؛ وهو ما قبح من الكلام ، يقال : منه "عربت" و "أعربت" ، ومنه حديث عطاء : أنه كره الإعراب

---

[١] انظر شرح الجمل الكبير ١٠٢/١ .

[٢] انظر التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل ؛ لأبى حيان ١٥/١ ، تحقيق الدكتور /حسن هنداوى .

[٣] تهذيب اللغة ٣٦٤/٢ .

[٤] انظر لسان العرب ٢٨٦٧/٤ .

[٥] انظر : همع الهوامع ؛ للسيوطى ٥٣/١ ، تحقيق / أحمد شمس الدين .

[٦] انظر التذييل والتكميل ١٥/١ ، وهمع الهوامع ٥٣/١ .

[٧] سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

للمحرم ؛ وهو الإفحاش فى القول والرفث [١] .

هذا .. ومن المعانى اللغوية للإعراب : " **النكاح** " أو "**التعريض به**" [٢]، ومنها : "**إعطاء العربون ؛ أو العربان** ، فقد روى عن الفراء أنه قال : **أعربت إعراباً ، وعربت تعريباً؛ إذا أعطيت العربان** [٣] ، وقيل : سمى بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع [٤]، وعلى ذلك يقال : "**أعرب الرجل**" **إذا أعطى العربون** ، وكذلك **إذا تكلم بالعربية** ، أو **صارت له خيل عراب**؛ أى : منسوبة إلى العرب ، أو **ولد له ولد عربى اللون** [٥]، ويقال : "**أعرب - و- تعرب**" إذا تخلق بخلق العرب فى البيان والفصاحة [٦] ، وقد نص ابن جنى على أن أصل كلمة "**إعراب**" هو قولهم : "**العرب**" ، وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة والإعراب والبيان [٧] .

ومن المعانى اللغوية للإعراب : **معرفة الفرس العربى من الهجين إذا صهل** ، ومنها : **رد الرجل عن القبيح** [٨] .

* هذا هو حاصل القول فى أبرز ما ينطلق عليه لفظ "**إعراب**" وما اشتق منه فى عرف أهل اللغة .

---

[١] انظر لسان العرب ٢٨٦٦/٤ .

[٢] انظر القاموس المحيط ١٠٦/١ .

[٣] انظر لسان العرب ٢٨٦٧/٤ .

[٤] انظر لسان العرب ٢٨٦٧/٤ .

[٥] انظر : القاموس المحيط ١٠٦/١ ، وهمع الهوامع ٥٣/١ .

[٦] انظر شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٧٢/١ ، طبعة /عالم الكتب / بيروت .

[٧] انظر الخصائص ؛ لابن جنى ٣٧/١ .

[٨] انظر لسان العرب ٢٨٦٦/٤ .

ثانياً: الإعراب فى اصطلاح النحويين .

للنحويين فى بيان حقيقة الإعراب مذهبان :

(أحدهما) : أنه **لفظى** ؛ إذ يعنى به الحركات اللاحقة آخر الكلمات المعربة من الأسماء والأفعال ، ومن ثم عرفه أصحاب هذا المذهب **باعتبار كونه أثراً ظاهراً أو مقدراً يجلبه العامل فى آخر الكلمات المعربة** ؛ وهو محل الإعراب .

(المذهب الآخر) : **أنه معنوى** ؛ إذ يتمثل فى الاختلاف والتغيير فى آخر الكلمة المعربة ؛ أو فيما هو كالآخر ؛ لعامل دخل عليها نفسها ، أما الحركات فهى دلائل على الإعراب ؛ وعلامات له ، ولذا عرفه أصحاب هذا المذهب **باعتبار كونه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل ؛ لفظاً أو تقديراً** [١].

* أما **المذهب الأول** فهو **مذهب ابن خروف** [٢] **وأبي على الشلوبين** [٣] ؛ **وابن الحاجب** [٤]؛ **وابن مالك** [٥]؛ وغيرهم .

وتحقيق ذلك فى أن ابن خروف **عرف الإعراب** بأنه **اختلاف العلامة فى آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً على وفق العامل دلالة على معناه** [٦] .

وعزى له أنه **حد الإعراب بأنه صوت يحدثه العامل فى أخر الكلمة** [٧].

---

[١] انظر ارتشاف الضرب ؛ لأبى حيان ٤١٣/١ ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النحاس .

[٢] انظر : المصدر السابق ؛ والتذييل والتكميل ١١٦/١ ؛ وهمع الهوامع ٥٤/١ .

[٣] انظر التوطئة ؛ لأبى على الشلوبين : ص ١٣١ ، ١٣٢ ، تحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع

[٤] انظر الإيضاح فى شرح المفصل ؛ لابن الحاجب ١١٥/١ ، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى .

[٥] انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٣٣/١ ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ؛ والدكتور / محمد بدوى المختون .

[٦] انظر شرح جمل الزجاجى ؛ لابن خروف ٢٥٩/١ ، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب

[٧] انظر التذييل والتكميل ١١٦/١ .

وعرفه أبو على الشلوبين **بأنه حكم يحدثه العامل فى آخر الكلمة** [١] .

وحده ابن الحاجب بقوله : **(الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعانى المعتورة عليه)** [٢].

ونص ابن مالك – فى التسهيل – على أن **الإعراب ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة ؛ أو حرف ؛ أو سكون ؛ أو حذف** [٣] .

وصرح – فى شرح التسهيل – بأن **الإعراب** عند المحققين من النحويين **عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة ؛ أو سكون ؛ أو ما يقوم مقامهما** ، والأكثر أن يتغير ذلك المجعول لتغير مدلوله ؛ كالضمة والفتحة والكسرة فى نحو : "ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَ عَمْرو" .

وقد يلزم للزوم مدلوله ؛ كرفع : "لاَ نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ" و "لَعَمْرُكَ"، وكنصب : "سُبْحَانَ اللهِ" و "رُوَيْدَكَ" ، وكجر "الكِلاع" و "عريط" فى قولهم ؛ "ذُو الْكِلاَعِ" [٤] و "أُمُّ عُرَيْطٍ" ؛ وهى العقرب [٥] .

أما المذهب الآخر ، وهو كون الإعراب معنوياً ، والحركات دلائل عليه وعلامات له ؛ فهو ظاهر قول سيبويه : **(وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه – ؛ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير**

---

[١] النظر التوطئة : ص ١٣١ .

[٢] شرح ابن كافية ابن الحاجب فى النحو ؛ للرضى ١٨/١ ، طبعة / دار الكتب العلمية / بيروت .

[٣] انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ؛ لابن مالك : ص ٧ ، تحقيق / محمد كامل بركات

[٤] ذو الكلاع ملك من ملوك اليمن ، من الأذواء . (انظر : لسان العرب : مادة "كلع") .

[٥] انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٣٣/١ .

شيء أحدث ذلك منه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ...) [١].

وهذا المذهب ذهب إليه كل من الأعلم [٢]، والزمخشرى ، وأبى على الفارسى، وابن عصفور، وجماعة من المغاربة[٣]، وكثير غيرهم ، **وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية** [٤].

وتحقيق ذلك فى أن الزمخشرى قال – فى تعريفه –: **(الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل .)** [٥]، وحده أبو على الفارسى إذ بقوله : **(الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل)** [٦] .

وعرفه ابن عصفور إذ قال : **(.. وأما فى اصطلاح النحويين فهو تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً ؛أو تقديراً)** [٧] .

وتجدر الإشارة إلى أن طائفة من النحويين رجحوا المذهب الأول ، واحتجوا ، وطائفة أخرى منهم رجحوا المذهب الأخر، واحتجوا له – أيضاً – .

فمن الذين رجحوا المذهب الأول ، وهو كون الإعراب لفظياً ؛

---

[١] الكتاب ١٣/١ ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون .

[٢] انظر النكت على كتاب سيبويه ؛ للأعلم ١٢٠/١ ، تحقيق الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان .

[٣] انظر همع الهوامع ٥٤/١ .

[٤] انظر الأشباه والنظائر فى النحو ؛ للسيوطى ٨٦/١ ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م

[٥] شرح الأنموذج فى النحو ، بشرح الأردبلى : ص ١٧ ، تحقيق الدكتور / حسنى عبد الجليل يوسف .

[٦] المقتصد فى شرح الايضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانى ٩٧/١ ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان .

[٧] شرح الجمل الكبير ١٠٢/١ .

ابن فلاح ، وذلك حيث قال : (.. **وذهب قوم إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات ، وهو الحق لوجهين :**

(أحدهما) : أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد ، فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة فى أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

(الثانى) : أنه يقال : أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، ونوع الجنس مستلزم الجنس .) [١] .

هذا الذى ذكره ابن فلاح جانب من حجة أصحاب هذا المذهب، فقد سبق أن ابن مالك ساق دليلاً آخر ، وهو أن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله ؛ كرفع "لعمرك" ، ونصب "سبحان الله" و"رويدك" وجر "الكلاع" و "عريط" من: "ذى الكلاع" و "أم عريط"، ومن ثم لا يصح قول من جعل الإعراب تغييراً .

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغير بمعنى أنه صالح للتغيير ، أو متغير عن حالة السكون التى كان عليها قبل التركيب .

ورد بأن الأول مجاز ، والثانى يرد عليه المبنى على حركة فإنه كذلك ؛ قاله السيوطى [٢] . ونص أبو حيان على أن **هذا الرد ليس بشىء ؛ لأنا لم نقتصر على مطلق تغير ، بل تغير فى آخر الكلمة بعامل ، وتغير المبنى على حركة وإن كان مسبوقاً بسكون ليس ذلك بعامل ، فلا يشرك المبنى المعرب فى ذلك** [٣] .

ومن الذين رجحوا هذا المذهب واحتجوا له الأشمونى ، وذلك أنه ذكر المذهبين فى شرحه ألفية ابن مالك ، وعزاهما لأصحابهما ، ثم قال : (.. **والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛**

---

[١] الأشباه والنظائر فى النحو ؛ للسيوطى ٨٥/١ .

[٢] انظر همع الهوامع ٥٤/١ ، ٥٥ .

[٣] انظر التذيل والتكميل ١١٨/١ .

لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .) [١].

* أما المذهب الآخر ؛ وهو جعل الإعراب معنوياً فقد رجحه كثير من النحويين منهم الإمام عبد القاهر الجرجانى ؛ حيث صرح – فى شرحه – حد الإعراب الذى وضعه الفارسى فى الإيضاح – **بأن الإعراب – فى الحقيقة – معنى لا لفظ ؛ إذ إن مفهوم الإعراب : أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، فلفظ " ان تختلف" بمعنى الاختلاف ، وليس الاختلاف بلفظ ، وإنما هو معنى، كما أن الاسوداد ليس بعين وإنما هو معنى يعرف بالقلب ، فالمختلف هو اللفظ كما أن المسود هو العين التى تتعلق برؤية البصر ، فإذا قيل : "جاءنى زيد" و "رأيت زيداً" و "مررت بزيد" فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة وأخرى فتحة وثالثة كسرة ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة إعراب ، وليس نفس الحركة بإعراب ؛ لأنها إذا وجدت ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معربة ، وذلك كـ "أين" و "كيف"؛ إذا إنهما متحركان ؛ ولا يقال إنهما معربان ؛ لأن الاختلاف غير موجود فى آخرهما** [٢] .

* ومن النحويين الذين اختاروا كون الإعراب معنوياً أبو البركات الأنبارى ؛ حيث حده فى هذا الإطار ، ورجحه واحتج له إذ قال : (.. **الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ ؛ ألا ترى أنك تقول – فى حد الإعراب –: "هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل" و– فى حد البناء – : " لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون " ؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ ، والذى يدل على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب ، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن.للبناء ،**

---

[١] انظر شرح الأشمونى فى حاشية الصبان عليه ٤٩/١ ، طبعة / عيسى الحلبى .

[٢] انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٨/١ .

فدل على أن الإعراب هو الاختلاف ، والبناء هو اللزوم ، والذى يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء ، فيقال : حركات الإعراب ، وحركات البناء ، ولو كانت الحركات أنفسها هى الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف إليه ؛ لأن إضافة الشىء إلى نفسه لا تجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : "حركات الحركات" لم يجز ؟ فلما جاز أن يقال : "حركات الإعراب" و "حركات البناء" دل على أنهما غيرهما) [١] .

* ومن الذين رجحوا هذا المذهب ؛ أبو البقاء العكبرى ، وقد احتج له بأربعة أوجه ، منها ما ذكره كل من الإمام عبد القاهر؛ والأنبارى ، وذلك كون الإعراب هو الاختلاف ، والاختلاف معنى لا لفظ ، وكون الحركات تضاف إلى الإعراب ؛ فيقال : "**حركات الإعراب**" و "**ضمة الإعراب**" ، والشىء لا يضاف إلى نفسه ؛ فضلاً عن أن الإعراب فاصل بين المعانى ، والفصل والتمييز معنى لا لفظ ، وأن الحركة والحرف يكونان فى المبنى ، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ، وقد يكون السكون إعراباً ، وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى [٢].

* وهذا المذهب رجحه – أيضاً– ابن إياز ، واحتج له بما احتج به أبو البقاء العكبرى [٣] واختاره أبو حيان ورد اعتراض ابن مالك على حجج الذين رجحوا هذا المذهب [٤].

* من ذلك كله نقف على أن **الإعراب** – فى اصطلاح النحويين – **معرف من جهتين** :

---

[١] أسرار العربية ؛ للأنبارى : ص ٣٣ ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين .

[٢] انظر اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ للعكبرى ٥٤/١ ، تحقيق / غازى مختار طليمات

[٣] انظر الأشباه والنظائر فى النحو ؛ للسيوطى ٨٦/١ .

[٤] انظر التذيل والتكميل ١١٩/١ ؛ والنكت الحسان ؛ لأبى حيان : ص ٣٤ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى .

(إحداهما) : باعتبار كونه لفظياً ، ويعنى به – حينئذ – ما جلبته العوامل فى آخر الاسم الذى لا يشبه الحرف من رفع ؛ ونصب ؛ وجر؛ كما فى نحو : "زَارَنِى زَيْدٌ" و "أَكْرَمْتُ أَخَاكَ" و "مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ" ؛ وفى آخر الفعل المضارع المعرب من رفع ؛ ونصب ؛ وجزم ؛ كما فى نحو : "أَقُومُ" و "لَنْ أَقُومَ" و "لَمْ أَقُمْ" **و (الأخرى) : باعتبار كونه معنوياً** ، ويراد به – حينئذ – تغيير آخر الكلمة المعربة لاختلاف العوامل الداخلة عليها – لفظاً أو تقديراً – .

والخلاف المذكور فى هذه القضية يستنبط منه أن الْمُعْرَب يمكن له أن ينهج فى إعرابه منهج أى من المذهبين المذكورين، فله أن يقول فى إعراب نحو : "**أَخَذَ زَيْدٌ دِينَارًا مِنْ مُحَمَّدٍ**" : "**زَيْدٌ**" فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ و "**دِينَارًا**" مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ و "**مُحَمَّدٍ**" مجرور بالكسرة الظاهرة ، وذلك مراعاة لكون الإعراب لفظياً ، ولا إنكار عليه إن قال – فى إعراب المثال المذكور – : "**زَيْدٌ**" فاعل مرفوع ؛ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ؛ و "**دِينَارًا**" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ؛ و "**مُحَمَّدٍ**" مجرور بـ "مَنْ" وعلامة جره الكسرة الظاهر ، وذلك إذا راعى كون الإعراب معنوياً ، ويمكن للمعرب أن يسير على هذا النهج فى إعراب الفعل ؛ إذ يقول فى إعراب نحو : "**يَقُومُ**" : هو فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ بناء على مذهب من قضوا بأن الإعراب لفظي ، وله أن يقول: هو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ؛ مراعاة لمذهب القائلين بأن الإعراب معنوي ، ويقول نحو ذلك فى حالتى نصب الفعل وجزمه.

فهذه هى ثمرة الخلاف المذكور فى بيان حقيقة الإعراب ، ويبدو لى أن المذهبين الواردين فى هذه القضية كلاهما صواب؛ إلا أن المذهب القاضى بكون الإعراب معنوياً هو الأولى بأن يؤخذ به ؛ وذلك لكثرة النحويين الذين رجحوه ، وقوة أدلتهم ؛ فضلاً عن كونه هو المذهب المشهور .

الربط بين الإعراب فى عرف اللغويين ؛ واصطلاح النحويين

* تقدم أن **الإعراب** – فى عرف أهل اللغة – مصدر "**أعرب**" بمعنى : **بين** ؛ أو **أبان وأظهر وأوضح** ، أو **أجاد وحسن وتحبب**، أو **انتقل وأجال وغير** ، أو **أزال عرب الشيء** ؛ أى : **فساده** ، أو **تكلم بالفحش** ، أو **تكلم بالعربية ولم يلحن فى الكلام** ، أو **تخلق بخلق العرب** ، أو **أعطى العربون** ، أو **صار له خيل عراب** ، أو **عرف الفرس العربى من الهجين** ، أو **رد الرجل عن القبيح** ، أو **ولد له ولد عربى اللون** ، أو **عقد نكاحاً** ، أو **عرض به** .

وقد ورد أن لبعض هذه المعانى علاقة وثيقة بمفهوم الإعراب فى اصطلاح النحويين ، فالشيخ عبد القاهر الجرجانى ربط معنيين من هذه المعانى اللغوية بمعنى الإعراب فى الاصطلاح النحوى ، وذلك حيث نص على أن **معنى الإعراب على وجهين** :

(أحدهما) : أن يكون من قولهم : "أعرب عن نفسه" ؛ إذا بين ما فى ضميره وأوضحه ؛ لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعانى، ومن ذلك قول الكميت

وَجَدْنَا لَكُمْ فِى آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ [1]

فالمعرب : الفصيح الذى يكشف عن مقاصده ويوضحها .

و (الوجه الآخر) : أن يكون أعرب منقولاً من قولهم : "عربت معدته" ؛ إذا فسدت ، فكأن المعنى فى الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام ؛ وذلك أنه إذا قيل : "هَذَا زَيْدٌ" و "رَأَيْتُ زَيْدٌ" و "مَرَرْتُ بِزَيْدٌ" ؛ بدون أن يغير آخر الكلمة لكان ذلك لبساً و إفساداً ، فإذا خولف بين الحركات فى آخر الاسم ، ودلل بكل واحدة على معنى إتضح المقصود وزال اللبس والفساد ، فأعربت – على هذا القول – مثل "أَعْجَمْتُ" بمعنى: أزلت عجمته ؛ إذ إن الهمزة تسمى همزة السلب [2].

---

[1] البيت من البحر من الطويل ، وهو فى الكتاب ٢٥٧/٣ ؛ والمقتضب ٢٣٨/١ ؛ ومجاز القرآن ١٩٣/٢ ؛ وجمهرة اللغة ٤٦٠/٣ ، والصحاح ١٧٩/١ ، وغيرها .

[2] انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٧/١ ، ٩٨ .

وربط أبو البركات الإنبارى بين المفهوم الاصطلاحى وثلاثة معان لغوية ، منها المعنيان اللذان ذكرهما الجرجانى ، **والثالث : أن يكون سمى إعراباً لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه ، من قولهم : "امرأة عروب" ؛ إذا كانت متحببة إلى زوجها ، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه سمى إعراباً** [١] .

ومن النحويين الذين ربطوا بين المفهوم النحوى للإعراب وبعض معانيه اللغوية أبو البقاء العكبرى ، حيث ربط المعنى الاصطلاحى بأربعة معان لغوية ، ونص على أنها الأصل الذى نقل منه ، وذلك أنه ذكر المعانى الثلاثة التى أوردها الأنبارى ، وأضاف رابعاً ، وذلك أنه من قول القائل : **"أعرب الرجل" ؛ إذا تكلم بالعربية ، كقولهم : "أعرب الرجل" ؛ إذا كان له خيل عراب .**
فالمتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم كلام العرب ، وليس البناء كذلك ؛ لأنه لا يخص العرب دون غيرهم [٢] .

وقد نقل السيوطى عن ابن فلاح أنه أورد لذلك – فى المغنى – خمسة أوجه ، والحاصل أنها لم تخرج عن المعانى الأربعة التى ذكرها العكبرى ، إذ إن ابن فلاح ربط معنى الإعراب النحوى بمعناه المأخوذ من : "عربت المعدة" ؛ إذا فسدت من وجهين ، وذلك قوله : (.. **الثانى : أنه مشتق من قولهم : "عربت معدة الفصيل" ؛ إذا فسدت ، وأعربتها ؛ أى : أصلحتها ، والهمزة للسلب ، كما تقول : "أشكيت الرجل" ؛ إذا أزلت شكايته ، والمعنى على هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه .**

---

[١] انظر أسرار العربية : ص ٣١ ، ٣٢ .

[٢] انظر اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٥٢ ، ٣٥ .

الثالث : أنه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب ، والمعنى – على هذا – : الكلام كان فاسداً لالتباس المعانى ، فلما أعرب فسد بالتغيير الذى لحقه ، وظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحاً فى المعنى .)[1] .

- وصرح الصبان بأن **الأنسب للإعراب الاصطلاحى باعتباره لفظياً أن يكون منقولاً من الإعراب اللغوى الذى بمعنى الإبانة والظهور ؛ والأنسب له باعتباره معنوياً أن يكون منقولاً من الإعراب الذى بمعنى التغيير** [2].

من ذلك ندرك أن مفهوم الإعراب فى اصطلاح النحويين له علاقة وثيقة بمفهومه فى عرف أهل اللغة .

---

[1] الأشباه والنظائر فى النحو ٨٩/١ .

[2] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤٧/١ .

المبحث الثانى

(نشأة علم الإعراب ؛ وتاريخها)

الإعراب ضرب من ضروب الإيجاز الذى تتميز به اللغة العربية ؛ إذ إنه يدل بحركته على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة المعربة ؛ كالفاعلية والمفعولية والحالية ؛ وغيرها ؛ فضلاً عن كونه خصيصة من خصائص اللغة العربية ؛ **فهو من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب وهو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد** [1].

فإذا كان الإعراب من العلوم التى خصت بها العرب فهل عرفوا لغتهم معربة ؟ وهل أتى زمان على العربية كانت فيه مجردة من الإعراب ثم احتاجوا إليه فاخترعوه ، أو هو قديم قدم اللغة نفسها ؛ عرفه العرب الأقدمون بالسليقة والفطرة ، ثم انتقل إلينا كلامهم معرباً ؟ .

أجاب **أبو القاسم الزجاجى** عن ذلك فى كتابه : "**الإيضاح**" ، حيث عقد باباً تحت عنوان : **(باب القول فى الإعراب والكلام ؛ أيهما أسبق)** ، حيث نص فى خلاله على أن **الأشياء مراتب فى التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل ؛ أو بالاستحقاق ؛ أو بالطبع ؛ أو على حسب ما يوجبه المعقول ، ومن ثم فإن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام فى حال غير معرب ولا يختل معناه ، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه فى ذاته غير معدوم ، مثال ذلك أن الاسم نحو "زيد" و "محمد" و "جعفر" وما أشبه ذلك؛ معرباً كان أو غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية، وكذلك الفعل المضارع ؛ نحو "يقوم" و"يذهب" و"يركب"؛ معرباً كان أو غير معرب لا يسقط منه معنى الفعلية ، وإنما يدخل**

---

[1] انظر الصاحبى ؛ لابن فارس : ص ٤٣ ، تعليق / أحمد حسن بسج .

الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء ، ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس بمعرب قريباً من معربة كثيرة ، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح ، وفعل الأمر للمواجهة إذا كان بغير اللام مبنى على الوقف ؛ نحو : "يا زيد اذهب واركب" ؛ وما أشبه ذلك ، وحروف المعانى مبنية كلها ، وكثير من الأسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية ؛ ولا معانيها على ما وضعت له ، من ذلك نعلم أن الإعراب عرض داخل فى الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه ، والكلام إذن سابقه فى المرتبة ؛ والإعراب تابع من توابعه .

أما عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا فإن العرب قد نطقت به فى أول تبلبل ألسنتها ، فهكذا نطقت به فى أول وهله ؛ ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته [1] واستدل الزجاجى على أن الكلام سابق للإعراب مع أن أكثر المعانى لا تعقل إلا به؛ وأن العرب نطقت بالكلام معرباً من أول وهلة ؛ بأن الأشياء لما كانت تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ؛ فيحكم لكل واحد منهما بما يستحقه وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة ، يدل على ذلك أن السواد عرض فى الأسود ، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق ، وإن العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلاً عن الجسم ، والجسم باق ، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هى الأجسام الملونة ، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ؛ ولا الأجسام غير الملونة ، ولم نرد بالأسود – ها هنا – جسماً سود بحضرتنا ، بل ما شوهد كذلك من الأجسام ، ونظير ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ؛ لأن الأفعال أحداث للأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ،

---

[1] (١) ، (٢) ، (٣) انظر الإيضاح فى علل النحو ؛ للزجاجى : ص (٦٧ -٦٩) ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك .

بل نطق بهما معاً ، ولكل حقه ومرتبته [١] .

وقيل : أجاز بعض العلماء أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب ، ثم رأت اشتباه المعانى فأعربته ، ثم نقل معرباً فتكلم به [٢] فإن صح القول بأن العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب فتلك مرحلة تاريخية متقدمة لا تعرفها اللغة التى عرفها عرب الجاهلية وعرفناها عنهم ، بدليل أن النصوص التى وصلت إلينا من أدبهم وشعرهم نصوص معربة ، وقد ورد أن العربى السليم الفطرة ما كان يفهم اللغة إلا معربة ، وأن علماء العربية إذا وجدوا أعرابياً يفهم الكلام الفاسد أو الشاذ أو الملحون أسقطوه ولم يسمعوا كلامه ، وعدوه لين الجلد مضيعاً للسليقة [٣] هذا ..وقد قرر مؤرخو اللغة العربية وعلماؤها أن الإعراب أمر معروف ، وقاعدة متبعة ، وقديم قدم اللغة نفسها ، وظلت سليقة العرب سليمة إلى أن انبلج نور الإسلام وغمر الأقطار المتاخمة لشبه الجزيرة العربية ، فأخذ العرب الأقحاح يختلطون بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى الذين دخلوا الإسلام أفواجاً ، قال الزبيدى : (..**ولم تزل العرب تنطق على سجيتها فى صدر إسلامها وماضى جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرسالاً ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ، ففشا الفساد فى اللغة العربية ، واستبان منها فى الإعراب الذى هو حليها والموضح لمعانيها ، فتفطن لذلك من نافر بطباعة سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن**

---

[١] (١) ، (٢) ، (٣) انظر الإيضاح فى علل النحو ؛ للزجاجى : ص (٦٧ -٦٩) ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك.

[٢] ١) ، (٢) ، (٣) انظر الإيضاح فى علل النحو ؛ للزجاجى : ص (٦٧ -٦٩) ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك .

[٣] انظر البيان والتبين ؛ للجاحظ ١٦٢/١ ، ١٦٣ ، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون .

سبئوا الأسباب فى تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن راغب عنه ..)[١] فمن هذا ندرك أن اللحن بدأ أول ما بدأ فى الإعراب بالخطأ فى ضبط أواخر الكلمات ، وأكد ذلك أبو الطيب اللغوى حيث قال : (..**واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب ..**)[٢] ، فالسليقة السليمة كانت متوافرة لدى العرب ، إذ كان يكفيهم التلقى ، إلا أن خطر اللحن بدأ يزحف مبكراً منذ عهد النبى – صلى الله علية وسلم – فقد روى أن رجلاً لحن فى مجلسه – عليه الصلاة والسلام – فقال : "**أرشدوا أخاكم فقد ضل**"[٣]. وقد أدى اختلاط العرب بغيرهم إلى أن ظاهرة اللحن أخذت تنمو بنمو هذا الاختلاط واتساعه ؛ وخروج العرب من شبه الجزيرة العربية للقاء أبناء تلك الأمم التى دخلت فى الإسلام ؛ ومعاشرتها ؛ ونشر تعاليم الإسلام فيهم ، فاختلت الألسنة ، وفشا الخطأ فى النطق ، وصار اللحن ظاهرة واسعة الانتشار ؛ فادحة الخطر على الفصحى وعلى نص القرآن الكريم ؛ إذ إنه لم يسلم من اللحن ، فقد روى أن أعرابياً . قدم المدينة فى زمان عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – فقال : من يقرئنى مما أنزل على محمد – صلى الله عليه وسلم – فأقرأه رجل فى سورة : "براءة" حتى وصل إلى قوله –تعالى – : "**أن الله برىء من المشركين ورسوله**" [٤] ، فأقرأه "**ورسوله**" – بالجر ، فقال الأعرابى : إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا منه برىء ، فبلغ عمر مقالة الأعرابى ، فدعاه وقال له: "**يا أعرابى أتبرأ من رسول الله – صلى الله عليه وسلم** – فحكى الأعرابى قراءة الرجل ، فقال عمر : **ليس هكذا يا أعرابى**، وإنما هى : "**أن الله برىء من المشركين ورسوله**" فقال الأعرابى: وأنا

---

[١] طبقات النحويين واللغويين ؛ للزبيدى : ص ١ ، ٢ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم .

[٢] مراتب النحويين ؛ لأبى الطيب : ص ٥ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم .

[٣] انظر :المصدر السابق ، وانظر : لمع الأدلة ؛ للأنبارى : ص ٩٦ ، تحقيق / سعيد الأفغانى .

[٤] سورة التوبة : من الآية ٣ .

- والله - أبرأ مما برىء الله ورسوله منه ، فأمر - عمر - رضى الله عنه ألا يقرىء الناس إلا عالم بالعربية ، وأمر بتعلمها[١]. ويروى أن على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - سمع أعرابياً لحن فى قراءة قول الله - تعالى- : "**لا يأكله إلا الخاطئون**"[٢]، حيث قال : "**إلا الخاطئين**" - بالنصب - فأمر على - رضى الله عنه - بوضع النحو [٣].

من ذلك نعلم أن وقوع اللحن فى القرآن الكريم يرجع إلى الألسنة الضعيفة القاصرة لا تستطيع الصعود إلى مستواه العالى فى بلاغته وعلو أسلوبه ، وأنه هو السبب المباشر للدعوة إلى وضع علم النحو ، ومن ثم يمكن القول إن النحو نشأ فى رحاب القرآن ، وإن نشأته كانت لصيانة كتاب الله من اللحن ، والمحافظة على فصاحته، ولصحة تلاوته وإتقان النطق بكلماته وعباراته ؛ وأدائها أداء صحيحاً سليماً ، ولا يتحقق ذلك كله إلا بمعرفة الإعراب وإتقانه ، والمحافظة عليه .

فتعلم القرآن الكريم لا يكتمل إلا بمعرفة إعرابه ، ومعرفة غرائبه، ومعرفة محكمه من متشابهة ، فقد روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - من تفضيل إعراب القرآن والحض على تعليمه وذم اللحن ، وكراهية الخطأ فيه ما يوجب على قراء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد فى تعلمه ، من ذلك ما روى عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "**أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه**" [٤] وما روى عن ابن عمر - رضى الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "**من قرأ**

---

[١] انظر تفسير القرطبى ٢٤/١ ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وانظر الكشاف للزمخشرى ٢٤٥/٢ ، طبعة / دار الكتاب العربى - بيروت - .

[٢] سورة الحاقة : الآية ٣٧ .

[٣] انظر تاريخ آداب العرب ؛ لمصطفى صادق الرافعى ٢٤٠/١ .

[٤] أخرجه الحاكم فى المستدرك ٤٣٩/٢ .

القرآن فلم يعربه وكل به ملك يكتب له كما أنزل بكل حرف عشر حسنات ، فإن أعرب بعضه وكل به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة ، فإن أعربه وكل به أربعة أملاك يكتبون له بكل حرف سبعين درجة" [١]، وروى – أيضاً – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قال : **"أعربوا الكلام كى تعربوا القرآن"** [٢]؛ أى : تعلموا إعراب الكلام كى تنطقوا بكلمات القرآن معربة ؛ من غير لحن .

وقد واصل الصحابة – رضوان الله عليهم – وتابعوهم الحض على تعلم الإعراب لإتقان قراءة القرآن الكريم ، وقد أشار القرطبى إلى ذلك حيث قال : (.. **وروى جويبر عن الضحاك قال : قال عبد الله بن مسعود : "جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات ، وأعربوه فإنه عربى ، والله يحب أن يعرب به"** ، **وعن مجاهد عن ابن عمر قال : "أعربوا القرآن"** ، **وعن محمد بن عبد الرحمن بن زيد قال: قال أبو بكر وعمر – رضى الله عنهما – : "لبعض إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ حروفه"** ، **وعن الشعبى قال : قال عمر – رحمه الله – : "من قرأ القرآن فأعربه كان له عند الله أجر شهيد" وقال مكحول : بلغنى أن من قرأ (القرآن)**[٣] **بإعراب كان له من الأجر ضعفان ممن قرأ بغير إعراب ..)**[٤]، وروى عن عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – أنه مر بقوم يرمون فعاب عليهم رميهم ، فقالوا يا أمير المؤمنين : **"إنا قوم متعلمين"** ، فقال: **لخنكم أشد على من سوء رميكم** ، سمعت رسول الله – صلى الله عليه

---

[١] انظر كنز العمال ؛ للمتقى الهندى : رقم ٢٣٩٢ ، وانظر تذكرة الموضوعات ؛ لابن العيسرانى ٨٥٩/١ .

[٢] انظر فيض القدير ؛ شرح الجامع الصغير ٥٥٨/١ .

[٣] زيادة يقتضيها السياق .

[٤] تفسير القرطبى ٢٣/١ .

وسلم – يقول : "**رحم الله امرأ أصلح من لسانه**" [1]. فعلى ضوء ذلك الذى ذكر مما ورد من **الحض على إعراب القرآن** – تعلماً وتعليماً ونطقاً – ؛ **وإتقان قراءته** ، والحث على إصلاح اللسان **لأداء تلاوته أداء صحيحاً سليماً** ؛ نستنبط أن المراد هو **معرفة الحقيقة الاصطلاحية للإعراب** ، **والمحافظة عليها** ، ويمكن حمله على معناه اللغوى : "**الإبانة والإفصاح والإيضاح**" والتدرج به إلى المعنى الاصطلاحى ، **فالإعراب** – بهذا المفهوم – هو **أداة القراءة والبيان والإفصاح عن المعانى** ، إذ إن قراءة القرآن كانت حدثاً فى المجتمع الإسلامى الذى وفد إليه أمم من غير العرب يحتاجون إلى الدربة والتعليم لإتقان قراءته على الوجه الذى يجب له ، وليس لذلك وسيلة إلا المحافظة على الإعراب وتعلمه ، عملاً بالحديث الشريف الذى مضى ذكره ، وهو قول النبى – صلى الله عليه وسلم –: "**أعربوا الكلام كى تعربوا القرآن**" .

وحاصل القول فى ذلك كله أن **نشأة الإعراب مرت بمرحلتين** :

(المرحلة الأولى) : سليقية فطرية ، بمعنى أن الإعراب – فى هذه المرحلة – نشأ منذ تبلبل السنة العرب بنطق لغتهم ، فهو قديم قدم اللغة العربية ذاتها ، إذ إن العرب بسليقتهم السليمة نطقوا كلامهم معرباً من أول وهله ، وقيل : إن ذلك سبق بمرحلة تاريخية قديمة لم يعرفها عرب الجاهلية ، حيث نطق العرب– فيها كلامهم غير معرب ، فنتج عن ذلك اشتباه المعانى ، مما ترتب عليه أن نشأ الإعراب لأول مرة ، فأعربوا كلامهم ، ثم نقل الكلام المنطوق معرباً إلى عرب الجاهلية ، فمنذ ذلك الزمان لم تنطق العربية مجردة من الإعراب ، ومن ثم يمكن القول إن ظاهرة الإعراب – فى مرحلتها التاريخية الأولى – كانت مرآه لأحكام السليقة التى يجرى عليها عرب الجاهلية فى كلامهم المنطوق ، وإنها استمدت

---

[1] انظر إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله – عز وجل – ؛ لأبى بكر بن الأنبارى : ص : ٢١ ، ٢٢، تحقيق الدكتور / محيى الدين رمضان .

خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ويؤكد ذلك أن العربى السليم الفطرة ما كان يفهم العربية إلا معربة، ومن ثم يعد الإعراب فى هذه المرحلة **ظاهرة** .

(**المرحلة الثانية**) : **مرحلة تقنينية تقعيدية** ، ومبعثها ظهور اللحن فى النطق بالتراكيب والكلمات العربية ، وقد بدأ خطر اللحن يزحف منذ عهد النبى – صلى الله عليه وسلم – ، وأخذ يفشو وينتشر حتى صار ظاهرة فادحة الخطر على الفصحى ؛ لغة القرآن الكريم ، وذلك أنه بعد أن غمر الإسلام الأقطار المتاخمة لشبه الجزيرة العربية أخذ العرب أصحاب السليقة السليمة يختلطون بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى ؛ الذين دخلوا فى الإسلام: فاجتمعت الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، وترتب على ذلك أن فشا اللحن ، ففسدت الألسنة واختلت ، واستبان ذلك من اللغة العربية فى الإعراب الموروث عن العرب الأقحاح ، ولذلك كان **أول ما اختل من كلام العرب الإعراب** ، فتفطن لذلك طائفة من العلماء من أبناء العربية ، أزعجهم اختلال الألسنة والخطأ فى النطق وفشوا للحن فى الفصحى ، ودعاهم الحذر من ذهاب لغة القرآن ؛ وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب لتقنين قواعد اللغة وتقييدها ؛ وتثقيفها ، فكانت نشأة على النحو ، ونشأته كانت مبعثاً جديداً للإعراب ، **ومن ثم نشأ علم الإعراب** . وتجدر الإشارة إلى أن دعوة هؤلاء العلماء كانت مسبوقة بدعوة النبى – صلى الله عليه وسلم – إلى تعلم الإعراب وتعليمه ، وقد ورد – فى ذلك – عدد من الأحاديث ، مضى ذكر بعضها ، وكانت مسبوقة – أيضاً– بحض الصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم– على المحافظة على الإعراب بعدم اللحن ؛ وبحثهم على الاجتهاد فى تعلمه ، والهدف من هذا كله إتقان قراءة القرآن بالإعراب الذى تعرفه العرب الذين توفرت لديهم السليقة السليمة ؛ بعد أن أصابه الوهن نتيجة لفساد السلائق ، إذ إن الإعراب هو أداة العربى فى الإفصاح وتأدية المعانى ، والوسيلة التى توصل إلى نطق كلمات القرآن نطقاً سليماً ، وتعين على معرفة تراكيبه ،

والإبانة عن معانيه بألفاظه وأسلوبه فى الخطاب ، والإفصاح والإبانة من معانى الإعراب اللغوية ، ومآل مفهومه الاصطلاحى ، الذى عرف بعد ذلك معرفة دراسة وبحث وتأليف ؛ فى الفترة ما بين أواخر القرن الأول الهجرى وأوائل القرن الرابع ، على يد علماء من مدرستى البصرة والكوفة ، والبغداديين ، ثم علماء من المدارس النحوية الأخرى ، حتى صار الإعراب حصناً منيعاً ، ومن هنا كانت نشأته الثانية ، وإلى ذلك أشار الدكتور إبراهيم أنيس ؛ إذ قال: (**ما أروعها قصة ! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة فى أواخر القرن الأول الهجرى ، أو أوائل القرن الثانى على يد قوم من صناع الكلام ، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم فى البيئة العراقية ، ثم لم يكد ينتهى القرن الثانى الهجرى حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً ، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية ، وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة ..**)[1] **هذا** .. وإن كان الإعراب بمفهومه الإصطلاحى غير موجود عند ورود الأحاديث والآثار الدالة على فضله ، والتى تحث على تعلمه وتعليمه ؛ فإنه أصبح بنشأته الثانية؛ المبنية على معناه الاصطلاحى وسيلة جيدة لتحقيق المعنى الذى دعا إليه النبى – صلى الله عليه وسلم – ؛ وصحابته وتابعيهم – رضوان الله عليهم – .

---

[1] انظر : من أسرار اللغة ؛ للدكتور / إبراهيم أنيس : ص ١٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية .

(المبحث الثالث)

نظرية العامل الإعرابى ؛ وما ثار حولها من جدل

العامل الإعرابى أصل فى وضع **حد الإعراب** على القولين المذكورين ؛ إذ إنه **على القول بأنه لفظى** : "هو ما جلبته العوامل فى أخر المعرب من رفع ونصب وجر ؛ أو جزم" ، وعلى **القول بأنه معنوى** : "هو تغيير أخر الكلمة المعربة لعامل يدخل عليها – لفظاً أو تقديراً –" ؛ كما تقدم ، وذلك لأن **العامل** هو الأساس فى توضيح العلاقة بين الكلمات المعربة التى تركب منها الجملة النحوية هذا .. **والعامل الإعرابى نظرية قديمة مرتبطة بالأسس الأولى لوضع النحويين أصول النحو وقواعده ، فالخليل بن أحمد الفراهيدى (المتوفى سنة ١٧٥هـ) هو الذى أرسى قواعد هذه النظرية وأحكمها إحكاماً ، وأحدث صورتها التى ثبتت على مر العصور** ، فقد ذهب – رحمه الله – إلى **أنه لابد مع كل رفع كلمة؛ أو نصب ؛ أو خفض ؛ أو جزم من عامل يعمل فى الأسماء أو الأفعال المعربة** [١] ، وقد سار تلميذه **سيبويه** على نهجه فى تأليف مصنفه "**الكتاب**" و حيث تداخلت نظرية العامل فى كل أبوابه وفصوله ، بل **كانت الأساس الذى بنى سيبويه عليه حديثه فى مباحث علم النحو** ، وقد مضى يوزع الأبواب باعتبار العوامل [٢]، وقد نهج النحويون من بعده نهجه ، إذ إن كتابه كان إماماً لهم ، ومن ثم أجمعوا على القول بالعوامل ، وصارت نظرية العامل هى المحور الذى دار النحو حوله ، وتركزت عليه أبحاثه ، وشملته كله ، ولعل ذلك هو الذى حدى **بالشيخ عبد القاهر الجرجانى** (المتوفى سنة ٤٧١هـ) أن يؤلف كتاباً فى النحو ويطلق عليه

---

[١] انظر : كتاب الإهمال ؛ للدكتور / سمير عبد الجواد : ص ٤ . (مطبعة السعادة بمصر)

[٢] انظر : المدارس النحوية ؛ للدكتور / شوقى ضيف : ص ٦٥ . (طبعة دار المعارف بمصر) .

اسم: "**العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية**"[١] ، وهو – فى الواقع – شامل لكل أبواب النحو .

ولقد ثار جدل واسع النطاق لدى متأخرى النحويين ، والباحثين المحدثين حول نظرية العامل ، حيث ظهر منهم من دعا على إلغائها وأيد حجته بالأدلة ، وعارضهم فريق أخر متمسكاً بنظرية العامل وأبطلوا أدلة المعارضين ، ومن ثم ظهرت قضية العامل ، وأول من أثار هذه القضية نحوى من القرن السادس الهجرى ، وهو **ابن مضاء القرطبى** (المتوفى سنة ٥٩٢هـ) ؛ حيث تمرد على نظرية العامل ودعا إلى إلغائها ، ففى كتابه : (**الرد على النحاة**) قال ابن مضاء : **(قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا : "ضرب زيد عمراً" أن الرفع الذى فى "زيد" والنصب الذى فى "عمرو" إنما أحدثه "ضرب"، ألا ترى أن سيبويه – رحمه الله – قال : فى صدر كتابه – : "وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه – ؛ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل" ، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك ظاهر الفساد ...)**[٢] وقد تبع ابن مضاء فى دعواه بعض الباحثين المحدثين، منهم الأستاذ/ **عبد المتعال الصعيدى** فى كتابه "**النحو الجديد**" ؛ إذ عرف الإعراب بأنه **تصرف أهل العربية فى أخر أسمائها وأفعالها وحروفها ؛ بين رفع ونصب وجر وجزم .** [٣] ، ففى ذلك إشارة إلى أنه يدعو

---

[١] هذا الكتاب حققه الدكتور / البدراوى زهران ، وطبع فى دار المعارف سنة ١٩٨٣ م .

[٢] كتاب الرد على النحاة : ص ٧٦ ، ٧٧ ، بتحقيق الدكتور / شوقى ضيف .

[٣] انظر كتاب النحو الجديد ؛ للأستاذ / عبد المتعال الصعيدى : ص ١٢٢ .

لإلغاء نظرية العامل ، ولعله من الملاحظ أنه لم يبين الأساس الذى يكون عليه التصرف المذكور من أهل العربية ، ومن ثم أرى أنه بذلك لم يقدم بديلاً يحل محل العامل .

ومنهم – أيضاً – الأستاذ / إبراهيم مصطفى ، حيث صرح فى كتابه : "**إحياء النحو**" بأن **تخليص النحو من هذه النظرية – وسلطانها هو عندى خير كثير ، وغاية تقصد ، ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو فى طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آماداً ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق** ما فيها من قوة على الأداء ، ومزية التصوير [1] .

يبدو لى أن العلة التى استند إليها الباحث فى دعواه لا ترقى إلى مستوى ما يؤخذ به ؛ فضلاً عن أنه لم يتبع دعواه بذكر البديل ، ومن ثم لم يأت بجديد .

ومنهم – أيضاً – الدكتور / **شوقى ضيف** ؛ حيث صرح بأن نظرية العامل بفكرته القديمة معقدة وينبغى العدول عنها إلى القول بكون العامل فى الحقيقة هو المتكلم ، وذلك أنه زعم **أن العربى يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار ، وتارة بما يفترص النحاة من علل وأقيسة لا دليل عليها إلا النظر العقلى ، ومن ثم فإن هذا العامل قد أتعب النحاة منذ الخليل بن أحمد تعباً لم تفد منه العربية إلا كثرة التأويل فى صياغاتها وعباراتها ؛ وتقدير عوامل محذوفة ومعمولات مضمرة ، وليس وراء ذلك إلا عناء ممض يعاينه النحاة فى البحث عن عوامل بعضهم الأبواب ، والواقع أن العامل والعمل فى النحو تمثيل وتخيل ، أما فى الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم الذى يرفع الكلمة ؛ أو ينصبها ؛ أو يخفضها لتعبر عما فى نفسه من معان ، إذن ينبغى أن ترد المسألة إلى صورتها الصحيحة ، وذلك بإبطال**

---

[1] انظر كتاب : إحياء النحو ؛ للأستاذ / إبراهيم مصطفى : ص ١٩٥ .

هذا العامل فى النحو ؛ الذى أتعب النحويين طويلاً [١] .

أرى أن ما يدعو إليه الدكتور / شوقى ضيف وغيره ؛ من كون العامل – فى الحقيقة – هو المتكلم أكثر تعقيداً ؛ إذ إن المتكلم لا يرفع ولا ينصب ولا يخفض ولا يجزم إلا بحسب القواعد المقررة، ومن الباحثين المعاصرين الذين ارتضوا نهج ابن مضاء فى الدعوة إلى إلغاء العامل الدكتور / **محمد حماسة عبد اللطيف** ، فى كتابه: "**العلاقة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث**" ؛ حيث **وصف العامل** بصورته التى يوجد عليها الآن فى كتب النحو بأنها **عبء ثقيل على الدارسين** ، وزعم أن **العامل بهذه الصورة لا يحقق الفائدة المتوخاه من ابتكاره** ، ومن ثم **فلا معدل عن العدول عنه** [٢]. من ذلك كله نقف على أن الذى دفع ابن مضاء القرطبى ومن اقتفى أثره إلى القول بإلغاء العامل النحوى وحذفه زعمهم أن متقدمى النحاة ذهبوا إلى أن العامل هو محدث الإعراب، بمعنى أن الأدوات والحروف والمعانى التى تعرف بالعوامل هى التى أحدثت الإعراب ، ومن ثم قضوا بما ذكر من كون العامل هو المتكلم الذى يرفع أو ينصب أو يخفض أو يجزم ؛ بغض النظر عن موجبات ذلك كله . والواقع أن زعمهم هذا فيه نظر ، وذلك لأن النحويين المتقدمين أنفسهم صرحوا بأن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، ففى كتاب سيبويه إشارات إلى ذلك ، منها – على سبيل المثال – ما ذكره سيبويه فى قول امرىء القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال [٣]

---

[١] انظر مقدمة كتاب : "الرد على النحاة" ؛ لابن مضاء : ص ٤٤ ، ٤٥ ؛ تحقيق الدكتور / شوقى ضيف

[٢] انظر كتاب : العلاقة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ؛ للدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف : ص ٢٠٣ .

[٣] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو فى ديوان امرئ القيس : ص ٣٩ ، وتذكرة النحاة : ص ٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٥ ، وغيرها .

اذ قال : (**فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك . وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى ...**)[١].

فسيبويه يعزو الرفع أو النصب إلى المتكلم ، وهو امرؤ القيس ؛ قائل هذا البيت ، ومثل ذلك فى الكتاب كثير ، وقد نص ابن جنى على ذلك حيث قال : (.. **وإنما قال النحويون : عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسبباً عن لفظ يصحبه ؛ كـ"مررت بزيد" و "ليت عمرا قائم" ، وبعضه يأتى عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، أما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ؛ لا لشىء غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح ...**)[٢] .

من هذا نقف على أن النحويين المتقدمين يقرون بأن العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه وليس للفظ دور فى إحداثه ، وإنما نسبوه إلى اللفظ لأن المقصود بالعمل – عندهم – هو بيان الارتباط المعنوى الذى يعين وظائف الكلمات فى التراكيب ، ويفسر العلاقة بين الأجزاء التى تتركب منها الجملة النحوية ، والعمل – بهذا المفهوم – يوجد بوجود اللفظ المصاحب له ويزول بعدم وجوده ، وقد صرح أبو البركات الأنبارى بذلك – أيضاً- إذ قال : (**إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى عن العوامل اللفظية ؛ لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى**

---

[١] الكتاب ٧٩/١ (هارون) .

[٢] الخصائص لابن جنى ١٠٩/١ ، ١١٠ .

أمـــارات فالأمـــارة تكـــون بعـــدم شـــيء كمـــا تكـــون بوجـــود شيء ...)[١] .

وإلى ذلك أشار الرضى – أيضاً– ؛ حيث نص على أن محـدث الإعـراب وعلاماته هو المتكلم فهو العامل فى الحقيقة ، ثم نسب إحداث ذلك إلى اللفظ الذى بواسطته أعربت الكلمة ؛ اسماً أو فعلاً، فسمى هذا اللفظ عاملاً لكونه سبباً فـى إحداث الإعراب وعلاماته، ومن ثم قيل : العامل فى الفاعل هو الفعـل ؛ لأنـه صار أحد جزئى الكلام [٢] .

يستنبط من ذلك كله أن النحويين المتقدمين وأكثر المتأخرين متفقون على أن العامل الذى أحدث الرفع والنصب والجر والجزم فى الكلمات المعربة هو المتكلم ، أما الأدوات والحروف والمعانى المعروفة بالعوامل فإنما هى أمارات وعلامات يراعيها المتكلم فيرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم ؛ ثم نسب إليها العمـل لأنهـا وسيلة يتبين بها الارتباط والعلاقة بين أركان الجملة النحوية ، ولكونها كالسـبب لإحداث الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم سميت **بالعوامل** ، ومن ثم قيل فـى **تحديد مفهوم العامل : (هو ما أوجب كون أخر الكلمة مرفوعاً ؛ أو منصوباً ؛ أو مجروراً ؛ أو ساكناً ؛ نحـو : "جـاء زيـد" و " رأيـت زيـداً" و "مـررت بزيد" ..)**[٣]، وقيل – أيضاً – فى تحديده : **(هو ما أوجب بواسطته كون أخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب .)** [٤].

---

[١] الإنصاف فى مسائل الخلاف ؛ للأنبارى ٤٦/١ ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد .

[٢] انظر شرح كافية ابن الحاجب فى النحو ؛ للرضى ٢١/١ .

[٣] انظر شرح العوامل المائة ؛ لعبد القـاهر الجرجـانى : ص ١٤١ ، تحقيـق الـدكتور / البدراوى زهران .

[٤] انظر كتاب : إظهار الأسرار فى النحو ؛ لابن بيـر علـى البركـى : ص ٤٨ ، تحقيـق الدكتور / عبد العظيم حامد هلال .

فالتعبير بـ"ما **أوجب**" فى صدر التعريفين المذكورين يوحى بأن العامل المتعارف عليه ليس هو محدث الإعراب كما زعم ابن مضاء ومن تبعه من المعارضين لنظرية العامل الإعرابى ، وبذلك تندفع أقوالهم ، وتبطل حجتهم التى اعتمدوا عليها لتأكيد القول بإلغاء العامل وحذفه من كتب النحو ، ومن ثم قيل فى رد مذهب ابن مضاء وتابعيه : **إن ما زعمه ابن مضاء دعوى من غير دليل؛ إذ إنه لم يقدم ما يحل محل العاملين فى بيان علاقة أجزاء التراكيب النحوية ، ولذلك فشل فى محاولته هدم العامل النحوى وإلغائه فشلاً ذريعاً** [١].

والحاصل أن القول بالعوامل ضرورة لا بديل عنها ؛ وإن كانت لا تفعل شيئاً من الآثار الإعرابية ، ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار ، وإنما ذلك شىء تعارفت واصطلحت عليه جماعة النحويين؛ لأنه يحقق نوعاً من الاختصار فى التعبير ، فنسبة العمل إلى اللفظ أو المعنى راجعة إلى أن اللفظ طالب لغيره ، وقد صحب هذا الطلب تأثير فى الكلمة المطلوبة ، فاصطلح على أن يسمى الطالب عاملاً ، وأن يسمى المطلوب معمولاً له ؛ نظراً لوجود العمل مع وجوده ، وزواله بزواله ، وحمل العامل المعنوى – فى ذلك – على اللفظ الطالب لغيره ، ومن ثم قيل : **العامل هو ما أثر فى آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف** [٢] .

هذا .. **والعوامل إما لفظية وإما معنوية ، فالعوامل اللفظية هى ما يكون للسان فيها حظ ؛ كالأفعال ، وما ينوب عنها من الصفات التى فى معناها ، وأسماء الأفعال ، وحروف الجر ، والحروف الناسخة ، وحروف النداء ، وحروف نصب الفعل المضارع ، والحروف ؛ أو الأسماء التى تجزمه .**

والعوامل المعنوية هى ما تكون معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيها حظ ،

---

[١] انظر كتاب : النزعة المنطقية فى النحو العربى ؛ للدكتور / فتحى عبد الفتاح : ص ٥٠ .

[٢] انظر التذييل والتكميل ١/١١٩ .

والمشهور منها عاملان ؛ هما : عامل الرفع فى المبتدأ ؛ وهو الابتداء ، وعامل الرفع فى الفعل المضارع ؛ وهو وقوعه موقع الاسم ؛ وهو مذهب جمهور البصريين ، **وقيل : تجرده من الناصب والجازم** ؛ وهو مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين والأخفش ، **وقيل : مضارعته الاسم** ، وهو مذهب ثعلب والزجاج ، وقيل غير ذلك [١].

والعوامل اللفظية إما أن يكون لها ذكر فى الكلام – وذلك هو الغالب –؛ وإما أن تكون محذوفة أو مقدره ؛ كعامل الرفع فى الفاعل المحذوف فعله ، وعامل الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً ، وعامل الجر بعد واو واو "**رب**" ، وعامل النصب فى المفعول المطلق الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ وفى المفعول معه ؛ وفى المنادى ؛ وفى المستثنى ؛ وفى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ؛ والمنصوب على الاشتغال ، والمنصوب على الإغراء والتحذير والاختصاص ، وغير ذلك .

والأصل فى العامل أن يكون من الفعل ، ثم من الحرف ؛ ثم من الاسم ، و – أيضاً – **الأصل فيه** تخالفه مع المعمول فى النوع ، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول .

والعامل لا يؤثر أثرين فى محل واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا فى التقدير ؛ نحو : "ليس زيد بجبان" ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات [٢] .

---

[١] انظر – فى هذه المذاهب – الإنصاف ٥٥٠/٢ ؛ والخصائص ١٩٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ ، وشرح التصريح ٢٢٩/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٩٢/١ ، وغيرها .

[٢] انظر التذييل والتكميل ١١٩/١ .

المبحث الرابع

العلاقة بين الإعراب والبناء

الحديث عن البناء ضرورة يقتضيها البحث ، وذلك لأن الكلمة فى العربيـــة لهـــا أحكام حينما تكون أحد أجزاء جملة ؛ منها أن تكون معربة ، فإن لم تكن معربة كانت مبنية ، ولا ثالث لهما ، إذن البناء فى الكلمة حالة مقابلة للإعراب من جهة المعنى ، أما من جهة اللفظ فإن بينهما نوعاً من المماثلة [١]، وهى كون علامات كل من الإعراب والبناء يجمعهما – فى اللفظ – أربعة أضرب ؛ وإن كانـــت – فى الواقع – ثمانى علامات ، وذلك لأن كل اثنين منها يشتركان فى ضرب واحد ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، إذ إنه جعل مجارى أخر الكلم من العربية ثمانيـــة مجار ؛ هى : النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف ، ثم قال : (..**وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب ، فالنصـــب والفتح – فى اللفظ – ضرب واحد ، والجر والكسر – فيه – ضـــرب واحـــد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ...**)[٢].

من هذه ندرك أن موافقة البناء للإعراب تتمثل فى أن فتح البنـــاء كفتحـــه ، وضـــمه كضـــمته ، وكســـره ككســـرته ، ووقفـــه كســـكونه ، إلا أن حركـــة الإعراب تكون بعامل وتتغير بتغيره ، وحركة البناء لا تكون كذلك ؛ وإن تغيرت العوامل [٣] ، وفى ذلك دلالة على أن ثمت علاقة تربط بين الإعراب والبنـــاء ، والإحاطة بهذه العلاقة تقتضى الوقوف على حقيقة البناء ، ومعرفة ألقاب كل من

---

[١] انظر اللمع فى العربية ؛ لابن جنى : ص ٩٢ ، تحقيق الدكتور / حســين محمـــد محمـــد شرف .

[٢] الكتاب ١٣/١ ؛ بتحقيق / هارون .

[٣] انظر شرح اللمع فى النحو للخطيب التبريزى : ص ٥٩ ، تحقيق الدكتور / السيد تقى عبد السيد .

الإعراب والبناء ، وبيان مواضع الإعراب ومواضع البناء فى كل قسم من أقسام الكلمة ، وفيما يلى بحث ذلك بالتفصيل :

أولاً : حقيقة البناء ودلالته

اختلفت كلمة النحويين فى تحديد حقيقة البناء كما اختلفت فى تحديد حقيقة الإعراب ، حيث حده بعض النحويين باعتبار كونه لفظياً ، وحده بعضهم الآخر باعتبار كونه معنوياً ، فحقيقة البناء – على القول بكونه لفظياً – أشار إليها ابن مالك بقوله : (..**وما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ، أو إتباعا ، أو نقلاً ، أو تخلصاً من سكونين فهو بناء ...**) [١] ، وقيل إنه – بهذا الاعتبار – (**ما جىء به لا لبيان مقتضى عامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف .**)[٢].

من هذا نقف على أن **البناء** لا يكون لبيان ما يطلبه العامل من فاعلية أو مفعولية أو إضافة كالإعراب ؛ وأن حركاته تشابه حركات الإعراب فى الصورة فقط ، إذ إن ضم "**حيث**" وفتح "**أين**" وكسر "**أمس**" تشابه ضمة نحو "**زيد**" وفتحته وكسرته فى نحو : "**جاء زيد**" و "**رأيت زيداً**" و "**مررت بزيد**" ، إلا أن حركات الإعراب فى "**زيد**" جىء بها لبيان مقتضى العامل ، على حين أن حركات البناء فى "**حيث**" و "**أين**" و "**أمس**" ونحوها ليست كذلك .

هذا ..وحقيقة البناء – على القول بكونه معنوياً – أشار إليها ابن جنى بقوله : (.. **وهو لزوم أخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون، أو الحركة ؛ لا لشىء أحدث ذلك من العوامل ..**) [٣]، وعرفه أبو حيان بأنه **بقاء الكلمة على حالها عند جعلها جزء كلام** ، ونص على أنه قال – فى التعريف – : "**الكلمة**" **ولم يقل** : "**أخر الكلمة**" **لأن من المبنيات ما هو على حرف واحد ؛ كالكاف فى** :

---

[١] شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٥٣/١ .

[٢] انظر همع الهوامع ٥٨/١

[٣] الخصائص ٣٧/١ .

"أكرمتك"، فلا يتحقق له أخر ، وأن قوله : "عند جعلها جزء كلام" عام فى سائر المبنيات ، وهو أعمُ من قولهم : عند دخول العامل؛ لأن من المبنيات ما لا يدخل عليه عامل ؛ كالحروف ، ومع ذلك يكون جزء كلام [١] .

وقد جمع بعض المصنفين بين حقيقتى الإعراب والبناء – بهذا الاعتبار – إذ قال :**(جميع الكلام قسمان : معرب ؛ وقد تقدم أنه ما تغير أخره لتغير العوامل الداخلة عليه ؛ ومبنى ؛ وهو ما لا يتغير أخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه ، ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقعه وتباين مواطنه ..)** [٢] .

يستنبط من ذلك كله أن حقيقة البناء – باعتبار كونه معنوياً – مضادة لحقيقة الإعراب بهذا الاعتبار ، إذ إن البناء لزوم ، ولا يدل على المعنى الحادث بالعامل ؛ على حين أن الإعراب انتقال وتغير ، ويدل على المعنى الحادث بالعامل [٣]، ويستنبط – أيضاً – أن البناء قد يكون فى كلمة ليس لها آخر ؛ كالكلمات التى تكون على حرف واحد ، أما الإعراب فلا يكون إلا فيما له آخر من الكلمات ، وأن البناء قد يكون فيما لا يدخل عليه عامل ، فى حين أن الإعراب لا يكون إلا فيما يدخل عليه عامل ، فهذه هى أبرز وجوه الفرق بين حقيقة الإعراب وحقيقة البناء ، فضلاً عما مضى ذكره من أن الإعراب لبيان ما يطلبه العامل من الفاعلية ، أو المفعولية ، أو الإضافة ، والبناء ليس كذلك ، ومن أن حركات الإعراب جيء بها لبيان مقتضى العامل ، وحركات البناء ليست كذلك .

---

[١] النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان ؛ لأبى حيان : ص ١٥٨ ، تحقيق الدكتور / عبد المحسن الفتلى

[٢] انظر شرح اللؤلؤة فى علم العربية ؛ ليوسف بن محمد السرمرى : ص ٦٣ ، تحقيق الدكتور / أمين عبد الله سالم .

[٣] انظر المقدمة الجزولية فى النحو : ص ٧ ، تحقيق الدكتور / شعبان عبد الوهاب .

ثانياً : ألقاب الإعراب وألقاب البناء ؛ والعلاقة بينهما

ألقاب كل من الإعراب والبناء هى ما عبر عنها سيبويه بالمجارى، وقد فرقوا بينهما فى التسمية ، فسموا ما كان إعراباً بـ"**الرفع**" ويكون بحركة أو حرف ؛ و "**النصب**" ويكون بحركة أو حرف أو حذف ؛ و "**الجر**" وهو تعبير بصرى ، والكوفيون يعبرون عنه بـ"**الخفض**" [١] ويكون بحركة أو حرف ، و"**الجزم**" ويكون بسكون أو حذف ، وسموا ما كان بناء بـ"**الضم**" كما فى نحو : "**حيث**" و "**منذ**" ؛ و"**الفتح**" كما فى نحو : "**أين**" و "**قام**" ؛ و"**الكسر**" كما فى نحو : "**أمس**" و"**دراك**" ؛ و "**السكون**" ويعبر عنه بـ"**الوقف**" كما فى نحو : "**كم**" و "**اقرأ**" ، وإنما كان التفريق بينهما فى التسمية لأن كلاً من حركات الإعراب وحركات البناء مفترقان فى المعنى ، وذلك أن حركة الإعراب تحدث عن عامل ، وحركة البناء لا تحدث عن عامل ، وإذا اختلفت المعانى اختلفت الأسماء الدالة عليها ليكون كل اسم دالاً على معنى من غير اشتراك ، وهو أقرب إلى الأفهام [٢]، ونقل السيوطى عن بعض شراح الجمل أن السبب فى تسمية **ألقاب الإعراب** بالرفع ، والنصب ، والجر – أو– الخفض ، والجزم ؛ وتسمية **ألقاب البناء** بالضم ، والفتح ، والكسر، والسكون –أو– الوقف –؛ يرجع إلى ان الإعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله ، **فالرفع** مشتق من "**رافع**" ، **والنصب** من "**ناصب**" ، **والجزم** من "**جازم**" ، وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم ؛ نحو : "**العمومة**" فهى مشتقة من "**العم**" ، **فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم ألقاباً للإعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق منه ألقاب له ؛ جعلت ألقابه : الضم والفتح والكسر والوقف** [٣]، وإنما جعل لكل من **الإعراب والبناء** أربعة

---

[١] انظر الإيضاح للزجاجى : ص ٩٣ .

[٢] انظر اللباب ، للعكبرى ٦٠/١ .

[٣] انظر الأشباه والنظائر فى النحو ١٩١/١ ، ١٩٢ .

ألقاب لأنه ليس إلا حركة أو سكون ، فالحركة ثلاثة أنواع : "**الضم**" وهو من الشفتين ، و"**الفتح**" وهو من أقصى الحلق ، و "**الكسر**" وهو من وسط الفم ، **والسكون** هو الرابع [١].

هذا ..والتفريق بين ألقاب كل من الإعراب فى التسمية هو مذهب البصريين [٢]، أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى ، وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما [٣]، **وقد صحح ابن يعيش وغيره مذهب البصريين** ، واستدلوا له **بأن المراد من التفريق بينهما فى التسمية هو إبانة الفرق بينهما ، فإذا قيل فى اسم أو فعل : "هذا مرفوع" علم أنه بعامل يجوز زواله وحدوث عامل أخر يحدث عملاً خلاف عمله ، فكان فى ذلك فائدة وإيجاز ؛ لأن قولنا: "مرفوع" يكفى عن أن يقال : إنه مضموم ضمة تزول؛ أو: مضموم ضمة بعامل** [٤] .

وتجدر الإشارة إلى **أن ألقاب البناء الأربعة متفق عليها ، أما ألقاب الإعراب فإن المتفق عليه منها ثلاثة ؛ هى : الرفع ، والنصب ، والجر ، أما الجزم فكونه منها هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنه ليس بإعراب ؛ لأنه عدم الحركة ، منهم أبو عثمان المازنى** [٥]، **وقد استحسن أبو حيان هذا المذهب** ، وعلل له بأن الرفع والنصب والجر ثبوتيات ؛ والجزم عدمى ؛ لأنه حذف الحركة أو الحرف ، وما يكون عدمياً لا يشترك فى النوعية مع الوجودى ، **وقد عزا هذا المذهب لأكثر الكوفيين والمازنى** [٦].

---

[١] انظر أسرار العربية : ص ٣٢ .

[٢] انظر الكتاب ١/١٣، ١٥ . (هارون) .

[٣] انظر شرح الكافية للرضى ٣/٢ .

[٤] انظر شرح المفصل لابن يعيش /٨٤/٣ .

[٥] انظر شرح اللمحة البدرية ؛ لابن هشام ١٨٧/١ ، تحقيق الدكتور / صلاح راوى .

[٦] انظر التذييل والتكميل ١٣٧/١ .

ولعل **جعل "الجزم" من ألقاب الإعراب هو الأولى** ؛ لأنه ناشىء عما صنعه العامل الذى يقتضيه ، حيث **حذفت** من أجل هذا العامل **الحركة الظاهرة أو المقدرة** التى كانت قبل دخوله ، **ولزم من حذف هذه الحركة الجزم** ، وقد استدل **لكون الجزم لقباً من ألقاب الإعراب** ؛ بأن الأصل فى **الإعراب** أن يكون **بالحركات دون السكون** ، لكن **لما استوفى الاسم** الذى هو أصل فى الإعراب **جميع الحركات الثلاث** التى هى أصل ، **وشاركه الفعل المضارع فى حركتين منها ؛ وهما الرفع والنصب ؛** جعل له **السكون** إعراباً ليساوى إعراب الاسم[١]، فثبت بذلك أن **ألقاب الإعراب أربعة ؛ منها الجزم** ، وقد عبر عنها بعض النحويين ؛ وعن ألقاب البناء بـ"**الأنواع**"؛ كابن مالك [٢] وابن هشام [٣]؛ وغيرهما، واحتج ابن هشام لذلك **بان اللقب يساوى الملقب ، والرفع لا يساوى الإعراب، بل هو أخص منه ؛ والإعراب أعم ، وكذلك النصب والجر والجزم ، وذلك يثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب ، والإعراب جنس لها** [٤]، وفرق **ابن الحاجب** فى التعبير؛ **حيث عبر فى جانب إعراب الاسم بالأنواع ، وفى جانب بنائه عبر بالألقاب** [٥] .

هذا .. وقد اختلفت كلمة النحوين فى **كون ألقاب الإعراب أصلاً لألقاب البناء ؛ أو العكس ، أو كون كل منهما أصلاً ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب :**

(أحدها) : أن ألقاب الإعراب أصل لألقاب البناء ، واستدل أصحاب هذا المذهب **بأن حركات الإعراب دوال على معان حادثة بعلة ؛ بخلاف حركات البناء ، وما**

---

[١] انظر شرح اللؤلؤة للسرمرى : ص ٦٠ ، ٦١ .

[٢] انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٣٧/١ ، ٥٣ .

[٣] انظر شرح التصريح ٥٨/١ ، ٦٠ .

[٤] انظر شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لابن هشام ١٨٨/١ .

[٥] انظر : حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٥٨/١ .

ثبت بعلة أصل لغيره [١]، وبأن الأصل فى حركات الإعراب أن تكون للأسماء ؛ وهى أصل ، فكانت ألقاب الإعراب أصلاً ، والأصل فى حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف ؛ وهى فرع ، فكانت ألقاب البناء فرعاً [٢] .

(المذهب الثانى) : أن ألقاب البناء أصل لألقاب الإعراب ، واحتج أصحاب هذا المذهب بأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها فهى لازمة ، وحركات الإعراب تزول وتتغير ، فهى منتقلة، واللازم أصل للمتزلزل ؛ إذ كان أقوى منه ، فما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير ، وقد اختار الخطيب التبريزى هذا المذهب [٣]، وصرح العكبرى بأنه مذهب ضعيف ؛ لأن نقل حركات الإعراب كان لمعنى ، ولزوم حركات البناء لغير معنى [٤].

(المذهب الثالث) : أن كلاً من ألقاب الإعراب وألقاب البناء فى موضعه أصل ، وذلك لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء فى أول وضع الكلام ، وكل واحد منهما له علة غير علة الآخر ، فلا معنى لبناء أحدهما على الآخر [٥]، وقيل ك المذهب الأول هو الأقوى [٦].

ثالثاً : مواضع الإعراب والبناء فى أقسام الكلمة

أجمع النحويون على أن الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ، ولا رابع لها ، وذلك ثابت بالاستقراء التام من أئمة العربية ؛ كأبى عمرو ، والخليل بن أحمد ،

---

[١] انظر اللباب للعكبرى ٥٧/١ .

[٢] انظر أسرار العربية : ص ٣٢ ، ٣٣ .

[٣] انظر شرح اللمع للتبريزى : ص ٦٠ ، وانظر هذا المذهب فى أسرار العربية : ص ٣٣ ، واللباب ٥٨/١ .

[٤] انظر اللباب ٥٨/١ .

[٥] انظر المرجع السابق .

[٦] انظر الأشباه والنظائر ١٩٣/١ .

وسيبويه ، ومن بعدهم [١] ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك فى أول كتابه ؛ إذ قال : (..**فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ..**) [٢]، ومما يؤكد كون الكلمة محصورة فى الأقسام الثلاثة المذكورة ما **روى عن على بن أبى طالب – كرم الله وجهه – من أنه أول من قال بكون الكلام اسماً وفعلاً وحرفاً ، فضلاً عن أن أئمة النحويين المستقرئين على النحو تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غير هذه الثلاثة ؛ إذ إنها يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم فى الخيال** ، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه ، فلما عبر عن جميع الأشياء بهذه الأقسام الثلاثة دل على أنه لا رابع لها [٣]، **ويدل على ذلك – أيضاً – أن المنطوق به إما يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وذلك هو الاسم ، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وذلك هو الفعل ، وإما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به ، وذلك هو الحرف** [٤]، ومن ثم **لا يعتد** بقول من اثبت للكلمة **قسماً رابعاً** وسماه : "**الخالفة**" فقد ذكر **أبو حيان** أن الأستاذ **أبا جعفر بن الزبير** حكى عن **أبى جعفر بن صابر** أنه كان **يذهب إلى إثبات قسم رابع للكلمة ويسميه "خالفه"**، وهو ما اصطلح على تسميته بـ"**اسم الفعل**" ، وصرح أبو حيان بأن هذه الحكاية كانت **على سبيل الاستغراب والاستندار لهذا الرأى** [٥].

---

[١] انظر المرجع السابق ٦/٢ .

[٢] الكتاب ١٢/١ ، (هارون) .

[٣] انظر الإيضاح فى علل النحو : ص ٤٢ ، ٤٣ ، والتذييل والتكميل ٢١/١ ، ٢٢ ، والأشباه والنظائر ٦/٢/ ، وأسرار العربية ص : ٢٣ ، واللباب للعكبرى ٤٣/١ .

[٤] انظر شرح عيون الإعراب ؛ للمجاشعى : ص ٣٤ ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح سليم ، واللباب ٤٣/١ ، والإنصاف ٧/١ .

[٥] انظر التذييل والتكميل ٢٢/١ ، ٢٣ .

من هذا ندرك أن القول بوجود قسم رابع للكلمة لا يعتد به ، ولا يلتفت إليه ، والصواب ما أجمع عليه النحويون من كون **الكلمة** إما **اسم** ، وإما **فعل** ، وإما **حرف** ، وهذه الأقسام – من حيث الإعراب والبناء – منها ما يعرب أو يبنى ، ومنها ما يبنى فقط ، فالمشهور فى الأسماء أن الإعراب أصل فيها ؛ والبناء فرع ، والمشهور فى الأفعال أن الأصل فيها البناء ، والإعراب فرع فيها ، أما الحروف فقد أجمع النحويون على أنها غير مستحقة للإعراب بوجه ، فوجب بناؤها ، والبناء هو القياس فيها [١] .

وإيضاح ذلك فيما يلى :-

ا- بناء الحروف ؛ وخصائصه

الحروف كلها مبنية على أصولها – بالإجماع – لأنها هى المستحقة للبناء ولم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها [٢]، **والبناء** الأصل فيه **السكون** ؛ لأن البناء يكسب الكلمة ثقلاً ، والسكون أخف من الحركة ، فناسب الثقل المكتسب من البناء خفه السكون ؛ ومن ثم كان أحق بالأصالة [٣]؛ فضلاً عن أن البناء ضد الإعراب ، والإعراب بابه أن يكون بالحركات ، فيكون البناء بفيدها ، الذى هو السكون [٤]، وورد التعبير عنه بـ"الوقف" [٥] .

فلما كانت الحروف كلها مبنية على أصولها ، وكان الأصل فى البناء السكون ؛ فإنه **ينبغى أن تكون الحروف كلها مبنية على السكون** ، والحاصل أن **أكثرها هو المبنى على السكون** – على الأصل – ، وقد عرض بعضها لموجب التحريك ؛ كالابتداء بالساكن ، والتقاء الساكنين **فحرك** ؛ **إما بالكسر** – على أصل

---

[١] انظر المقتصد فى شرح إيضاح الفارسى ١٣٣/١ .

[٢] انظر إيضاح الزجاجى : ص ٧٧ .

[٣] انظر الأشباه والنظائر ٣٢/٢ .

[٤] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢ ، والمقتصد ١٢٥/١ ، ١٢٦ ، واللباب ٧٥/٢ .

[٥] انظر أسرار العربية : ص ١٦٥ .

التخلص من التقاء الساكنين - ؛ **و إما بالفتح** - طلباً للتخفيف - ؛ **و إما بالضم** - إتباعاً لحركة الأول من الحرف المبنى [١].

فالمبنى على الكسر - على أصل التخلص من التقاء الساكنين - من الحروف : "**جير**" عند من جعلها جواب بمعنى : "**نعم**" و "**أجل**"؛ كالجزولى وابن مالك [٢]، وأكثر ما يستعمل مع القسم ، يقال: "**جير لأفعلن**" ؛ أى : "**نعم والله**" ، وحق "**جير**" الإسكان كـ"**أجل**-و- **نعم**" ، وإنما **حرك آخرها بالكسر لالتقاء الساكنين** - على الأصل فى ذلك - **لقلة استعمالها** [٣]، ومنها "**باء الجر**" مع المظهر والمضمر ؛ و "**لامه**" مع المظهر فقط ؛ نحو : "**بزيد**" و "**به**" و "**لبكر**" ، وتفتح "**لام الجر**" مع المضمر ؛ نحو : "**له**" ، **وقد حركت** "**باء الجر**" و "**لامه**" **لالتقاء الساكنين** ، وكانت حركة "**الباء**" الكسر لتكون من جنس ما يحدثه ؛ وهو الجر ، أما "**لام الجر**" فإن الأصل فيها **الفتح** ، وإنما حركت **بالكسر** للفرق بينها وبين "**لام الابتداء**" ، حيث يوجد بينهما لبس فى مواضع كثيرة [٤].

والمبنى على الفتح من الحروف : "إن" وأخواتها ، و "رب" و "ثم"، و "سوف" ، وسائر الحروف الكائنة على حرف واحد ما عدا "باء الجر" و "لامه" مع المظهر - على ما ذكر - .

أما "**إن**" فقد اختير فيها **الفتح** للتخلص من التقاء الساكنين ؛ **دون الكسر** ؛ حتى لا تجتمع كسرتان ليس بينهما حاجز حصين ، وهما **كسرة الهمزة وكسرة البناء** - إن وجدت -، و أما "**أن**" و "**كأن**" و "**لكن**" و "**لعل**" فقد حركت كل منها **بالفتح** لالتقاء الساكنين ؛ **إتباعاً لحركة أول حرف فى كل منها** ، وأما "**ليت**" فقد حركت

---

[١] انظر المقتصد ١/١٢٧ .

[٢] انظر رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للمالقى : ص ١٧٦ ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ؛ للمرادى : ص ٤٣٣ .

[٣] انظر شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٨/١٢٤ ، واللباب ٢/٩٤ ، وشرح اللؤلؤة : ص ٣٨٢

[٤] انظر المقتصد ١/١٤٢ ، وشرح اللؤلؤة : ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

بالفتح دون الكسر حتى لا يجتمع "**ياء**" و "**كسرة**" ، وكذلك "**سوف**"؛ لأنها لو كسرت لاجتمعت "**الواو**" القريبة من الياء ؛ و "**الكسرة**" ، وأما "**ثم**" فقد اختير فيها **الفتح دون الكسرة** استثقالاً **لاجتماعها والضمة** فى أوله ، **أما الحروف التى على حرف واحد فقد بنيت على الفتح للابتداء بالساكن ؛ طلباً للتخفيف** [١] .

والمبنى على الضم حرف واحد ، وهو "منذ" إذا انجر ما بعده ، وإنما حرك **لالتقاء الساكنين** ، وقد حرك **بالضم دون الكسر** إتباعاً لحركة **أول حرف منه** ، وهو "**الميم**" [٢].

أما المبنى على السكون – على الأصل – **من الحروف ؛ فغير ما ذكر من الحروف المبنية على الكسر ؛ أو الفتح ؛ أو الضم ، وهى أكثرها** ، منها : "**قد**" و "**هل**" و "**بل**" و "**من**" و "**إن**" الشرطية، و "**أن**" المصدرية " و "**لن**" و "**لم**" ، ونحو ذلك .

ب- الإعراب والبناء فى الأسماء ؛ وخصائص كل منهما

الأسماء أكثرها معرب ، إذ إن الإعراب هو الأصل فيها ؛ خلافاً للكوفيين وبعض المتأخرين [٣]، فقد روى عن **الخليل بن أحمد وسيبويه وجميع البصريين** أنهم قضوا بأن **المستحق للإعراب** من الكلام **الأسماء** ، ثم **عرض لبعضها علة فمنعتها من الإعراب فبنيت** ، فكل اسم ورد معرباً فهو على أصله ، وكل اسم ورد مبنياً فهو خارج عن أصله [٤]، **فالأسماء كلها معربة إلا ما عرض له علة من العلل التى توجب بناءه** ، وهى إما "**شبه الحرف**" **كالمضمرات وأسماء الإشارة ، والموصولات** ، ووجه الشبه أنها فى تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها

---

[١] انظر المقتصد ١/١٣٨ ، ١٣٩ .

[٢] انظر الجنى الدانى ؛ للمرادى : ص ٥٠٠ ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، وجواهر الدب ؛ للإربلى : ص ٣٧٩ ، تحقيق الدكتور/ أميل بديع يعقوب

[٣] انظر إيضاح الزجاجى : ص ٨٠ ، والتذييل والتكميل ١/٢٣ ، وحاشية الخضرى ١/٣٠

[٤] انظر الإيضاح : ص ٧٧ .

كما أن الحرف يفتقر إلى غيره فى بيان معناه ؛ و إما "**تضمن معنى الحرف**" **كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام** لتضمنها معنى **حرفى الشرط والاستفهام ، والأعداد المركبة** كـ"**أحد عشر**" **وبابه ، وما ركب تركيبها** نحو : "**حيص بيص**" و "**بين بين**" وغيرهما ؛ إذ إن هذه المركبات **تضمنت معنى حرف العطف "الواو"** [١]، ومنه "**الآن**" لتضمنه معنى **حرف الإشارة** [٢]، ومنه من الظروف - أيضاً- "**أمس**" و "**مذ**" و "**منذ**" ؛ لتضمن "**أمس**" معنى **حرف التعريف "أل"** ؛ و "**مذ**- و- **منذ**" معنى حرف الجر "**من**" [٣]؛ وإما "**وقوع الاسم موقع المبنى**" كأسماء **الأفعال ، والمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة** لوقوعه موقع **ضمير الخطاب** – على الأرجح – ؛ وإما "**مضارعة ما وقع موقع المبنى**" وهو **ما كان معد ولا لمؤنث** نحو : "**حذام**" و "**رقاش**" لمضارعة اسم الفعل "**تزال**" ، وهو واقع موقع فعل الأمر "**انزل**" وهو **مبنى** – على الأصح – ، إما "**خروج الاسم عن النظير**" ؛ كـ"**أى**" **الموصولة** فى نحو قوله – تعالى –: **ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً**" [٤]، وكذلك **ما ركب مع صوت** نحو : "**سيبويه**" و "**عمرويه**" و "**تفطويه**" ؛ لأنه لما ركب من اسم وصوت اعجمى انحط عن درجة نظيره من الأعلام نحو : "**إبراهيم**" و "**إسماعيل**" [٥]؛ وإما "**إضافة الاسم إلى مبنى**" نحو : "**يومئذ**" و "**حينئذ**" [٦]؛ وإما "**إبهامه فى الأزمنة أو الأمكنة**" وذلك فى بعض الظروف والغايات ؛ نحو : "**إذ** ، **وإذا**، و **حيث**

---

[١] انظر :الإيضاح .

[٢] انظر اللباب ٨٩/٢ .

[٣] انظر شرح اللمع للتبريزى : ص ٦٣ ، وأسرار العربية ك ص ١٤٧ .

[٤] سورة مريم : الآية ٦٩ .

[٥] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١ .

[٦] انظر هذه العلل مجتمعه فى شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/(١٠٥-١٠٧) ؛ ٢/(٣٢٨-٣٣٠) ، والتذييل والتكميل ١٣٢/١ ، ١٣٣ .

وحسب ، و **قط** – المشددة ، **وقبل وبعد** [١].

فهذه جملة **المبنيات من الأسماء** ، وما بقى منها فهو **معرب** ، وهو **أكثرها** ، وذلك لأن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعانى المشكلة التى لولا الإعراب لالتبست ؛ فضلاً عن كونه يدل به على الفاعل ، والمفعول ، والمضاف والمضاف إليه ، والمبتدأ والخبر ، ونحو ذلك من المعانى التى تعتور الأسماء ، وهذان وجهان من أبرز الأوجه التى يتحقق بها تأثير الإعراب فى المعربات ، وذلك أن **مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة ؛ أو فصله ؛ أو بينهما ، فالرفع للعمدة ، وهى : مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو نائبه ، أو سببه به لفظاً ، وأصلها المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما أصل .**

والنصب للفضلة ، وهى : مفعول مطلق ، أو مقيد ، أو مستثنى ، أو حال ، أو تمييز ، أو مشبه بالمفعول به ، والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه ، وألحق من العمدة بالفضلات المنصوب فى باب "كان" و "إن" و "لا" ؛ قاله ابن مالك [٢] .

وإنما جعل **المضاف إليه بين العمدة والفضلة** لأنه فى **موضع يكمل العمدة** ؛ كما فى نحو : **"قام عبد الله"** ، وفى موضع أخر **يكمل الفضلة** ؛ كما فى نحو : **"أكرمت عبد الله"** ، وفى موضع ثالث **يقع فضلة** ؛ نحو : **"زيد ضارب عمرو"** [٣]؛ من ذلك نقف على ألقاب الإعراب التى تخص الأسماء ثلاثة ؛ هى : **"الرفع"** و **"النصب"** و **"الجر – أو – الخفض"** ؛ وفيما يلى بيان مواضع كل منها .

---

[١] انظر الكتاب ٣/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

[٢] انظر متن شرح التسهيل ؛ لابن مالك ١/٢٦٤ ، ٢٦٥ .

[٣] انظر المرجع السابق ١/٢٦٥ "انظر الشرح" .

١- مواضع رفع الاسم

أجمع النحويون على أن الاسم **يرفع فى عشرة مواضع** هى :- **الفاعل ، والمفعول الذى لم يسم فاعله** ؛ أى : **"نائب الفاعل" ، والمبتدأ ، وخبره** ، واسم **"كان"** وأخواتها ، واسم **"ما"** وأختيها : **"لا" و "لات" ، و خبر "إن"** وأخواتها ، **وخبر "لا" النافية للجنس ، والتابع لمرفوع ، والتابع لجار مجرى المرفوع** [١] ؛ كـ**"زيد"** فى نحو : **"إن بكراً وزيد كريمان"** ، إذ إن "زيد" معطوف على **"بكراً"** المنصوب لكونه اسم **"إن"** ؛ إلا أنه فى الأصل مبتدأ مرفوع قبل دخول الناسخ ، ومن ثم كان جارياً مجرى المرفوع .

وهناك **نوع من الأسماء** اختلف فى كونها من **مواضع رفع الاسم**؛ أو لا ، وهى **الأسماء المسكنة قبل التركيب** ، ويعنى بها **أسماء العدد ، وحروف الهجاء المسرودة** ؛ نحو : **"واحد واثنان وثلاثة** ...إلخ" ؛ و **"ألف وباء وتاء** ..إلخ" ، فقد ذهب الزمخشرى إلى أن **هذه الأسماء معربة ؛ مرفوعة** [٢]،وتبعه فى ذلك ابن عصفور [٣] فعلى هذا المذهب تعد الأسماء المذكورة من المواضع التى يرفع فيها الاسم ، وفى هذه الأسماء مذهبين آخرين ؛ إذ ذهب بعض النحويين إلى أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف المهملة التى لا تعمل فى شىء ولا تكون معمولة لشىء كـ"هل" و"لو" ونحوهما ، وهذا المذهب اختاره ابن مالك [٤]، وذهب الجمهور إلى أنها ليست معربة ولا مبنية ، فكونها ليست معربة لأنها لم تركب مع عامل ، وكونها ليست مبنية لسكون آخرها وصلاً بعد ساكنين ؛ إذ يقال : "واحد ؛ اثنان" و "قاف؛ سين؛ نون"، وليس فى المبنيات كذلك [٥] .

---

[١] انظر المقرب ؛ لابن عصفور ٥١/١ .

[٢] انظر الكشاف للزمخشرى ٨٠/١ ، مطبعة الحلبى سنة ١٩٧٣ م .

[٣] انظر : المقرب ٥١/١ .

[٤] انظر شرح شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٣٨/١ .

[٥] انظر الكتاب ٢٦٥/٣ ، والمقتضب ٢٣٦/١ ، والتذييل والتكميل ١٣٥/١ .

٢- مواضع نصب الاسم

المشهور أن الاسم ينصب فى **ستة عشر موضعاً** ؛ **هى : المفعول المطلق** ؛ **والمفعول به** ؛ **والمشبه بالمفعول به** ؛ **كلفظ "القلب" فى نحو : "جاء زيد الطاهر القلب"** ، **والمفعول فيه** ، **والمفعول معه** ، **والمفعول لأجله – أو "له" –** ، **والحال** ، **والتمييز** ، **والمستثنى** ، **وخبر "كان" وأخواتها** ، **وخبر "ما" وأختيها : "لا" و "لات"** ، **واسم "لا" النافية للجنس** ، **واسم "إن" وأخواتها** ، **والمنادى** ، **والتابع لمنصوب** ، **والتابع لجار مجرى المنصوب** [١] **كالمنصوب المعطوف على خبر "ليس" المجرور لفظاً بحرف الجر الزائد** ؛ كما فى نحو **"ليس زيد بخائن ولا فاسقاً"** .

مواضع جر الاسم

يجر الاسم فى **أربعة مواضع** ؛ وذلك إذا دخل عليه حرف جر ، وإذا أضيف إليه اسم ، وإذا كان تابعاً لمجرور ، وإذا كان تابعاً لجار مجرى المجرور [٢]؛ كالاسم المعطوف على **خبر "ليس"** على توهم دخول **"الباء"** الزائدة فى الخبر المعطوف عليه ؛ كما فى نحو: **"ليس زيد قائماً ولا قاعداً"** [٣] .

أحوال بناء الاسم ؛ ومواطنه

لا يبنى من الأسماء إلا ما عرض له عله من العلل التى توجب بناءه – على ما تقدم–،**وأكثر الأسماء المبنية يبنى على السكون** ، وبعضها **يبنى على حركة لعلة** فالمبنى على السكون من الأسماء لا يسأل عن عله بنائه؛لأن السكون هو الأصل فى البناء– كما ذكر–،ومن ثم فإن جميع الأسماء المبنية على حركة من الحركات الثلاث:**الفتح أو الكسر أو الضم** مبنية– فى الأصل–**على السكون**،ثم حرك مابنى منها على **الفتح** إما طلباً للخفة؛وإما لمجاورة الألف كما فى نحو:**"أين"**؛وإما

---

[١] انظر : انظر المقرب ٥١/١ .

[٢] انظر المصدر السابق .

[٣] انظر مغنى اللبيب ٤٧٦/٢ . ه

للإتباع،وحرك مابنى على **الكسر** إما للإتباع-أيضاً-؛وإما للتخلص من التقاء الساكنين؛وإما للإشعار بالتأنيث كما فى نحو : "**أنتِ**" للمخاطبة،وحرك مايبنى منها على **الضم** إما لأنه كانت له حالة إعراب قبل البناء ، فتكون الضمة عوضاً عن موجب إعرابه فى حالة الإعراب كـ"**قبل - و-بعد**"،وإما لمشابهة الغايات كما فى نحو:"**يازيد**"؛وإما لكون الضم فى الكلمة المبنية كالواو فى نظيرتها،كما فى الضمير "**نحن**" فإن الضم فيه كالواو فى نظيره الضمير"**هم**و"؛وإما للإتباع على نحو ماحدث مع الفتح والكسر [1].

فالأسماء المبنية على الفتح بدلاً من السكون هى : "**أين**" و "**كيف**" و "**أيان**" و "**الآن**" و "**ثم**" بمعنى : هنالك ، ومن الضمائر : "**تاء الفاعل**" - فى خطاب المذكر - و "**كاف الخطاب**" للواحد المذكر ؛ و "**نون جماعة الإناث**" و "**هو**" و "**هى**" ، ومن أسماء الأفعال : "**شتان**" و "**شكان**" و "**سرعان**" ، ومن الأسماء المركبة : "**أحد عشر**" و "**ثلاثة عشر**" إلى "**تسعة عشر**" ، وما بنى بناء هذه الأعداد ، وهى : "**حيص بيص**" فى نحو : "**وقع الناس فى حيص بيص**" ؛ أى : وقعوا فى فتنة واختلاط فى أمرهم لا مخرج لهم منه، و "**كفة كفة**" فى نحو : "**لقيته كفة كفة**" ؛ إذا فأجاته ، و "**صحرة بحرة**" فى نحو : "**لقيته صحرة بحرة**" ؛ أى : ليس بينى وبينه ساتر ، و "**بيت بيت**" فى نحو : "**هو جارى بيت بيت**" ؛ إذا أريد القرب والتلاصق ، و "**بين بين**" فى نحو : "**وقع هذا الأمر بين بين**" ؛ أى : وسطاً ، و "**صباح مساء**" و "**يوم يوم**" فى نحو : "**أتيته صباح مساء** ؛ أو **يوم يوم**" ؛ إذا لم يرد صباح بعينه أو مساء بعينه أو يوم بعينه ، و "**شغربغر**" و "**شذر بذر**" و "**خذع مذع**" فى نحو:"**تفرقوا شغر بغر**؛أو **شذر بذر**؛أو **خذع مذع**"؛ أى:تفرقوا فى كل وجه لااجتماع معه،و"**حيث بيث**"و"**حاث باث**"و"**حوث بوث**" فى نحو:"**تركوا البلاد حيث بيث**؛أو **حاث باث**،أو **حوث بوث**"؛أى:تفرقوا فى كل

---

[1] انظر شرح الأشمونى فى حاشية الصبان عليه ١/(٦٤ - ٦٦) .

مكان [١] .

أما "**أين**" و "**أيان**" و "**كيف**" و "**الآن**" و "**ثم**" و "**شتان**" و "**شكان**" و "**سرعان**" والضمير "**هن**" **فقد حرك كل منها بالفتح لتقاء الساكنين ؛ طلباً للتخفيف** [٢] ، وقيل : **الفتح** فى "**أين**" و "**كيف**" و "**أيان**" و "**ثم**" يجوز أن يكون **لإتباع حركة الحرف الأول منها بجانب كونه طلباً للتخفيف** [٣]، وقيل : يجوز أن يكون **الفتح** فى "**الآن**" **لكونه من الألف** بجانب **كونه طلباً للتخفيف** [٤].

وأما "**تاء الفاعل**" للمخاطب ، و "**كاف الخطاب**" للواحد المذكر ، و "**نون جماعة الإناث**" فقد **حرك** كل منها **بالفتح بدلاً من السكون لئلا يبتدأ بالساكن** ، إذ إنها فى حكم المبتدأ به ، **واختير الفتح لكونه أخف الحركات** [٥].

وحرك كل من "**هو**" و "**هى**" **بالفتح** بدلاً من **السكون** لقصد **امتيازهما من ضمير الغائب المتصل** ، إذ إنه فى اللفظ **هاء مضمومة واو ساكنة ؛ أو هاء مكسورة وياء ساكنة** فلو **سكن** آخر "**هو**" و "**هى**" لالتبس **المنفصل بالمتصل** [٦] .

وأما "**أحد عشر**" و "**ثلاثة عشر**" ونحوهما من **الأعداد المركبة** فقد **بنيت على فتح الجزأين لأن لها حالة تمكن قبل البناء**، واختير الفتح لأنه **أخف الحركات** ، **وحملت عليها** – فى ذلك – **سائر الأسماء المركبة تركيب "خمسة عشر"** ؛ نحو : "**حيص بيص**" و"**بين بين**" و"**صباح ومساء**"؛ وغيرها مما ذكر [٧] .

---

[١] انظر شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٤/(١١٤ -١١٩) .

[٢] انظر المقتضب ١٧٣/٣ ، والمقتصد ١٣٤/١ ، وشرح الوُلوُوة : ص ٣٨٠ .

[٣] انظر شرح الجمل الكبير ٣٣٧/٢ .

[٤] انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ٦٢ .

[٥] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣ .

[٦] انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ١٤٢/١ .

[٧] انظر : أسرار العربية : ص ١٢٣ ، وكشف المشكل ١٤٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / (١١٣-١١٩) .

وما ورد من الأسماء مبنياً على الكسر بدلاً من السكون : "أمس" و "هـؤلاء" واسم الفعل "نزال" ونحوه ، وكذلك ما جاء على وزن "فعال" معدولاً كـ"حلاق" – اسم المنية – ؛ المعدول عن الصفة الغالبة ، والعلم المعدول عن "فاعلـه" ؛ كـ"حذام" ونحوه ، فهو مبنى على الكسر فى لغة أهل الحجاز ، و – أيضـاً – المعدول عن مصدر معرفة ؛ كـ"فجار" ونحوه ، والأسماء المعدولة فى النداء ؛ مثل : "يالكاع" و "ياخباث" و "يافساق" ونحوها من الأسـماء الملازمـة لنـداء المؤنثة ، ومن أسماء الإشارة : "ذه" و "ته" فـي الإشـارة للمؤنثـة ، ومـن المضمرات : "تاء الفاعل" لخطاب المؤنثة ، و – أيضاً – "أنت" ، وكذلك "كاف الخطاب" للمؤنثة ، ومن المركبات : "سيبويه" و "عمرويه" ونحوهما" ، ومما بنى على الكسر "جير" ؛ عند من عدها اسماً بمعنى : "حقـاً" ؛ أو اسـم فعـل مضارع بمعنى "أقروا عترف" ؛ أو ظرفاً بمعنى : "أبداً" وهو قول حكاه ابن أبى الربيع [١]، أما من ذهب إلى كونها بمعنى : "حقاً" جعلها مضمنة معنى القسم ، وهو مذهب جماعة منهم الزمخشرى [٢]، وكونها اسم فعل هو مذهب الفارسى ، وتبعه فيه الشيخ عبد القاهر [٣]، وقد تقدم ذكرها فى خلال بحث الحروف المبنية على الفتح ؛ على أنها حرف جواب بمعنى : "نعم" ، وهو ما تكاد تجتمع عليـه الآراء ، وإليه ذهب الرضى وابن مالك [٤] .

وقد استدل على اسمية "جير" بأمور ، منها تنوينها فى الشعر مراعاة لأصلها فى الاسمية ، وذلك فى قول الشاعر :

---

[١] انظر الملخص لابن أبى الربيع ٥٣٩/١ ، تحقيق الدكتور / على الحكمى .

[٢] انظر : المفصل : ص : ٣١٠ .

[٣] انظر المقتصد ١٤١/١ .

[٤] أنظر :شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٤١/٢ و وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ص ٨٨٣ ، ٨٨٦ .

وقائله أسيت فقلت : جير أسى إننى من ذاك إنه [١]

ومنها دخول "أجل" عليها ، وذلك فى قول الشاعر :

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعائره [٢] .

أى : نعم حقاً إن كانت أبيحت دعائره [٣]، وقد بنى "جير" – حينئذ – لشبه الحرف فى قلة تصرفه ، والأصل أن يكون مبنياً على السكون ، إلا انه حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين[٤]، وكذلك : "أمس" و "هؤلاء" و "نزال" ونحوه ، و "حلاق" و "فجار" ونحوهما ، و"حذام" وبابه ، و "يا فساق" وشبهه ، و "أنت" ، و"سيبويه" ونحوه ، فكل هذه الأسماء حركت بالكسر لالتقاء الساكنين ؛ على أصل التخلص من التقاء الساكنين[٥].

* وعلة الكسر فى : "ذه" و "يه" إتباع حركة الحرف الثانى للحرف الأول [٦]، و أما "تاء الفاعل للمخاطب ، و "كاف الخطاب" للواحد ، فقد بنيا على الكسر لئلا يلزم الابتداء بالساكن ؛ إذا إنهما فى حكم المبتدأ به .

* وما ورد من الأسماء مبنياً على الضم : "قبل" و "بعد" و "أمام" و "خلف" و "يمين" و "شمال" ؛ ونحوها من الظروف ، و "قط " المشددة و "أى" الموصولة – عند سيبويه– ، والمنادى المفرد ؛ علما كان نحو : "يازيد" و "يافاطمات" ، أو

---

[١] هذا بيت لذى الرمه ،من البحر الوافر ، وقد ورد فى الخزانة ١١١،١١٣/١٠ ، الجنى الدانى ص:٤٣٥،ورصف المبانى ص : ١٧٧، وغيرها ، والشاهد فيه مجئ "جير " اسماً بدليل تنوينها .

[٢] هذا بيت من البحر الطويل، وهو لمضرس بن ربعي في الخزانة ١٠٣،١٠٦،١٠٧/١٠، وشرح شواهد المغني ١٦٢/١، وغيرها ، والشاهد فيه مجئ "جير" اسماً ، بدليل دخول " اجل " عليه .

[٣] انظر جواهر الأدب : ص ٣٧٣ .

[٤] انظر شرح الجمل الكبير ٣٣٦/٢ .

[٥] انظر المرجع السابق .

[٦] انظر شرح الأشمونى ٦٥/١ .

نكرة مقصودة نحو : "يارجل" ، أو جمع تكسير نحو "يارجال" ، و"منذ" – اسماً – ، وذلك إذا وليها اسم مرفوع نحو : "ما رأيته منذ يومان" ؛ أو أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية [١]، ومن الضمائر "تاء الفاعل" للمتكلم ، و "نحن" .

* أما "قبل – و– بعد" فقد حرك كل منهما بالضم وإن كان أصلهما البناء على السكون ؛ لأن لهما حالة إعراب قبل البناء ، ولتكون "الضمة" عوضاً عن المضاف إليه المحذوف ؛ إذ إنها أقوى الحركات ، ولئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء ؛ إذ إن كلا من النصب والجر يدخلهما فى حالات أخرى لهما [٢]، وقيل : الضم لالتقاء الساكنين [٣]، وحمل على "قبل – و– بعد" فى علة البناء على الضم – كل من : "أول" و "أمام" و "قدام" و "وراء" و "خلف" و "أسفل" و "يمين" و "شمال" و "فوق" و "تحت" و "عل" و "دون" و "حسب" و "غير" [٤].

* وأما "حيث" فقد حركت الضم لالتقاء الساكنين ، وهو الأكثر والأشيع والأفصح ، وورد فتحها طلباً للتخفيف ؛ أو لاتباع حركة الحرف الأول ، كما ورد كسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما الضم فالعلة فيه التشبيه بـ"قبل – و– بعد" [٥]، وكذلك "أى" الموصولة ، والمنادى المبنى على الضم فإن العلة فى ضمها التشبيه بـ"قبل – و– بعد" – على الأرجح [٦]–.

* وأما "منذ" – اسماً – فقد بنى على الضم لالتقاء الساكنين ؛ إتباعا لحركة الحرف الأول – على الأرجح [٧]–.

---

[١] انظر المغنى ٣٣٥/١ .

[٢] انظر : أسرار العربية : ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، والمقتصد ١٤٦/١ .

[٣] انظر : أسرار العربية ص ٣٧ .

[٤] انظر همع الهوامع ١٤٣/١ .

[٥] انظر : المقتصد ١٣٥/١ ، وشرح الجمل الكبير ٣٣٥/٢ .

[٦] انظر : شرح الجمل الكبير ٣٣٦/٢ ، وأسرار العربية : ص ١٩٢ .

[٧] انظر شرح عيون الإعراب : ص ١٩٥ .

وأما "تاء الفاعل للمتكلم فقد حركت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ؛ لأنها في حكم المنفصل ، وحركت بالضم دون الفتح والكسر لأنه أقوى الحركات ، وذلك يشعر بتمكن هذه التاء في الأصل ، و- أيضاً - لئلا تلتبس هذه التاء بتاء الفاعل المفتوحة للمخاطب؛ والمكسورة للمخاطبة .

* وأما "نحن" فقد حركت لالتقاء الساكنين ، وضمت لكونها تدل على التثنية والجمع ، ولتناسب الضمة نظيرتها "الواو" في الضمير "هموا" [1] .

هذا عن الأسماء التي بنيت على الفتح ؛ أو الكسر ؛ أو الضم ، أما الأسماء المبنية على السكون - على أصل البناء - فهي كثيرة ، منها - على سبيل المثال - "واو الجماعة" و "ياء المخاطبة" و "ياء المتكلم" و "كم" و "من" و "إذ" و "ذا" و "متى" و "الذى" .

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر الأسماء المبنية على السكون تكون مما أشبه الحرف أو تضمن معناه ؛ أى : من المضمرات ، والموصلات ، وأسماء الإشارة وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ؛ ونحوها .

جـ- مواضع الإعراب والبناء في الأفعال

الإعراب فرع في الأفعال ، والأصل فيها البناء ، وهذا هو مذهب البصريين ، واحتجوا بأن الإعراب يؤتى به ليفصل بين المعانى المشكلة ، وتلك المعانى لا تعتور الأفعال ؛ لأنها تدل على ما وضعت له بصيغتها ؛ إذ إن الفعل يعرف بما يميز أحواله من الصيغ والاشتقاقات الدالة على المقصود منه ؛ وبه ؛ فضلاً عن أن الأفعال عوامل في الأسماء - بالإجماع - ، فلو كان الإعراب أصلا فيها لوجب أن تكون لها عوامل تعربها ، ثم تعرب عوامل عواملها ، ثم عوامل عوامل عواملها ، وهكذا إلى ما لا نهاية [2] ، وذلك بين الفساد ، ومن ثم كان

---

[1] انظر السابق ؛ وشرح الأشمونى ٦٥/١ .

[2] انظر المقتضب للمبرد ٨٠/٤ .

الفعل المعرب محمولاً على الاسم فى الإعراب وليس بأصل فيه كما ذهب الكوفيون [١] إذ زعموا أن **الأفعال** تدخلها المعانى المختلفة **كالأسماء** ؛ لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة ؛ نحو : "**يقوم زيد**" فإنه يحتمل معنى : "قائم" ، ويحتمل تأويل : "**سوف يقوم**" على الاستقبال [٢]، **وحكى عن بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ؛ لأنه وجد فيه بغير سبب ؛ فهو** بذاته ، بخلاف **الاسم** فهو له لا بذاته ، فهو فرع [٣]، **والمشهور** – فى ذلك – هو **مذهب البصريين** ، وبه أخذ **ابن خروف وابن عصفور وابن مالك** [٤]، **وغيرهم** ، وعليه **فالبناء أصل فى الأفعال ، إلا أن الفعل المضارع خرج عن هذا الأصل بمشابهته الاسم فأعرب ؛ ما لم يلحقه ما يمنع هذه المشابهة فيبنى .**

<u>أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم :-</u>

الفعل المضارع يشبه الاسم فى كونه شائعاً فيتخصص ، فنحو : "**يقوم**" فعل شائع يصلح للحال والاستقبال ، فإذا دخلت عليه "**السين**" أو "**سوف**" اختص بالاستقبال ، **فهو** – فى ذلك- **يشابه الاسم** فى كونه شائعاً ؛ نحو : "**رجل**" ؛ إذ إنه **نكرة** يصلح لجميع الرجال ، فإذا دخلت عليه "**أل**" فقيل : "**الرجل**" اختص برجل بعينه، **ويشابه الاسم** – أيضاً – فى **أنه تدخل عليه "لام الابتداء" كما تدخل على الاسم** ؛ إذ يقال : "**إن زيداً ليقوم**" كما يقال : "**إن زيداً لقائم**" **ويشابه فى كونه يجرى على اسم الفاعل فى حركاته وسكناته** ، فالفعل : "**يضرب**" ونحوه جار على اسم الفاعل : "**ضارب**" ونحوه ؛ فى حركاته وسكناته ، ولهذا **يعمل اسم**

---

[١] انظر الإيضاح للزجاجى : ص ٧٧، ٧٨ ، وأسرار العربية : ص ٣٤ ، ٣٥ ، والمساعد ١/٢٠ ، وشرح اللؤلؤة : ص ٥٧ .

[٢] انظر إيضاح الزجاجى : ص٨٠ .

[٣] انظر : التذييل والتكميل ١/١٢٢ ، وارتشاف الضرب ١/١٤٤ .

[٤] انظر : شرح الجمل الكبير ٢/٣٣١ ، وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ١/٣٤ ، والتذييل والتكميل ١/١٢٢

الفاعل عمل الفعل ، ويشابهه فى كونه مشتركاً ، فنحو : "**يكرم**" يشترك فى الحال والاستقبال ؛ **كالأسماء المشتركة** ؛ نحو : "**العين**" ؛ حيث تطلق على **العين الباصرة** ، وعلى **عين الماء** ، وعلى غيرهما ، **ويشبهه فى كونه يقع صفة مثله** ، إذ يقال : "**مررت برجل يضرب**" كما يقال : "**مررت برجل ضارب**" ، فهذه هى أبرز أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم [١]، وبها **استحق الفعل المضارع أن يكون معرباً ، ما لم تتصل به نون جماعة الإناث**" أو "**نون التوكيد**" – الثقيلة أو الخفيفة – ، فإذا اتصلت به "**نون جماعة الإناث**" كما فى نحو قوله – تعالى – : "**والوالدات يرضعن أولادهن**" [٢]؛ فالجمهور على **أن الفعل المضارع يبنى** – حينئذ – **على السكون** ؛ لأن هذه **النون** من خصائص **الأفعال** لكونها **فاعلاً**، فهى كالجزء من الفعل ، فباتصالها بالفعل المضارع يرد إلى ما هو أصل فى الأفعال – على الراجح – وهو **البناء ، فيبنى على السكون** كما بنى معها الفعل الماضى ؛ نحو : "**سلمن**" [٣]، وهذه هو المذهب الصحيح والمشهور [٤]، وذهب جماعة منهم ابن درستويه ، والسهيلى ، وابن طلحه إلى **أنه** – حينئذ – **معرب ، لأنه استحق الإعراب لموجب ، وموجبه باق مع اتصال هذه النون ؛ وهو المضارعة فلا يعدم الإعراب إلا لعدم موجبه ، ومن ثم أعرب ، وإعرابه مقدر على آخرة** [٥].

---

[١] انظر أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم فى أسرار العربية : ص ٣٥ ، ٣٦ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، ٥٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/٢ ، والتذييل والتكميل ١٢٥/١ .

[٢] سورة البقرة : من الآية ٢٣٣ .

[٣] انظر الكتاب ٢٠/١ . (هارون) ، واللباب ، للعكبرى ٢٨/٢ .

[٤] انظر همع الهوامع ٦٧/١ .

[٥] انظر : المرجع السابق ، والتذييل والتكميل ١٢٩/١ .

وإذا اتصلت "نون التوكيد" بالفعل المضارع فإن سيبويه والجمهور ذهبوا إلى أنه **يبنى على الفتح** إذا باشرته هذه **النون** ؛ لتركيبه معها كتركيب **"خمسة عشر"** حيث تنزل الفعل المضارع منها منزلة صدر المركب من عجزه ؛ كما فى نحو قول الله – تعالى : **"ليسجنن وليكونا من الصاغرين"** [1]، **ويعرب إن فصلت منه هذه النون بألف الاثنين نحو : "لتكتبان"** ؛ أو **واو الجماعة** نحو : **"لتكتبون"** ؛ أو **ياء المخاطبة** نحو : **"لتكتبين"** ، وذلك **لعدم التركيب مع الحاجز** ؛ إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً [2] ، وذهب المبرد والأخفش والزجاج و أبو على الفارسى إلى أنه **مبنى مطلقاً** ؛ سواء أباشرته **نون التوكيد** أم لم تباشره ، وذلك **لضعف شبهه بالاسم** باتصال **"نون التوكيد"**؛ لأنها **من خصائص الأفعال**، فرجع إلى أصله وهو **البناء**[3] وذهب ابن درستويه وابن الدهان إلى أنه **معرب مطلقاً**، وإعرابه مقدر[4]، وأصح هذه المذاهب الثلاثة هو **مذهب سيبويه والجمهور** ، وهو المشهور والمنصور [5] .

* **فإذا لم تتصل "نون جماعة الإناث" أو "نون التوكيد" بالفعل المضارع أعرب** بالإجماع ، ويكون **مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً** .

* **أما رفعه** فقد اتفق النحويون على أن **الفعل المضارع المعرب يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم ؛ بضمة ظاهرة** نحو : **"يقوم"**؛ أو **مقدرة** نحو : **"يسعى"** و **"يقضى"** و **"يدعو"** ، وقد **يرفع بحرف ينوب عن الضمة** ، وذلك **فى الأفعال الخمسة : "يفعلان"** و **"تفعلان"** و **"يفعلون"** و **"تفعلون"** و **"أنت تفعلين"** ، وقد

---

[1] سورة يوسف : من الآية ٣٢ ، اتصلت نون التوكيد الثقيلة بـ"يسجن" والخفيفة بـ"يكون"

[2] انظر : الكتاب ٣ / (٥١٨-٥٢٠) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ؛ للمجريطى القرطبى ص : ٢٤٥ ، ١٤٦ ، تحقيق الدكتور / عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه .

[3] انظر : المقتضب ١٩/٣ ، ٢٢ ، والمقتصد ١١٣٦/٢ ، وارتشاف الضرب ٣٠٧/١ .

[4] انظر : التذييل والتكميل ١٢٧/١ ، وهمع الهوامع ٦٨/١ .

[5] انظر : التذييل والتكميل ١٢٧/١ ، وهمع الهوامع ٦٨/١ .

اختلف فى **عامل الرفع فيه** ، حيث ذهب جمهور البصريين إلى أنه **ارتفع لقيامه مقام الاسم** ، فالفعل "**يقوم**" فى نحو : "**هذا رجل يقوم**" و "**رأيت رجلاً يقوم**" و "**مررت برجل يقوم**" واقع موقع الاسم "**قائم**" **مرفوعاً** كان أو **منصوباً** أو **مجروراً** نحو : "**هذا رجل قائم**" و "**رأيت رجلاً قائماً**" و "**مررت برجل قائم**"[١] ، فبقيامه مقام الاسم وقع فى **أقوى أحواله** ، فوجب أن يعطى **أقوى الإعراب** وهو **الرفع** [٢]، وذهب الفراء وغيره من حذاق الكوفيين ؛ والأخفش من البصريين إلى أنه **ارتفع لتعرية من العوامل الناصبة ؛ والعوامل الجازمة** ؛ لأن **الفعل المضارع** تدخل عليه **النواصب والجوازم** ، **فينصب** بدخول **النواصب** ، **ويجزم** بدخول **الجوازم** ، **فإذا لم تدخله هذه النواصب ولا تلك الجوازم يرفع** إذ لا يكون إلا **الرفع** ، فبسقوطها يدخله **الرفع** [٣] وذهب الكسائى إلى **أن المضارع يرتفع بالزوائد فى أوله** ؛ أى : **بحروف المضارعة** [٤] ، وذهب ثعلب من الكوفيين ، والزجاج إلى **أنه يرتفع بمضارعته الاسم** [٥].

والمذهب المشهور – فى هذه المسألة – هو مذهب **الفراء ومن تبعه** ، ومن ثم اختاره **ابن مالك وابن الخباز** [٦]، **وغيرهما** .

*** أما نصب الفعل المضارع ، فإنه ينصب إذا سبق بناصب من الحروف التى تنصبه ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلاً من فعل منصوب** [٧]، وقد اجتمع التمثيل لهذه المواضع الثلاثة فى قول الراجز :

---

(١) انظر : شرح اللمع ؛ للتبريزى : ص ٢٨٤ .

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٢/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ٥٥١/٢ ، وأسرار العربية : ص ٣٦ .

(٤) انظر السابقين ؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢٢٩/٢ .

(٥) انظر : همع الهوامع ٥٢٧/١ ، وشرح التصريح ٢٢٩/٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٥/٤ ، ٦ ، وهمع الهوامع ٥٢٦/١ .

(٧) انظر المقرب ٥٢/١ .

إن على الله أن تبايعا تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً [١]

حيث نصب الفعل "**تبايع**" بـ"**أن**" المصدرية ، وهو حرف من نواصب المضارع ونصب "**تؤخذ**" على أنه **بدل اشتمال من "أن تبايع"** ، ونصب "**تجيء**" لكونه **معطوفاً بـ"أو" على الفعل : "تؤخذ"**

هذا ..والمشهور **أن الحروف التى تنصب الفعل المضارع أربعة ، هى : "لن"** و **"كى – المصدرية –"** و **"أن – المصدرية –"** و **"إذن"**

* **أما "لن" فهى حرف بسيط** على وضعها الأصلى – عند سيبويه والجمهور – ؛ **لنفى "سيفعل" أو "سوف يفعل"** [٢]، فهى لنفى **الفعل المستقبل** ؛ إما **إلى غاية** ينتهى إليها ، وإما **إلى غير غاية** ، فالأول كما فى نحو قوله – تعالى – : **"قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى"**[٣]؛ **إذ إن نفى البراح مستمر إلى رجوع موسى** – عليه السلام – ؛ وفى نحو قوله – تعالى – : **"فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى ربى"**[٤]؛ **إذ إن نفى براحه الأرض مستمر إلى إذن أبيه له** ، وفى ذلك دلالة على أن **"لن" لا تقتضى تأبيد النفى** كما زعم الزمخشرى [٥]، ونفى **"لن" الفعل المستقبل إلى غير غاية** كما – فى قوله– تعالى – : **"إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له"**[٦]؛ **إذ إن خلقهم الذباب محال** ،

---

[١] هذا الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٢٠٣/٥ ، ٢٠٤ ، والكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، وغيرها .

[٢] انظر الكتاب ١٣٥/١ .

[٣] سورة طه : الآية ٩١ .

[٤] سورة يوسف : من الآية ٨٠ .

[٥] انظر شرح الأنموذج فى النحو ، للأردبلى : ص ١٩٠ ، تحقيق الدكتور / حسنى عبد الجليل يوسف .

[٦] سورة الحج : من الآية ٧٣ .

وإن كانت "لن" تفيد – ها هنا – تأبيد النفى فإنما هو لأمر خارجى وليس من مقتضياتها كما زعم الزمخشرى [١] .

* وأما "كى" – المصدرية – فهى التى تدخل عليها "لام الجر التعليلية" – لفظاً أو تقديراً –، فدخولها لفظاً كما فى قوله –تعالى –: "لكيلا تأسوا على ما فاتكم" [٢]، ودخولها تقديراً كما فى قوله – تعالى –: "كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"[٣]، ويكون المصدر المؤول من "كى" والفعل – حينئذ – فى موضع جر باللام المقدرة ، أو منصوباً على نزع الخافض .

* وأما "أن" – المصدرية – فهى أم الباب ؛ لأنها تنقل الفعل نقلتين : إلى المصدر ؛ وإلى الاستقبال [٤] ولأنها تعمل مظهره ومضمره ، وهى لا تستعمل إلا فى مقام الرجاء والطمع فى حصول ما بعدها ، ولذلك يشترط فيها ألا تقع بعد فعل من أفعال اليقين والعلم الجازم ، و "أن" الواقعة بعد فعل من هذا القبيل ليست مصدرية ، وإنما هى المخففه من الثقيلة ، والفعل المضارع بعدها مرفوع ؛ واقع فى صدر جملة خبرها ، وذلك كما فى قوله – تعالى – : "أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً"[٥]؛ والتقدير : "أنه لا يرجع" ، ومنه قوله – تعالى – : "علم أن سيكون منكم مرضى" [٦] ؛ أى : أنه سيكون".

وإن وقعت "أن" بعد ما يدل على ظن أو شبهه جاز أن تكون ناصبة للمضارع ، وجاز أن تكون مخففه من الثقيلة ، فيرفع الفعل بعدها ، وذلك على تأويل الظن بالعلم ، والأرجح – حينئذ – أن تكون ناصبة إذا لم يفصل بينها وبين الفعل

---

[١] انظر : شرح التصريح ٢/٢٢٩ .

[٢] سورة الحديد : من الآية ٢٣ .

[٣] سورة الحشر : من الآية ٧ .

[٤] انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ٢٩٨ ، ٢٢٩ .

[٥] سورة طه : من الآية ٨٩ .

[٦] سورة المزمل : من الآية ٢٠ .

بـ"لا" ولذا أجمع على **نصب الفعل** فى قوله – تعالى – : "**أحسب الناس أن يتركوا**"[١]، ويستوى كونها **ناصبة أو مخففه من الثقيلة** إن فصل بينها وبين الفعل بـ"لا" كما فى قوله – تعالى – : "**وحسبوا ألا تكون فتنة**" [٢] ، **بنصب** الفعل "تكون" أو رفعه على السواء ، **ويتعين أن تكون مخففه من الثقيلة إن فصل بينها وبين الفعل بغير "لا"** ، كـ"قد" و "السين" و "سوف" ؛ نحو : "**ظننت أن قد تقوم**" و "**أن ستقوم**" و "**أن سوف تقوم**"[٣]، فمن هذا ندرك أن "**أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع هى الواقعة بعد فعل من غير أفعال اليقين والعلم الجازم ، ومن غير أفعال الظن المؤول بالعلم ، وتعمل** وهى **مظهرة** كما فى قوله – تعالى – : "**وأن تصوموا خير لكم**" [٤]، وقوله – تعالى – : "**ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله**" [٥] .

وتعمل "أن" وهى **مضمرة** ؛ **إما وجوباً ، وإما جوازاً ، فتعمل مضمرة وجوباً** بعد "**لام الجر**" المسبوقة بكون ناقص ماض منفى ، ويعرف بـ"**لام الجحود**" ، وذلك كما فى قوله – تعالى – : "**لم يكن الله ليغفر لهم**" [٦]؛ وقوله – تعالى – : "**وما كان الله ليظلمهم**"[٧]، وبعد "**أو**" بمعنى : "**إلى**" أو "**إلا**" ، نحو قولك : "لأصومن أو تغرب الشمس" ؛ أى : إلى أن تغرب الشمس" ، ونحو قوله – تعالى – :

---

[١] سورة العنكبوت : من الآية الثانية .

[٢] سورة المائدة :من الآية ٧١ .

[٣] انظر : شرح التصريح ٢٣٣/٢ ، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١١٢/٢ ، ١١٣ .

[٤] سورة البقرة : من الآية ١٨٤ .

[٥] سورة الحديد : من الآية ١٦ .

[٦] سورة النساء : من الآية ١٦٨ .

[٧] سورة العنكبوت : من الآية ٤٠ .

"**ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم**"[١]؛ أى : إلا أن يتوب عليهم ، وبعد "**حتى**" بمعنى : "**إلى**" أو "**كى**" ؛ نحو قوله – تعالى – : "**فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء إلى أمر الله**"[٢]؛ أى : إلى أن تفيء ، ونحو قولك : "أطع ربك حتى يدخلك الجنة" ؛ أى : كى يدخلك الجنة ، وبعد "**فاء الجواب**" الواقعة فى جواب نفى أو طلب محضين ، كما فى نحو قوله – تعالى – : "**لا يقضى عليهم فيموتوا**"[٣]، أى : فأن يموتوا ، وقوله – تعالى – : "**ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى**"[٤]؛ أى : فأن يحل ، وكذلك بعد "**واو المعية**" الواقعة فى جواب نفى أو طلب محضين ، كما فى قوله – تعالى – : "**أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**"[٥]، أى : وأن يعلم" ؛ وهو فى تأويل : "مع علمه بالصابرين" ، ومنه نحو قوله – تعالى – : "**فقالوا ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا**[٦]" ؛ أى : ولا أن نكذب ؛ وهو فى تأويل : مع عدم التكذيب .

* **وتعمل "أن" مضمرة جوازاً بعد "لام الجر" غير المسبوقة بكون ناقص ماض منفى ؛ ولم يقترن الفعل بـ"لا"** ، وذلك كما فى قوله – تعالى – : "**وأمرنا لنسلم لرب العالمين**"[٧]؛ أى : لأن نسلم ، وبعد "**كى**" التعليلية ؛ نحو : "أكرمت زيداً كى يكرمك" – على عدم تقدير لام الجر قبلها– ، وبعد حرف عطف يعطف الفعل المضارع على اسم صريح ؛ ليس فى تأويل الفعل ؛ فيكون معطوفاً بالواو ؛ أو

---

[١] سورة آل عمران : من الآية ١٢٨ .

[٢] سورة الحجرات : من الآية ٩ .

[٣] سورة فاطر : من الآية ٣٦ .

[٤] سورة طه : من الآية ٨١ .

[٥] سورة آل عمران : من الآية ١٤٢ .

[٦] سورة الأنعام : من الآية ٢٧ .

[٧] سورة الأنعام : من الآية ٧١ .

الفاء ؛ أو "ثم" أو "أو" ، ومنه نحو قوله – تعالى – : "**وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً**"[١]؛ أى : أو أن يرسل رسولاً

* **وأما "إذن" فتنصب المضارع بأربعة شروط ؛ وهى : كونها متصدرة ، وكونها جواباً ، وكون الفعل بعدها مستقبلاً ، وكونه متصلاً بها ؛ أو منفصلاً بقسم** ، وذلك نحو قولك : "إذن أكرمك" ؛ أو : "إذن والله أكرمك" جواباً لمن قال : "سأزورك" ، وإذا سبقت بحرف عطف ؛ نحو : "وإذن أكرمك" جاز إعمالها وإلغاؤها ؛ كما فى قوله – تعالى – : "**وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً**" [٢] ؛ برفع الفعل بعد "إذن" على إلغاء عملها ، وهو الأجود [٣] .

* **وأما جزم الفعل المضارع فإنه يجزم بـ"لم"** ؛ نحو قوله – تعالى – : "**لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد**" [٤]، و "**لما**" ؛ بمعنى : "لم" ؛ نحو قوله – تعالى – : "**كلا لما يقض ما أمره** [٥] وهذان الحرفان ينفيان الفعل المضارع ويقلبان معناه إلى المضى ، ويجزم بـ"**لام الطلب**" وهى اللام المكسورة الداخلة على المضارع فى مقام الأمر أو الدعاء ، ومنه قوله – تعالى – : "**لينفق ذو سعة من سعته**"[٦] ، و "لا" الطلبية ، وهى الداخلة على المضارع فى مقام النهى أو الدعاء ، ومنه قوله – تعالى – : "**لا تحزن إن الله معنا**" [٧]، وقوله – تعالى – : "**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**"[٨] .

---

[١] سورة الشورى : من الآية ٥١ .

[٢] سورة الإسراء : من الآية ٧٦ .

[٣] انظر شرح ألفية ابن مالك ؛ لابن الناظم : ص ٦٧٠ ، ٦٧١ .

[٤] سورة الإخلاص : الآيتان ٣ ، ٤ .

[٥] سورة عبس : الآية ٢٣ .

[٦] سورة الطلاق : من الآية ٧ .

[٧] سورة التوبة : من الآية ٤٠ .

[٨] سورة البقرة : من الآية ٢٨٦ .

ويجزم – أيضاً – بـ"إن" الشرطية ؛ وما فى معناها من الأدوات التى تجزم فعلين ، وهى "إذما" و "من" و "ما" و "مهما" و "أى" و "متى" و "أين" و "أيان" و "أنى" و "حيثما" ، ومن ذلك نحو قوله – تعالى – : "إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها"[1]، وقوله – تعالى – : "من يعمل سوءاً يجز به"[2]، وقوله – تعالى – : "وما تفعلوا من خير يعلمه الله"[3]، وتعرف هذه الجوازم بـ"أدوات الشرط" ، وقد يجزم الفعل بحرف شرط مقدر ، ويكثر ذلك فى جواب الأمر ؛ أو النهى ؛ نحو : "زرنى أكرمك" ، تقريره : "زرنى ؛ إن تزرنى أكرمك" ، ومثله نحو : "لا تهمل أكافئك" ، تقريره : إن لا تهمل أكافئك" ، وهذا مذهب أكثر المتأخرين ، وقيل : إنه مجزوم فى جواب الطلب ؛ على تضمين الأمر أو النهى معنى "إن" الشرطية ، وذلك مذهب جماعة منهم ابن خروف[4]. وقيل : إن الجزم بالأمر والنهى مباشرة وليس على جهة التضمين ، وإنما على جهة النيابة عن جملة الشرط ، بمعنى أن جملة الشرط حذفت وأنيبت الأمر والنهى منابها فى العمل ، وإلى ذلك ذهب الفارسى والسيرافى [5] .

* وبعد ..فهذا هو حاصل القول فى إعراب الفعل المضارع ، أما عن فعل الأمر فمذهب الجمهور على أنه مبنى دائماً ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب دائماً ؛ وإعرابه الجزم ، وذلك لأن نحو : "اقرأ" أصله : "لتقرأ" ، فاستثقلوا مجىء اللام فيه ؛ مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً ، ولأن فعل النهى؛ نحو : "لا تقرأ" معرب مجزوم بالإجماع ، فكذلك فعل الأمر ؛ نحو "اقرأ" ؛ لأنه ضد النهى ، فالشىء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ، ولأنه يقال

---

[1] سورة الإسراء : من الآية ٧ .

[2] سورة الإسراء : من الآية ١٢٣ .

[3] سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

[4] انظر همع الهوامع ٣١٦/٢ .

[5] انظر المصدر السابق ٣١٧/٢ .

- فى المعتل - : "اغز" و "ارم" و "اخش" ؛ بحذف "الواو" و "الياء" و "الألف" ؛ كما يقال : "لم يغز" و "لم يرم" و "لم يخش" ، فدل ذلك على أن فعل الأمر مجزوم بلام مقدرة [1]. **والمشهور** - فى ذلك - **ما ذهب إليه الجمهور، وهو الصحيح ؛ لأن الفعل المضارع استحق الإعراب لمشابهته الاسم ، وفعل الأمر ليس كذلك ، ولا يجوز كونه مجزوماً بلام مقدرة ؛ لأن عوامل الأفعال ضعيفة ، فلا يجوز إعمالها وهى محذوفة** [2] ، بذلك يثبت **أن فعل الأمر مبنى دائماً ، ويبنى على السكون** - على الأصل - **إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شىء** ، نحو : "اكتب" و "رتل" و "قل" و "بع" و "زن" ؛ إلا أنه يحرك لالتقاء الساكنين إذا كان مضعفاً ؛ نحو : "مد" و "حج" و "قر" [3]، و - أيضاً - **يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة** ؛ نحو : "اكتبن" ، **فإذا اتصلت به نون التوكيد" بنى على الفتح لالتقاء الساكنين** ؛ نحو : "اكتبن" ؛ ونحو "اكتبن" - بالنون الخفيفة - ، **ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر** ؛ نحو : "ادع" و "اقض" و "اسع" و "ق" ، **ويبنى على حذف النون إذا أسندت إليه "ألف الاثنين" أو "واو الجماعة" أو "ياء المخاطبة"**؛ نحو : "اكتبا" و "كتبوا" و "اكتبى" .

*** أما الفعل الماضى فهو مبنى باتفاق ، وأكثر بنائه على الفتح ؛ لأنه أشبه الاسم لوقوعه موقعه فى نحو** : "مررت برجل قام" كما يقال : "مرر برجل قائم" ، **وأشبه الفعل المضارع بوقوعه موقعه فى نحو** : "إن قام زيد قمت" كما يقال : "إن يقم زيد أقم" ، **فأشبه بذلك المتمكن فبنى على حركة ، وكانت فتحة طلباً للتخفيف** ، وزعم الفراء **أنه حرك بالفتح حملاً على التثنية** ، وذلك فاسد لأن فيه

---

[1] انظر - فى ذلك - الإنصاف ٢/(٥٢٤-٥٣٤) ، وأسرار العربية : ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤٩/٢ .

[2] انظر - فى ذلك - شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٦١/٧ ، ٦٢ ، وأسرار العربية : ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

[3] انظر : شرح الجمل الكبير ٣٣٣/٢ .

حمل المفرد وهو **أصل** على **التثنية** وهى **فرع** [١]، **وقد ينوب الضم** ؛ إذا اتصلت بالفعل "**واو الجماعة**" ؛ نحو : "ذهبوا" ، وذلك **لمجانسة الواو** ، **وقد ينوب** "**السكون**" ؛ إذا اتصلت به "**تاء الفاعل**" أو "**نون النسوة**" ؛ نحو : "قمت" و "هن قمن" ، وذلك **كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة** ، وهو فى ذلك **كله مبنى على الفتح المقدر** [٢] **ويبنى على الفتح المقدر – أيضاً – إذا كان معتل الآخر** ؛ نحو : "قضى" و "دعا" و "ارتقى" ، **ويبنى على الفتح الظاهر فى غير ذلك** ؛ نحو : "فرح" و "كتبت" و "علماً" .

---

[١] انظر : شرح الجمل الكبير ٣٣٤/٢ .

[٢] انظر : كشف النقاب عن ملحة الإعراب للفاكهى : ص ٨ ، ٩ .

المبحث الخامس

خصائص الإعراب ؛ ودور علاماته فى التوظيف النحوى

مواقع الإعراب من الأسماء والفعل المعرب لها خصائص ينبغى الوقوف عليها ، وذلك يقتضى إيراد حصر شامل لعلامات الإعراب ؛ وبيان دورها الدلالى الذى يفصح عن مقتضى الوظيفة النحوية لكل كلمة مركبة فى جملة ؛ اسمية كانت ؛ أو فعلية ، وتفصيل ذلك ما يلى :-

أولا : أنواع الإعراب ؛ وخصائص كل منها .

تقدم أن **الإعراب** أربعة أنواع : **الرفع** ، **والنصب** ، **والجر** "**الخفض**" ، **والجزم** **فالرفع والنصب** تشترك فيهما **الأسماء والأفعال** ، **والجر** مختص **بالأسماء** ، **والجزم** مختص **بالأفعال** ، **فالجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء** .

وإنما لم يدخل **الجزم** الأسماء **لخفتها** ، **وللزوم التنوين** إياها ، **ولأن الجزم إسقاط** أى يكون بحذف الحركة ، **والتنوين** تابع للحركة ، فلو إنجزم **الاسم** لا نحذف بجزمه شيئان : **الحركة والتنوين** ، قال سيبويه : (...**وليس فى الأسماء جزم لتمكنها** ، **وللحاق التنوين** ، **فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة** ...)[1]، معنى ذلك أنا لو **جزم** نحو : "**جعفر**" للزم **إسكان** آخره ؛ وهو "**الراء**" ، وبعدها **التنوين** ، فيلتقى ساكنان ، فلم يكن بد من حركة أحدهما ؛ أو حذفه ، **أما تحريك أحدهما فلا يجوز** ؛ أنه لو حرك "**الراء**" فى الاسم المذكور **لم يبين للجزم تأثير** ، وكذلك أخر كل اسم ، **والتنوين لا يمكن تحريكه بحركة لازمة لأنه وضع لهذا المعنى ساكناً** ، أما **حذف أحدهما** فإنه لا يجوز- أيضاً- ؛ لأن "**الراء**" فى "**جعفر**" ؛ ونحوها من الحروف التى تكون فى أخر الأسماء **أصل من أصول الاسم** ، **والحذف لا يلحق الحروف الأصول لغير علة تصريفية** ، ولو **حذف التنوين** وقد سبق **بحذف الحركة للجزم** لاجتمع فى كلمة **حذف شيئين** ،

---

(1) الكتاب ١٤/١ ، بتحقيق / هارون .

وذلك **إجحاف بالكلمة** ،وبه **يختل الاسم** ، يضاف إلى ذلك أن من **الأسماء** ما يكون الحرف الذى قبل أخره **ساكناً** ؛ نحو : "**زيد**" و "**بكر**" و "**عمرو**" وما أشبهها ، فلو **جزم** هذا النوع من **الأسماء** لاجتمع فيه **ثلاث سواكن : الحرف** الذى فى أخره ، **والحرف** الذى قبله ، **والتنوين** ، ولم يمكن ذلك [١] .

وقيل : **إن علة عدم دخول الجزم الأسماء أنه لو دخلها لكان تعريضاً بالبناء ، إذ إنه قد يلقى أخر الاسم – حينئذ – حرف ساكن فى أول الكلمة التى تليه ، فيحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء** [٢].

وقيل : **إن السبب فى امتناع جزم الأسماء أن الجزم يكون بحروف موضوعة لمعان ؛ هى : النفى ، والشرط والجزاء ، والأمر ، والنهى ، وما أشبه ذلك ، وهذه المعانى تصح فى الأفعال ولا تصح فى الأسماء ، ومن ثم امتنعت حروف الجزم من الدخول عليها ، فلما امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء امتنع انجزامها ؛ لأن الجزم تأثير ، ولا يكون تأثير من غير مؤثر** [٣].

* **وإنما لم يدخل الجر فى الأفعال** ؛ لأن **الجر** أصله أن يكون **بالإضافة والإضافة توجب أن يكون المضاف إليه داخلاً فى المضاف ؛ معاقباً للتنوين** ؛ لأنه زيادة فى الاسم يقع أخراً ، **والأفعال لا يضاف إليها** ، وذلك قول سيبويه : **(.. وليس فى الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس فى الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال ...)**[٤] ، يشير بذلك إلى **أن الأفعال لا تجر** لأن **الجر** لا يكون إلا **بالإضافة ، والإضافة إلى الأفعال لا تصح ؛ لأنها لا تكون إلا فى الأعيان الثابتة**

---

[١] انظر : الإيضاح للزجاجى : ص ١٠٢ ، والمقتصد للجرجانى ١٦٩/١ ، وشرح اللمع للتبريزى : ص ٦٠ ، وشرح عيوب الإعراب : ص ٤٥ ، ٤٦ .

[٢] انظر إيضاح الزجاجى : ص ١٠٢ .

[٣] انظر المرتجل فى شرح الجمل ؛ لابن الخشاب : ص ٥٢ ، ٥٣ ، تحقيق / على حيدر .

[٤] الكتاب ١٤/١ (هارون) .

والأفعال ليست بأعيان ثابتة لكونها أعراضاً ، ولأن الأفعال أدلة وليست بالمدلول عليه ، والإضافة لا تكون إلى الأدلة ، وإنما تكون إلى المدلول عليه ، نحو : "غلام زيد"،ولأن المضاف إليه يقع موقع التنوين ويقوم مقامه ، فـ"زيد" – فى المثال المذكور– وقع موقع التنوين من "غلام" ، فلو أضيف إلى الفعل لوقع الفعل والفاعل موقع التنوين وقاما مقامه ، وليس من قوة التنوين – وهو حرف – أن يقوم مقامه شيئان قويان كالفعل والفاعل ، ولأن الإضافة تؤثر إما تعريفاً وإما تخصيصاً ، والفعل فى غاية التنكير لا يعرف ولا يخصص ؛ فإذا لم يتعرف بنفسه ولم يتخصص كان أحرى ألا يعرف غيره ولا يخصصه [١] .

وقيل : إن العلة فى امتناع جر الأفعال كون الإعراب فيها فرعاً على الإعراب فى الأسماء ، فنقص الإعراب فى الأفعال عنه فى الأسماء ؛ بأن اقتصر – فيها– على حركتين : "الضمة" و "الفتحة"، وجعل الوجه الثالث منه وهو "السكون" ليكون أضعف من إعراب الاسم ؛ جريا على حط الفروع عن الأصول [٢] .

وقيل : إن الأفعال لم تجر ؛ لأن الجر يكون بعامل لا يصح معناه فى الفعل [٣]

ثانياً : علامات الإعراب ؛ ومواطنها فى الأسماء والأفعال :-

عدة علامات الإعراب خمس عشرة علامة ؛ وهى على النحو التالى :-

- أربع علامات للرفع ؛ هى : "الضمة" و "الألف" و "الواو" و "النون" .
- وخمس علامات للنصب ؛ هى : "الفتحة" و "الألف" و "الياء" و "الكسرة" و "حذف النون" .
- وثلاث علامات للجر ؛ هى : "الكسرة" و "الياء" و "الفتحة"

---

[١] انظر : الإيضاح للزجاجى : ص (١٠٨-١١١) ، وشرح اللمع ؛ للتبريزى : ص ٥٩ ، ٦٠ ، واللباب ، للعكبرى ٦٨/١ ، ٦٩ ، وشرح عيون الإعراب ؛ للمجاشعى : ص ٤٦ .

[٢] انظر : المقتصد فى شرح إيضاح الفارسى ١٦٨/١ ، واللباب ٦٩/١ .

[٣] انظر اللباب ٦٩/١ .

- **وثلاث علامات للجزم ؛ هى : "السكون" و "حذف حرف العلة – أو – حذف الأخر" و "حذف النون" .**
- **وهذه العلامات منها أربع أصلية ؛ هى : "الضمة" فى الرفع، و "الفتحة"** فى النصب ، و **"الكسرة"** فى الجر ، و **"السكون"** فى الجزم ، **وما بقى** منها فهى **علامات فرعية** تنوب عن العلامات الأصلية المذكورة .

* أما **"الضمة"** – وهى العلامة الأصلية للرفع – فيعرب بها من الأسماء : **الاسم المفرد** ؛ كما فى نحو قوله – تعالى – : **"وإلهكم إله واحد"**[١] ؛ وقوله – تعالى – : **"وقالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق"**[٢]، وجمع التكسير ، كما فى نحو قوله – تعالى –: **"الرجال قوامون على النساء"**[٣]، **وجمع المؤنث السالم** ؛ ونحوه مما **جمع بـ"ألف وتاء" زائدتين كـ"معلومات"** و **"دريهمات"** ، و – أيضاً– **الملحق بهذا الجمع** ؛ المحمول عليه فى إعرابه كـ**"أولات"** و **"عرفات"** ، وذلك كله كما فى نحو قوله – تعالى – : **"والوالدات يرضعن أولادهن"**[٤]؛ وقوله – تعالى – : **"الحج أشهر معلومات"**[٥] ؛ وقوله – تعالى – : **"وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن"**[٦].

ويعرب بالضمة من الأفعال : الفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم ؛ الذى لم يتصل بآخرة شىء ، وذلك كما فى نحو قوله – تعالى – : **"يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور"**[٧].

---

[١] سورة البقرة: من الآية ١٦٣ .

[٢] سورة يوسف : من الآية ٥١ .

[٣] سورة النساء : من الآية ٣٤ .

[٤] سورة البقرة : من الآية ٢٣٣ .

[٥] سورة البقرة : من الآية ٩٧ .

[٦] سورة الطلاق : من الآية ٤ .

[٧] سورة غافر : الآية ١٩ .

وينوب عن الضمة – فى الأسماء – : "الألف" و "الواو" .

فـ**"الألف"** تكون **علامة فرعية** للرفع فى **المثنى** – على الأرجح ؛ **والملحق به** ؛ المحمول عليه فى إعرابه ؛ نحو : **"اثنين"** و **"اثنتين"** و **"كلا – و– كلتا"** بشرط إضافتهما إلى مضمر ، وذلك كما فى نحو قوله – تعالى – : **"ودخل معه السجن فتيان"**[١]؛ وقوله – تعالى – : "اثنان ذوا عدل منكم"[٢] ؛ وقوله – تعالى – : **"إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف"**[٣].

و**"الواو"** تكون **علامة فرعية** للرفع فى **الأسماء الستة** – على المشهور – ؛ وهى : **"أبوك"** و **"أخوك"** و **"حموك"** و **"فوك"** و **"ذو مال"** و **"هنوها"** ، وفى **جمع المذكر السالم** – على الأرجح – ؛ **والملحق به** ؛ المحمول عليه فى إعرابه ؛ والمشهور منه : **"عشرون وثلاثون ..إلى "تسعون"** ، و **"عليون"** و **"عالمون"** ، و **"أرضون"** و **"سنون"** و **"أهلون"** .

فرفع الأسماء الستة بالواو كما فى نحو قوله – تعالى –: **"وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"**[٤]، **ورفع جمع المذكر السالم ؛ والملحق به** ؛ كما فى نحو قوله – تعالى – : **"قد أفلح المؤمنون"**[٥]؛ وقوله – تعالى – : **"وإن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين"**[٦].

وينوب عن الضمة – فى الفعل المضارع – "ثبوت النون" ؛ إذ تكون **النون علامة فرعية لرفعه** إذا اتصلت به **"ألف الاثنين"** أو **"واو الجماعة"** أو **"ياء المخاطبة"** ، ويعرف – حينئذ – **بالأمثلة الخمسة** ؛ أو **"الأفعال الخمسة"** ، **فهذه**

---

[١] سورة يوسف : من الآية ٣٦ .

[٢] سورة المائدة : من الآية ١٠٦ .

[٣] سورة الإسراء : من الآية ٢٣ .

[٤] سورة البقرة : من الآية ٢٨٠ .

[٥] سورة المؤمنون : الآية الأولى .

[٦] سورة الأنفال: من الآية ٦٥ .

الأفعال ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة سواء أكانت "**ألف الاثنين**" ضميراً للاثنين ؛ وهى التى يتم الكلام بها ؛ كما فى نحو قوله – تعالى – : "**كانا يأكلان الطعام**"[١]، أم كانت علامة للاثنين ؛ وهى التى لم يتم الكلام بها ؛ نحو : "**يذهبان الزيدان**" – على لغة طىء ؛ أو أزد شنوءة[٢] ، وكذلك "**واو الجماعة**" **إن كانت ضمير الجماعة المذكرين العاقلين**؛ وهى التى يتم الكلام بها ؛ كما فى نحو قوله – تعالى – : "**يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف**"[٣]، ومن ذلك نحو قوله – تعالى – : "**وكل فى فلك يسبحون**" [٤]؛ حيث تكون "**الواو**" ضميراً لما جرى مجرى "هم" [٥] ، **ويرفع** – أيضاً – **الفعل بثبوت النون إن اتصلت به** "**الواو**" التى لم يتم الكلام بها ؛ لكونها علامة جماعة المذكرين العاقلين – على اللغة المذكورة – ، ومن ذلك قول النبى – صلى الله عليه وسلم – : "**يتعاقبون فيكم ملائكة** ..الحديث"[٦]، أما "**ياء المخاطبة**" **فلا تكون إلا ضميراً** ، **ورفع الفعل** الذى تتصل به؛ كما فى نحو قوله – تعالى – : "**قالوا أتعجبين من أمر الله**"[٧].

* **وأما** "**الفتحة**" – وهى العلامة الأصلية للنصب – فتعرب بها "**الاسم المفرد**" **وجمع التكسير**" – من الأسماء – ، و– أيضاً – **الفعل المضارع** الذى لم يتصل بآخره شىء وقد سبق بحرف من نواصبه .

---

[١] سورة المائدة : من الآية ٧٥ .

[٢] انظر : همع الهوامع ٥١٤/١ ، وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٤٨/٢ .

[٣] سورة آل عمران : من الآية ١١٤ .

[٤] سورة يس : من الآية ٤٠ .

[٥] انظر شرح الجمل الكبير ١١٦/١ .

[٦] انظر : صحيح البخارى ١٩٦/١ ، وصحيح مسلم ٤٣٩/١ ، ومسند الإمام أحمد ٤٨٦/٢

[٧] سورة هود ك من الآية ١٣٥ .

فنصب الاسم المفرد كما فى نحو قوله – تعالى – : "**وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة**" [١]؛ وقوله – تعالى – : "**فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا**"[٢] ، **ونصب جمع التكسير** كما فى نحو قوله – تعالى –: "**ويوم نسير الجبال**"[٣]، **ونصب الفعل المضارع** كما فى نحو قوله – تعالى – : "**إنك لن تخرق الأرض**" [٤].

وينوب عن الفتحة – فى الأسماء – "الألف" و "الياء" و "الكسرة"، وفى الفعل المعرب "حذف النون" .

فـ"الألف" تكون علامة فرعية فى نصب الأسماء الستة – على المشهور – كما فى نحو قوله – تعالى –: "**قالوا سنراود عنه أباه**"[٥]؛ وقوله – تعالى – : "**واذكر أخا عاد**"[٦]، **و "الياء" تكون علامة فرعية فى نصب المثنى ؛ وجمع المذكر السالم** – على الأرجح – ؛ **والملحق بكل منهما ، فنصب المثنى ؛ والملحق به** كما فى نحو قوله – تعالى – : "**ومن كل الثمرات جعلنا فيها زوجين اثنين**"[٧]، **ونصب جمع المذكر السالم ؛ والملحق به** كما فى نحو قوله – تعالى – "**وبشر المؤمنين**"[٨]؛ وقوله – تعالى – : "**قوا أنفسكم وأهليكم ناراً**"[٩].

"الكسرة" تكون علامة فرعية فى نصب ما جمع بالألف والتاء الزائدتين ؛ والملحق به ، وذلك كما فى نحو قوله – تعالى – : "**عسى ربه إن طلقكن أن**

---

[١] سورة النساء : من الآية ١١٣ .

[٢] سورة النساء : من الآية ١٣٥ .

[٣] سورة الكهف : من الآية ٤٧ .

[٤] سورة الإسراء : من الآية ٣٧ .

[٥] سورة يوسف : من الآية ٦١ .

[٦] سورة الأحقاف : من الآية ٢١ .

[٧] سورة الرعد : من الآية ٣ .

[٨] سورة التوبة من الآية ١١٢ .

[٩] سورة التحريم : من الآية ٦ .

يبدله خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات ...الآية"[١] ؛ وقوله – تعالى – : "**أياما معدودات**"[٢] ؛ وقوله – تعالى – : "**وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن**"[٣]، **وإنما جعل نصب جمع المؤنث السالم ونحوه بالكسرة كجره ؛ ليكون على حد جمع المذكر السالم ؛ إذ إن نصبه بالياء كجره ، وذلك ليتشاكلا**[٤].

و "**حذف النون**" يكون علامة فرعية فى **نصب الأمثلة الخمسة** كما فى نحو قوله – تعالى – : "**فقل لن تخرجوا معى أبداً ولن تقاتلوا معى عدواً**"[٥].

* **وأما "الكسرة"** – وهى العلامة الأصلية للجر – **فتنفرد بها الأسماء** ، ويعرب بها "**الاسم المفرد**" ما لم يكن ممنوعاً من الصرف لم يدخل عليه (**الألف واللام**) ولم يضف ، و – أيضاً– "**جمع التكسير**" ، و "**جمع المؤنث السالم ؛ ونحوه مما جمع بألف وتاء زائدتين ؛ والملحق به** المحمول عليه فى إعرابه ، **فجرد الاسم المفرد** كما فى نحو : "**بسم الله الرحمن الرحيم**" ، **وجر جمع التكسير** كما فى نحو قوله – تعالى – : "**وادخلوا من أبواب متفرقة**"[٦]، **وجر المجموع بألف وتاء زائدتين ؛ والملحق به** كما فى نحو قوله–تعالى–:"**ذلك من آيات الله**"[٧]؛ وقوله – تعالى – : "**واذكروا الله فى أيام معدودات**"[٨]، وقوله – تعالى – : "**فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام**"[٩].

---

[١] سورة التحريم : الآية ٥ .

[٢] سورة البقرة : من الآية٨٤ .

[٣] سورة الطلاق : من الآية ٦ .

[٤] انظر : الكتاب ١٨/١ ، والمقتضب ٦/١ ، ٧ ، وشرح عيون الإعراب : ص ٥٤ .

[٥] سورة التوبة : من الآية ٨٣ .

[٦] سورة يوسف : من الآية ٦٧ .

[٧] سورة الأعراف: من الآية ٢٦ .

[٨] سورة البقرة : من الآية ٢٠٣ .

[٩] سورة البقرة : من الآية ١٩٨ .

وينوب عن الكسرة "الفتحة" و "الياء" .

أما "الفتحة" فهى علامة فرعية لجر الاسم المفرد الذى لا ينصرف، وهو كل اسم وجدت فيه علتان من علل تسع ؛ أو علة تقوم مقام علتين ، فالعلل التسع هى : التعريف ، والصفة ، والعدل ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون ، والعلة التى تقوم مقام علتين "التأنيث اللازم" ، وهو التأنيث بالهمزة كما فى نحو : "حمراء" ؛ وبالألف كما فى نحو : "حبلى" ، و-أيضاً- الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان على وزن "مفاعل" أو "مفاعيل" ؛ نحو : "دراهم" و "دنانير" ، وشرط جر هذا الاسم بالفتحة ألا يدخل عليه "الألف واللام" ، وألا يضاف ؛ وذلك كما فى نحو قوله – تعالى – : "وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتى"[1] ؛ وقوله – تعالى – : "وشروه بثمن بخس دراهم معدودة"[2]، فإن دخلت "الألف واللام" على الاسم الذى لا ينصرف؛ أو أضيف جر بالكسرة ؛ كما فى نحو قوله – تعالى – : "ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد"[3] ، وإنما يجر – حينئذ – بالكسرة – على الأصل – ؛ لأنه لما وجدت فى هذا الاسم علتان؛ أو علة تقوم مقامهما من العلل المذكورة أشبه الفعل ، فمنع مما منع منه الفعل ؛ وهو الجر بالكسرة والتنوين ، فنابت "الفتحة" عن الكسرة فى موضع الجر ، فإن دخلت عليه "الألف واللام" أو أضيف زال عنه الشبه بالفعل ؛ إذ إن الفعل لا تدخل عليه "الألف واللام" ولا يضاف ، فبدخول"الألف واللام" على الاسم الذى لا ينصرف ؛ وبإضافته بعد عن الشبه – بالفعل فجر بالكسرة – على الأصل [4]

---

[1] سورة البقرة : من الآية ١٢٥ .

[2] سورة يوسف : من الآية ٢٠ .

[3] سورة البقرة : من الآية ١٨٧ .

[4] انظر : أسرار العربية : ص ١٦٤ ، واللباب ؛ للعكبرى ١/٥٢١ ، وشرح عيون الإعراب : ص ٥٨ .

* وأما "الياء" فتكون علامة فرعية فى جر الأسماء الستة – على المشهور – ، و "المثنى" و "جمع المذكر السالم – على الأرجح – ؛ والملحق بكل منهما ، فجر الأسماء الستة بالياء كما فى نحو قوله – تعالى – : "يوم يفر المرء من أخيه * وأمه وأبيه"[١] ، وجر المثنى بالياء كما فى نحو قوله – تعالى – : "وجنى الجنتين دان"[٢] ، وجر الملحق بالمثنى كما فى نحو قوله – تعالى – : "ولأبويه لكل واحد منهما السدس"[٣] ، فـ"الأبوان" مما ألحق بالمثنى لأنه ثنى من باب التغليب كـ"العمرين" و "القمرين" .

وجر جمع المذكر السالم ؛ والملحق به كما فى نحو قوله – تعالى – : "وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين"[٤] .

* وأما "السكون" – وهو العلامة الأصلية للجزم – فينفرد به الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء ؛ والذى يرفع بالضمة الظاهرة ، وذلك إذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم ، أو كان بدلاً ، وقد اجتمع الثلاثة فى قوله – تعالى – : "ومن يفعل ذلك يلق آثاما * يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً"[٥].

وينوب عن "السكون" (حذف حرف العلة) و (حذف النون) .

أما "حذف حرف العلة" فهو العلامة الفرعية فى جزم الفعل المعتل الآخر بالواو ؛ أو بالياء ؛ أو بالألف ، وذلك كما فى نحو قوله – تعالى – : "فليدع ناديه"[٦] ؛

---

[١] سورة عبس : الآيتان ٣٤ ، ٣٥ .

[٢] سورة الرحمن : من الآية ٥٤ .

[٣] سورة النساء : من الآية ١١ .

[٤] سورة الصافات : الآيتان ١٨١ ، ١٨٢ .

[٥] سورة الفرقان : بعض الآية ٦٨ . والآية ٦٩ .

[٦] سورة العلق : الآية ١٧ .

وقوله – تعالى – : "**كلا لما يقض ما أمره**"[١] ؛ وقوله – تعالى – : "**وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم**"[٢] .

و "**حذف النون**" **يكون علامة فرعية فى جزم الأفعال الخمسة** ، كما فى نحو قوله – تعالى – : "**قال لا تخافا إننى معكما أسمع و أرى**"[٣]؛ وقوله – تعالى – : "**فإن يتوبوا يك خيراً لهم**"[٤]؛ وقوله – تعالى – : "**ولا تخافى ولا تحزنى**"[٥]، **وإنما كان "حذف النون" علامة فرعية فى نصب الأفعال الخمسة وجزمها ؛ لأن هذه "النون" فى حالة رفعها بإزاء "الضمة" فى رفع المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء ؛ نحو : "يضرب" ، وهذه الضمة تسقط فى حالتى نصبه وجزمه حيث يقال : "لن يضرب" و "لم يضرب" بإسقاط الضمة ، فكما أن "الضمة" لم تثبت فى حالتى نصب المضارع وجزمه** ؛ لم تثبت "النون" التى بإزائها فى نصب الأفعال الخمسة وجزمها[٦].

هذا .. وقد أعربت الأسماء الستة بالواو نيابة عن الضمة ؛ وبالألف نيابة عن الفتحة ؛ وبالياء نيابة عن الكسرة – على المشهور[٧]– **وهى أسماء مفرده ؛ لتقع الأنسة بها ، فتأتى التثنية والجمع فى الإعراب بالحروف على قاعدة استقر مثلها فى جزء من المفردات**[٨]، معنى ذلك أن إعرابها **بالواو** – رفعاً – ؛ **وبالألف** – نصباً – ، **وبالياء** – جراً – **توطئة لما يأتى من باب التثنية والجمع**

---

[١] سورة عبس : الآية ٢٣ .

[٢] سورة النساء : من الآية ٩ .

[٣] سورة طه : الآية ٤٦ .

[٤] سورة التوبة : من الآية ٧٤ .

[٥] سورة القصص : من الآية ٧ .

[٦] انظر المقتصد ١/١٧٨ .

[٧] انظر همع الهوامع ١/١٢٥ .

[٨] انظر المرتجل ؛ لابن الخشاب : ص ٥٥ .

؛ إذ إن من هذه الأسماء ما تغلب عليه الإضافة وهو "أبوك" و "أخوك" و "حموك" و "هنوها" ، ومنها ما تلزمه الإضافة ، وذلك "فوك" و "ذو مال" ، والإضافة فرع الإفراد ؛ كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد ، ومن هذا الوجه توجد مشابهة بينهما ، لهذا كانت الأسماء الستة أولى بالتوطئة لإعراب المثنى والجمع بالحروف ؛ وأن تقع الأنسة بها ، ولما كان إعرابها توطئة جعل كل حرف – فيه – مقام ما يجانسه من الحركات الأصلية ، فجعلت "الواو" علامة للرفع ؛ و "الألف" علامة للنصب ، و "الياء" علامة للجر [1].

وقد أعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف نيابة عن الحركات – على الأرجح – ؛ حيث رفع المثنى بالألف ، ورفع جمع المذكر السالم بالواو ، ونصب كل منهما وجر بالياء ، وكذا الملحق بكل منهما ، وذلك لأن كلاً من المثنى والجمع فرع على المفرد ، فلكون المفرد هو الأصل ، وقد أعرب بالحركات ؛ وهى الأصل فى الإعراب ، ولكون كل من المثنى والجمع فرعاً على المفرد ؛ والإعراب بالحروف فرعاً على الإعراب بالحركات ؛ فلقد أعطى الفرع للفرع كما أعطى الأصل للأصل .

وقد جعلت "الألف" لرفع المثنى ، و "الواو" لرفع جمع المذكر السالم ، و "الياء" لنصب كل منهما وجره ؛ لأن التثنية هى أول الجموع ؛ لكون معناها هو ضم شىء إلى شىء ، ولأن الرفع هو أول الإعراب ، فجعل الأسبق للأسبق ؛ ولأن التثنية أكثر من جمع المذكر السالم ؛ لكونها لمن يعقل وما لا يعقل من الحيوان والنبات والجماد ، بخلاف الجمع الجمع المذكور فإنه – فى الأصل – لأولى العلم خاصة ، و "الألف" أخف الحروف ، و "الواو" أثقلها ، فجعل الأخف وهو "الألف" للأكثر وهو "المثنى" ، وجعل الأثقل وهو "الواو" للأقل وهو جمع المذكر

---

[1] انظر : أسرار العربية : ص ٤٣ ، واللباب ؛ للعكبرى ١/٩٥ .

السالم ؛ ليعادل بين التثنية والجمع[1]، فلما جعلت "الألف" لرفع المثنى ، وجعلت "الواو" لرفع جمع المذكر السالم ؛ لم يبق إلا "الياء" وهى من جنس الكسرة "علامة الجر الأصلية" ، فجعلت لجر المثنى والجمع السالم ، وحمل النصب على الجر فجعلت لنصبهما .

وإنما حمل النصب – فيهما – على الجر دون الرفع لأن الجر مختص بالأسماء ، فهو ألزم لها من الرفع ؛ لأنه يكون فى الأسماء والأفعال ، فكان حمل النصب على الألزم أولى ، يضاف إلى ذلك أن النصب والجر يقعان فضله فى الكلام ، ويشتركان فى الكتابة ؛ والمعنى ؛ فالأول نحو : "رأيتك" و "مررت بك" ، والآخر نحو : "جزتك ومررت بك" ، وأن النصب من الحلق ، فهو أقرب مخرجاً إلى "الياء" من "الواو" ، و "الياء" أخف من "الواو" ، والحمل على الأقرب فى المخرج ، والأخف أولى ، وأن المجرور حمل على المنصوب فى جر الاسم الذى لا ينصرف ، فعكس ذلك – ها هنا [2]–، فلهذا كله حمل نصب كل من المثنى وجمع المذكر السالم على جرهما ، فجعلت "الياء" علامة فرعية لنصبهما

- وجملة الأمر – فى ذلك – أن علامات الإعراب – باعتبار كون الإعراب معنوياً – نوعان : "حركات" و "حروف" .

= أما الحركات فهى أربعة : "الضمة" و "الفتحة" و "الكسرة" و "السكون" ؛ وهى على ضربين :

(الضرب الأول) : ما يكون علامة لقسم واحد من أقسام الإعراب الأربعة ، ويتمثل ذلك فى "الضمة" و "السكون" ، فالضمة لا تكون إلا علامة للرفع فى الاسم والفعل المضارع ، والسكون لا يكون إلا علامة للجزم فى الفعل المضارع

---

[1] انظر : الإيضاح ؛ للزجاجى : ص ٢٤ ، وأسرار العربية : ص ٤٧ ، وشرح اللمع ؛ للتبريزى : ص ٧٨ ، وشرح عيون الإعراب : ص ٥٠ ، ٥٢ .

[2] انظر : أسرار العربية : ص ٤٧ ، ٤٨ ، واللباب ١/١٠١ ، ١٠٢، وشرح اللمع ؛ للتبريزى: ص ٧٨

(الضرب الآخر) : ما يكون علامة لقسمين من أقسام الإعراب ، وذلك يتمثل فى "الفتحة" و "الكسرة" ، فالفتحة علامة للنصب فى الاسم والفعل المضارع ، وتكون – أيضاً – علامة للجر فى الاسم الممنوع من الصرف بشروطه . والكسرة تكون علامة للجر فى الاسم المنصرف ، وتكون علامة للنصب فى الاسم المجموع بالألف والتاء ، ومن ثم ندرك أن الحركات الأربعة صارت ستة تفصيلاً .

= وأما الحروف فهى أربعة : "الواو" و "الألف" و "الياء" و "النون" ؛ ويلحق بها "حذف حرف العلة" و "حذف النون" ، وذلك على ضربين:

(الضرب الأول) : ما يكون علامة لقسم واحد من أقسام الإعراب ، ويمثل ذلك حرفان : "الواو" و "النون" . فـ"الواو" لا تكون إلا علامة للرفع فى الاسم المجموع جمع مذكر سالم ؛ والاسم الملحق به ؛ وفى كل اسم من الأسماء الستة ؛ بشروط مخصوصة ، و "النون" لا تكون إلا علامة للرفع فى الفعل المضارع .

(الضرب الآخر) : ما يكون علامة لقسمين من أقسام الإعراب ، ويتمثل ذلك فى : "الألف" و "الياء" ؛ والحذف بنوعيه .

فـ"الألف" تكون علامة للرفع فى الاسم المثنى ؛ والاسم الملحق به ، وتكون علامة للنصب فى كل اسم من الأسماء الستة بشروطه المخصوصة .

و "الياء" تكون علامة للنصب فى الاسم المثنى ؛ والاسم الملحق به ، والاسم المجموع جمع مذكر سالم ؛ والاسم الملحق به ، وتكون علامة للجر فى كل اسم من الأسماء الستة بشروطه المخصوصة .

وكل من حذف حرف العلة ؛ وحذف النون علامة لكل من النصب والجزم فى الفعل المضارع .

من ذلك نقف على أن الحروف الأربعة وما ألحق بها من الحذف بنوعيه صارت تسعة تفصيلاً ، فبضمها مع الحركات الست المذكورة تفضيلاً تصير

جملة علامات أقسام الإعراب الأربعة - فى الاسم والفعل - **خمس عشرة علامة** - على وجه التفصيل - .

هذا .. **والمعربان أحد عشر صنفاً ؛ ثمانية من الأسم الظاهر ، وثلاثة من الفعل المضارع .**

- **فالأصناف الثمانية** من الاسم الظاهر هى :

"المفرد المنصرف" و "جمع التكسير المنصرف" و "المفرد غير المنصرف" و "جمع التكسير غير المنصرف" و "الأسماء الستة" و "المثنى" و "جمع المذكر السالم" - وما ألحق بكل منهما - و "الجمع بالألف و "التاء" .

والأصناف الثلاثة من الفعل متمثلة فى : **"الفعل المضارع الصحيح الآخر "** و **"الفعل المضارع المعتل الآخر"** و **"الأمثلة الخمسة "** ؛ وتعرف بـ**"الأفعال الخمسة"** .

- **والمعرب بالحركات** من أصناف المعربات المذكورة سبعة ؛ **خمسة من الاسم الظاهر** ؛ وهى : **المفرد منصرفاً كان أو غير منصرف ، وجمع التكسير منصرفاً وغير منصرف ، والجمع بالألف والتاء ؛ واثنان من الفعل المضارع ؛ وهما : الصحيح الآخر ، والمعتل الآخر ، وحركة الإعراب** فى هذه الأصناف السبعة إما أن تكون **ظاهرة** على آخر المعرب - وهو الغالب - ، وإما أن تكون **مقدرة** على آخره **لتعذر** ذكرها ؛ أو **لثقله** - على ما سيأتى - .
- **والمعرب بالحروف أربعة ؛ ثلاثة من الاسم الظاهر** ؛ وهى : **"الأسماء الستة"** - على المشهور - ، و **"المثنى" وما حمل عليه ، و "جمع المذكر السالم" وما حمل عليه** ؛

<u>المعرب من الاسم والفعل بين الأصل ؛ وخلافه</u>

الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ؛ والإعراب بالحروف فرع عليها ،

وذلك لثلاثة أوجه [١]:

(الوجه الأول) : أن الإعراب دال على معنى عارض فى الكلمة ، وذلك يقتضى **أن تكون علامته حركة عارضة فى الكلمة** ؛ لما بينهما من التناسب ، ومن ثم **كانت الحركات هى الأصل فى علامات الإعراب** .

(الوجه الثانى) : أن الإعراب لما كان مفتقراً إليه للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى ؛ لأنها أقل وأخف وأيسر من الحروف ، وبها يوصل إلى الغرض ، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يحتج إلى تكلف ما هو أثقل .

(الوجه الثالث) : أن علامات الإعراب يفتقر إليها للدلالة على المعانى والتفريق بينها ، والكلمة المعربة مركبة من الحروف ، **ومن ثم وجب أن تكون العلامات غير الحروف ؛ إذ لو جعل الحرف علامة للإعراب ودليلاً عليه لأدى ذلك إلى أن يدل شىء واحد على معنيين** ؛ أى : "الإعراب" و"كونه من جملة الحروف المركب منها صيغة الكلمة؛ الدالة على المعنى اللازم لهذه الكلمة"، **ودلالة الشىء الواحد على معنيين فيه اشتراك ، والأصل أن يخص كل معنى بدليل ، ومن ثم كان الأصل فى علامات الإعراب الحركات دون الحروف** .

من ذلك نقف على أن **الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف**، ويلحق بذلك **الإعراب بالسكون** وبالحذف ، **فالإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف** ؛ وإنما **يعدل** عن **الحركات** إلى **الحروف** ؛ **ويعدل** عن **السكون** إلى **الحذف** عند **تعذرهما** ؛ أى : **الحركات** ؛ **والسكون** [٢] ، ومن ثم **كان الإعراب بالحروف لتعذر الإعراب بالحركات** – غالباً [٣] – .

---

[١] انظر – فى ذلك – : اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٥٤ ،٥٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥١ ، والأشباه والنظائر فى النحو ٢/٣١ ، ٣٢ .

[٢] انظر همع الهوامع ١/٧٦ .

[٣] انظر اللباب ١/٥٥ ؛ وشرح الكافية للرضى ١/٨٤ .

- بناء على ذلك **فإن الأصل فى المعرب من الأسماء والأفعال أن يكون معرباً بالحركات ، والمعرب منها بالحروف فرع عن المعرب بالحركات ؛ إذ إن حروف الإعراب فروع نائبة عن حركاته** [1]، ومقتضى ذلك أن **الأصل فى المعرب بالحركات** أن يرفع **بالضمة** وينصب **بالفتحة ؛ اسماً** كان أو **فعلاً** ، وأن يجر **بالكسرة** إن كان **اسماً** ، وأن يجزم **بالسكون** إن كان **فعلاً** .

فالأصل فى كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة ، والأصل فى كل منصوب من اسم أو فعل أن يكون نصبه بالفتحة، والأصل فى كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة ، والأصل فى كل فعل مجزوم أن يكون جزمه بالسكون ، والجارى على هذا الأصل من الأصناف السبعة التى تعرب بالحركات ؛ السالفة الذكر "**الاسم المفرد المنصرف**" و "**جمع التكسير المنصرف**" و "**الفعل المضارع الصحيح الآخر**" **والأصناف الأربعة الباقية جارية على خلاف الأصل ؛** وهى : "**الاسم المفرد غير المنصرف**" و "**جمع التكسير غير المنصرف**" ؛ إذا إن كلاً منهما **يجر بالفتحة** إذا تجرد من (**أل**) و **الإضافة** ، و "**الجمع بالألف والتاء**" حيث ينصب **بالكسرة** ، و"**الفعل المضارع المعتل الآخر**" حيث يجزم **بحذف حرف العلة**

- هذا .. **والأصل فى المعرب بالحروف أن يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء ؛ إن كان اسماً ، وأن يجزم بالحذف إن كان فعلاً ؛ والجارى على هذا الأصل من المعربات بالحروف صنف واحد من جنس الاسم ؛ وهو "الأسماء الستة"** – على المشهور – ، **وما بقى** من هذه المعربات فهو **جار على خلاف الأصل** ، وذلك " **جمع المذكر السالم**" ؛ إذ **ينصب بالياء** ؛ وكذا ما حمل عليه من الأسماء الملحقة به فى إعرابه ، و "**المثنى**" ؛ حيث **يرفع بالألف ؛ وينصب بالياء** ؛ وكذا الأسماء الملحقة

---

[1] انظر الكواكب الدرية على متن الأجرومية ؛ للشيخ محمد الأهدل : ص ٨٣ .

بالمثنى فى إعرابه ، و "**الأمثلة الخمسة**" ؛ حيث **ترفع بثبوت النون** ؛ **وتنصب بحذفها** ، أما فى **حال الجزم** فهى **جارية على الأصل** ؛ إذ **إنها تجزم بالحذف** ؛ أى : حذف **النون** .

الإعراب اللفظى ؛ و التقديرى ؛ والمحلى

المعرب من الاسم والفعل إما أن يظهر فيه الإعراب ؛ بأن تظهر علامات الإعراب فى آخره ؛ حركات كانت أو حروفاً ، وإما أن يقدر الإعراب على آخره من غير أن يلفظ بعلامة الإعراب ؛ ولا تكون – حينئذ – **إلا حركة ، فالذى تظهر فيه علامة الإعراب من حركة أو حرف يعرف بـ"الإعراب اللفظى" ، والذى تقدر فيه حركة الإعراب يعرف بـ"الإعراب التقديرى"**[1].

* **فالإعراب اللفظى** – على ما تقدم تفصيله – **يكون بالاختلاف فى اللفظ بحركة من حركات الإعراب الأربع ؛ أو بحرف من حروفه التى تنوب عن تلك الحركات** .

فالاختلاف بالحركة يكون فى كل **معرب** من اسم أو **فعل حرف إعرابه** – أى : آخره– **صحيح ؛ أو جار مجرى الصحيح** ،

- **فالصحيح** ما لم يكن آخره **حرف علة** ؛ أى : الذى لا يكون حرف إعرابه "**واو**" مضموماً ما قبلها ؛ أو "**ياء**" مكسوراً ما قبلها ؛ أو "**ألفاً**" ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وذلك كـ"**رجل**" و "**فرس**" ونحوهما مما تقدم ذكره من أمثلة فى مختلف المباحث ، ومثاله فى الفعل : "**يقرأ**" و "**يكتب**" ونحوهما .
- **والجارى مجرى الصحيح** يتمثل فى **المعرب الذى آخره** "**واو**" **ساكن ما قبلها ؛ كـ"دلو**" و "**غزو**" ونحوهما ؛ أو "**ياء**" **ساكن ما قبلها ؛** كـ"**ظبى**" و "**تهى**" ونحوهما ، **فكل من المعرب الصحيح ؛ والجارى مجرى**

---

[1] انظر – فى ذلك– : شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١ ، وشرح الكافية للرضى ٨٤/١ .

الصحيح يكون الإعراب فيه ظاهراً ؛ إذ تتعاقب **حركات الإعراب** عليه ظاهرة ، فيقال : "**هذا رجل**" و "**رأيت رجلاً**" و "**مررت برجل**" ، ويقال : "**هذا دلو**" و "**هذا ظبى**" و "**اشتريت دلوا**" و "**رأيت ظبياً**" ، و "**وضعت الماء فى دلو**" و "**مررت بظبى**"، وقد تأتى ذلك فى "**الواو**" و "**الياء**" الساكن ما قبل كل منهما ؛ لأن سكون ما قبلهما إلى زوال المد منهما ، فلم تثقل عليهما حركة الإعراب ؛ ومن ثم **جرى الاسم** المختوم بكل منهما **مجرى الصحيح** فكان **إعرابه لفظياً** ، ومن ذلك نحو : "**عدو**" و "**كرسى**" ؛ فيقال: "**هذا عدو** – و– **كرسى**" و "**رأيت عدواً** – و– **كرسيا**" و "**مررت بعدو**– و – **كرسى**" ؛ حيث تعاقبت **حركات الإعراب** على كل من "**الواو المشددة**" و "**الياء المشددة**" ؛ إذا إن الحرف المشدد حرفان؛ أولهما ساكن والآخر متحرك .

هذا .. **وكل ما يعرب بالحروف يعد من الإعراب اللفظى** .

***والإعراب التقديرى** يكون **بتقدير حركات الإعراب على آخر المعرب من اسم أو فعل** ؛ إذن هو **خاص بالإعراب بالحركات** ؛ دون الحروف .

وإنما **تقدر حركات الإعراب** لأحد أمرين : **إما تعذر النطق بها واستحالته ، وإما تعسر النطق بها واستثقاله** [1] .

فالمعرب الذى تقدر حركات الإعراب على آخره للتعذر يتمثل فيما يلى :-

أ- **الاسم المضاف إلى "ياء المتكلم"** ؛ سواء أكان **مفرداً** ؛ أو **من الأسماء الستة** ؛ أم كان **جمعاً بالألف والتاء** ؛ أم كان **جمع تكسير** ؛ إذ يستحيل أن تظهر **علامات الإعراب** على آخر كل من هذه الأسماء فى حال إضافتها إلى "**ياء المتكلم**"، ومن ثم **تقدر الحركات الثلاث ؛ رفعاً ونصباً وجراً** فى نحو : "**عبدى**" و "**أبى**" و "**طالباتى**" و "**غلمانى**" ؛ إذ يقال :

---

[1] انظر شرح الكافية للرضى ٨٤/١ ، ٨٥ .

"**جاء عبدى**" و "**رأيت عبدى**" و "**مررت بعبدى**" ؛ ويقال : "**هذا أبـــى**" و "**احترمت أبى**" و "**هذا مال أبى**" ؛ ويقال : "**جاءت طالبـــاتى**" و "**أكرمـــت طالباتى**" و "**أشفقت على طالباتى**" ؛ ويقال : "**جاء غلمـــانى**" و "**كافـــأت غلمانى**" و "**أحسنت إلى غلمانى**" .

فكل اسم من الأسماء المذكورة ونحوها **مرفوع بضمة مقدرة ، ومنصوب بفتحة مقدرة ؛ ومجرور بكسرة مقدرة** ؛ أو يقال : **علامة رفعه ضمة مقدرة ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، وعلامة جره كسرة مقدرة** .

وإنما **وجب تقدير الحركات الثلاث** فى الأسماء المذكورة ونحوها **لتعذر ظهورها** بسبب **اشتغال محل الإعراب** فى كل منها **بحركة المناسبة** ؛ أى : **الكســـرة** ؛ إذ إن "**ياء المتكلم**" التى أضيف إليها كل اسم من هذه الأسماء **لا يناسبها إلا كسر** ما قبلها ، **والمحل الواحد لا يقبل** حركتين .

ب-**المعرب المقصور** ، وهو اسم ظاهر مفرد آخره **ألف لازمة** قبلها **فتحة** ؛ **مفرداً** كان نحو : "**الفتى**" ؛ أو **جمع تكسير** نحو : "**الأســـارى**" ؛ إذ يقـــال : "**جاء الفتى**" و "**رأيت الفتى**" و "**مررت بالفتى**" ، ويقال : "**جاءت الأسارى**" و "**رأيت الأسارى**" و "**مررت بالأسارى**" ؛ حيث قدرت **حركات الإعراب الثلاث** على "**الألف**" فى هذه الأمثلة ونحوها **لتعذر ظهور هذه الحركات على "الألف" ؛ إذ إنها لو حوول تحريكها لخرجت عن جوهرها بانقلابها حرفاً آخـــر** ؛ إذ **تنقلب** - حينئذ - "**همزة**" ، فلا يمكن **تحريك الألف** مع بقائها ألفاً [1]؛ ومن ثم **تقدر** عليها **حركات الإعراب الثلاث** : "**الضمة**" و "**الفتحة**" و "**الكسرة**" .

جـــ- **الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف** ؛ نحو : "**يسعى**" ؛ إذ **تقدر علـــى آخره حركات الإعراب** فى حالتى "**الرفع**" و "**النصب**" ، فتقدر "**الضمة**" رفعـــاً على "**الألف**" ، وتقدر "**الفتحة**" نصباً على "**الألف**" ؛ **لتعذر ظهورهما عليها** ؛

---

[1] انظر : شرح الكافية للرضى ٨٤/١ ؛ والكواكب الدرية ٨٥/١ .

إذ يقال : "**يسعى أخوك فى الخير ؛ ولن يسعى فى الشر**" ؛ أما فى حال الجزم فإن إعرابه يكون **لفظياً** ؛ إذ **يجزم بحذف حرف العلة** فيقال : "**لم يسع أخوك فى الشر**" ؛ حيث جزم الفعل "**يسعى**" **بحذف الألف** ؛ أو يقال : **جزم بـ**"**لم**" **وعلامة جزمه** "**حذف الألف**" .

- **والمعرب الذى تقدر حركة الإعراب على آخره للثقل يتمثل فيما يلى :-**

أ- **الاسم المنقوص فى حالتى** : "**الرفع**" **و** "**الجر**" ؛ دون **النصب** ، وهو **اسم ظاهر آخره** "**ياء**" **لازمة قبلها كسرة ؛ مفرداً** كان ؛ كـ "**القاضى**" ونحوه ؛ أو **جمع تكسير** ؛ كـ "**الجوارى**" ؛ إذ يقال : "**جاء القاضى ؛ وجاءت الجوارى**" ؛ و : "**مررت بالقاضى ؛ وبالجوارى**" ؛ حيث **قدرت** "**الضمة**" على "**الياء**" – رفعاً- ، **وقدرت** "**الكسرة**" عليها – جراً – ؛ **لثقلهما** على "**الياء**" ، فكل من "**القاضى** – و- **الجوارى**" **مرفوع** – فى المثال الأول – ؛ **وعلامة رفعه ضمة مقدرة على** "**الياء**" **منع من ظهورها الاستثقال** – أو "الثقل" – ، وفى المثال الآخر **كل منهما مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على** "**الياء**" **منع من ظهورها الاستثقال** – أو "الثقل" – ، أما فى حالة **نصب الاسم المنقوص** فإن "**الفتحة**" **تظهر على** "**الياء**" ؛ **لخفتها** ؛ إذ إنها أخف حركات الإعراب ، **هذا إذا لم يضف الاسم المنقوص إلى** "**ياء المتكلم**" كما فى نحو : "**رأيت قاضى**"، فحينئذ تدغم "**ياء**" **المنقوص** فى "**ياء المتكلم**" وينطبق بهما "ياء" **واحدة مشددة** ، ومن ثم يكون **الاسم المنقوص** – حينئذ – **منصوباً وعلامة نصبه فتحة مقدرة على** "**الياء**" **منع من ظهورها التعذر** – على ما تقدم – ، **فإذا لم يضف المنقوص إلى** "**ياء المتكلم**" **ظهرت** "**الفتحة**" على "**يائه**" **فى حالة النصب** ؛ ويكون **الإعراب** فى هذه الحالة **لفظياً** ، وذلك كما فى قول الله – تعالى – : "**يا قومنا أجيبوا**

داعى الله"[1]؛ إذ إن لفظ "داعى" مفعول به منصوب وعلامة نصبه "الفتحة" الظاهرة ؛ وقد ظهرت "الفتحة" لخفتها على "الياء" .

ب-الفعل المضارع المعتل الآخر بـ"الواو" أو "الياء" ، وتقدر - فيه - "الضمة" فقط ؛ أى : فى حالة الرفع ؛ دون النصب والجزم ، ففى حالة رفع الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو ؛ كـ "يدعو" ؛ أو بالياء ؛ كـ "يقضى" تقدر "الضمة" على كل من "الواو" و "الياء" لثقلهما عليهما ؛ وذلك كما فى قول الله - تعالى - : "والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم"[2]؛ حيث رفع الفعل المضارع "يدعو" لتجرده عن الناصب والجازم ؛ وعلامة رفعه "ضمة مقدرة" على "الواو" منع من ظهورها الثقل - أو"الاستثقال" -؛ و - أيضاً - رفع الفعل المضارع "يهدى" لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه "ضمة مقدرة" على "الياء" منع من ظهورها الاستثقال - أو "الثقل" - .

أما فى حالتى نصب هذه النوع من الفعل المضارع فإن إعرابه - حينئذ - يكون لفظياً ، حيث تظهر "الفتحة" على كل من "الواو" و "الياء" لخفتها عليهما ؛ إذ يقال : "لن يدعو المنافق إلى الخير ؛ ولن يقضى بالحق" .

ويكون إعرابه لفظياً فى حالة الجزم - أيضاً - ؛ إذ تكون علامة جزمه حذف حرف العلة ؛ "الواو" أو "الياء" ، فيقال : "لم يدع" ؛ و : "لم يقض" ؛ وما إلى ذلك .

من ذلك ندرك أن بعض حركات الإعراب تقدر للثقل على آخر نوعين من المعربات؛ أحدهما : الاسم والمنقوص - رفعاً وجراً - ؛ والآخر : الفعل المضارع المعتل الآخر بـ"الواو" أو "الياء" - رفعاً فقط - ، وقد اجتمع النوعان

---

[1] سورة الأحقاف : من الآية ٣١ .

[2] سورة يونس : الآية ٢٥ .

فى قول الله – تعالى – : "**فتولى عنهم يوم يدع الداع إلى شىء نكر**" [١]، إذ إن "**يدع**" **فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على "الواو"** التى حذفت لالتقاء الساكنين ؛ إذ الأصل : "**يدعو الداعى**" ، **فالضمة مقدرة على "الواو"** المحذوفة منع **من ظهورها الثقل** ، لكون "**يدعو**" **فعل معتل الآخر بـ"الواو"** .

و "**الداع**" **فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على "الياء"** المحذوفة تخفيفاً ؛ **منع من ظهورها الثقل** ؛ لكونه **اسما منقوصا** .

* هذا .. **والمشهور فى الأسماء الستة أن تعرب بالحروف ، فترفع بـالواو ؛ وتنصب بالألف وتجر بالياء** ، وهذا هو الأصل فى الإعراب بالحروف – على ما تقدم – ؛ وعليه **تكون الأحرف الثلاثة : (الواو – و– الألف– و– الياء) علامات للإعراب** ؛ وقد نابت عن **الحركات الثلاث : (الضمة – و– الفتحة– و– الكسرة)** ، ومن ثم **يكون الإعراب لفظياً** ، وهذا مذهب قطرب ؛ والزيادى ؛ والزجاجى ؛ وهشام بن معاوية – من الكوفين [٢]– .

* **وذهب كثير من النحويين إلى أن إعراب الأسماء الستة ضرب من الإعراب التقديرى** ؛ إذا إنها معربة **بحركات مقدرة فى الحروف** ، فكل اسم منها **مرفوع بضمة مقدرة على الواو ؛ ومنصوب بفتحة مقدرة على الألف ؛ ومجرور بكسرة مقدرة على "الياء"** ؛ وإنما **قدرت الحركات الثلاث** على الحروف الثلاث **للتعذر**؛ إذا الإعراب مقدر فيها – على هذا المذهب – كما يقدر فى الأسماء المقصورة [٣]، وقيل : **قدرت و"الضمة" و "الكسرة" للثقل ، وقدرت "الفتحة"**

---

[١] سورة القمر : الآية ٦ .

[٢] انظر – فى ذلك – : المسائل البصريات للفارسى : ص ٨٩٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ؛ والتذييل والتكميل لأبى حيان ١٧٦/١ ؛ وارتشاف الضرب ٤١٥/١ ؛ والهمع ١٢٥/١ وغيرها .

[٣] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ .

للتعذر ؛ لأن ما قبل الآخر فى هذه الأسماء أتبع للآخر ، وذلك أنه إذا قيل : "**قام أبوك**" فالأصل فيه "**أبوك**" – بفتح الباء وضم الواو – ، فأتبعت حركة "**الباء**" لحركة "**الواو**" فقيل : "**أبوك**" – بضم كل من الباء والواو – ، **فاستثقلت** "**الضمة**" على "**الواو**" فحذفت ، وإذا قيل : "**رأيت أباك**" . فالأصل فيه : "**أبوك**" ؛ تحركت "الواو" وانفتح ما قبلها فقلبت "**ألفاً**" ؛ **فتعذر ظهور** "**الفتحة**" على "**الألف**" فحذفت ؛ وإذا قيل : "**مررت بأبيك**" فإن أصله : "**بأبوك**" – بفتح الباء وكسر الواو – ، **فاستثقلت** "**الكسرة**" على "**الواو**" فحذفت، ومن ثم سكنت "**الواو**" وقبلها كسرة ، فقلبت "**ياء**" فقيل : "**بأبيك**[١]" .

وهذا المذهب القاضى بكون الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة فى الحروف ؛ وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر هو مذهب سيبويه [٢]؛ **والفارسى** [٣]، **وجمهور البصريين** [٤]، **وصححه ابن عصفور** [٥]؛ **وابن مالك** [٦]؛ **وأبو حيان** [٧]؛ **وغيرهم من المتأخرين** [٨].

- **وفى هذه الأسماء عشرة مذاهب ؛ منها المذهبان المذكوران**[٩]، **و (الثالث)**

---

[١] انظر : التذييل والتكميل ١/١٧٥ ؛ والارتشاف ١/٤١٥ ؛ وهمع الهوامع ١/١٢٦ .

[٢] انظر – فى نسبة هذا المذهب لسيبويه – : اللباب ؛ للعكبرى ١/٩٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٢ ؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ١/٤٨ ؛ والتذييل والتكميل ١/٧٥ ، والارتشاف ١/٤١٥ ؛ والهمع ١/١٢٦ ؛ وغيرها ، والحاصل أن سيبويه لم يعقد باباً للأسماء الستة ، ومن ثم لم أقف على نص صريح له فى هذه المسألة .

[٣] انظر:البصريات:ص ٨٩٦؛ والبغداديات : ص (٥٣٩-٥٤٢) ؛ والعضديات : ص ١٨٥

[٤] انظر الإنصاف ١/١٧ .

[٥] انظر شرح الجمل الكبير ١/١٢٢ .

[٦] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ .

[٧] انظر : التذييل والتكميل ١/١٧٥ ، ١٧٦ ، والارتشاف ١/٤١٥ .

[٨] انظر الهمع ١/١٢٦ .

[٩] انظر–فى هذه المذاهب–المصدر السابق /(١٢٦-١٢٨)؛والتذييل والتكميل ١/١٧٧ ، ١٧٨

: أنها معربة **بالحركات** التى قبل الحروف الثلاثة : "الواو-و-الألف-و-الياء" ، **وهذه الحروف إشباع** ، وهذا مذهب المازنى وأصحابه ؛ واختاره الزجاج [١].

(الرابع) : أنها معربة **بالحركات التى قبل هذه الحروف** ؛ **وهى حركات منقولة من هذه الحروف** ، وهو مذهب الربعى ؛ وآخرين [٢].

(الخامس) : أنها معربة **بالحركات التى قبل هذه الحروف** ؛ **وليست هذه الحركات منقولة** ، وهو مذهب قوم من المتأخرين ؛ منهم الأعلم ؛ وابن أبى العافية [٣].

(السادس) : أنها **معربة بالحركات والحروف معاً** ؛ ومن ثم هى **معربة من مكانين** ؛ وهذا مذهب الكسائى ؛ والفراء [٤].

(السابع) : أنها معربة **بالتغير والانقلاب فى حالتى النصب والجر؛ وبعدم ذلك فى حالة الرفع** ، وإلى ذلك ذهب الجرمى [٥].

(الثامن) : **أن الحروف دلائل إعراب** ؛ وهذا مذهب الأخفش [٦]، وفسره الزجاج والسيرافى بأنها معربة – على ذلك – **بحركات مقدرة فى الحروف التى قبل حروف العلة الثلاثة** [٧].

(التاس): أن الحروف الثلاثة – على قول الأخفش – حروف إعراب ؛ والإعراب

---

[١] انظر : المصدر السابق ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ؛ والهمع ١٢٦/١ .

[٢] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ؛ والتذييل والتكميل ١٧٧/١ ؛ والارتشاف ٤١٦/١ ؛ والهمع ١٢٦/١ .

[٣] انظر : التذييل والتكميل ١٧٧/١ ؛ والارتشاف ٤١٦/١ ؛ والهمع ١٢٧/١ .

[٤] انظر : التذييل والتكميل ١٧٧/١ ؛ والارتشاف ٤١٦/١ ؛ وهمع الهوامع ١٢٧/١ .

[٥] انظر المصادر السابقة ؛ وأمالى ابن الشجرى ٢٤٣/٢ .

[٦] انظر : رصف المبانى : ص ٢١ ، والمسائل البصريات : ص ٨٩٦ ؛ والتذييل والتكميل ١٧٨/١ ؛ والارتشاف ٤١٦/١ ؛ والهمع ١٢٨/١ .

[٧] انظر : التذييل والتكميل ١٧٨/١ ؛ والارتشاف ٤١٦/١ ؛ والهمع ١٢٨/١ .

فيها لا ظاهر ولا مقدر ؛ وهو قول ابن السراج [١].

(العاشر) : أنها معربة **بالنقل فى حالة الرفع** ؛ **وبالبدل فى حالة النصب** ؛ **وبالنقل والبدل معاً فى حالة الجر** ؛ هذا المذهب حكاه ابن أبى الربيع [٢].

من هذا ندرك أن **إعراب الأسماء الستة على بقية المذاهب** – من الثالث إلى العاشر – **يعد من الإعراب اللفظى** .

- والحاصل أن **الأسماء الستة** الى ورد فى إعرابها المذاهب المذكورة ؛ هى : "أب" و "أخ" و"حم" و"فوك" و"ذو مال" و"هنوك" ؛ **خلافاً للفراء ، حيث قصرها على الخمسة الأول** ؛ ولم يعدد منها "**هنوك**" ؛ وتبعه فى ذلك قوم ؛ وهذا القول للفراء محجوج بنقل سيبويه [٣] والأخفش عن العرب ما يؤكد إجراء "**هنوك**" مجرى الأسماء الخمسة المذكورة [٤]، فصح بذلك أنها ستة أسماء .

وإنما تعرب هذه الأسماء الإعراب المذكور فيما ورد من مذاهب فى إعرابها بأربعة شروط [٥]:

١- **أن تكون مضافة** ؛ فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة .

٢- **أن تكون إضافتها لغير "ياء المتكلم"** ؛ فإن أضيفت إلى "ياء المتكلم" أعربت بحركات مقدرة – على ما تقدم –.

٣- **أن تكون مفردة**؛أى : غير مثناة ولا مجموعة ؛ إذ إنها تعرب إعراب المثنى إن كانت مثناة ، وتعرب إعراب جمع المذكر السالم إن كانت مجموعة .

---

[١] انظر المصادر السابقة .

[٢] انظر همع الهوامع ١٢٨/١ .

[٣] انظر الكتاب ٣٦٠/٣ .

[٤] انظر – فى ذلك – : الارتشاف ٤١٥/١ ؛ والهمع ١٢٥/١ –

[٥] انظر – فى شروط إعراب الأسماء الستة – : المرجعين السابقين ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/١ ؛ وغيرها .

٤- **أن تكون مكبرة** ، فإن صغرت أعربت بالحركات ؛ إذ يقال : "هـذا أخـي زيد" ؛ وكذا الباقي .

ويختص لفظ "**الفم**" بشرط زائد ، وهو أن تزال منه "**الميم**" ، فإن لم تزل أعرب بالحركات الظاهرة .

ويختص لفظ "**ذو**" أن يكون بمعنـى "**صـاحب**" ؛ إذ إن "**ذو**" التـي للإشـارة ، والمستعملة اسم موصول فى لغة طيء كل منهما **اسم مبنى** .

إذن الأسماء الستة التي يجري عليها الإعراب المذكور فى كل ما ورد فيه من مذاهب هي :

"أبوك" و"أخوك" و"حموك" و"فوك" و"ذو مال" و"هنوك"، وقد ذهب السهيلي إلى أن من هذه الأسماء ما هو معرب بالحروف؛ وهـي : "أبـوك" و"أخـوك" و"حموك" "هنوك"، منها ما هو معرب بحركات مقدرة فى الحـروف، وذلـك :" فوك" و"ذو مال"[١]، وتبعه فى ذلك تلميذه أبو علـى الرتـدي [٢]، بهـذا تكـون المذاهب الواردة **فى إعراب الأسماء الستة** أحد عشر مذهبا.

➢ هذا ... ومن الأسماء المعربة التي تقدر فيها حركات الإعراب كلهـا الألفاظ التي تعرب على الحكاية[٣]- على مذهب البصريين[٤]- وذلك كمـا فـي نحو:"من زيدا ؟ لمن قال:" ضربت زيدًا " ونحو:" مَنْ زيدٍ ؟" لمن قال: "مـررت بزيدٍ" ونحو:"مَنْ زيدُ ؟" لمن قال: "قام زيدُ" ؛ إذ إن الضمة فى لفظ"زيد" ضـمة

---

(١) أنظر : نتائج الفكر: ص١٠٣ .

(٢) أنظر : الارتشاف ١/٤١٦؛ والهمع ١/١٢٧ .

(٣) المراد بـ " الحكاية " : الإتيان باللفظ على الوجه الذي آتى به المتكلم من غير تقـديم ولا تأخير ، ومن ثم يكون إعرابه مقدرا رفعا ونصبا وجرا .(انظر شرح الحدود للفاكهي: ص٢١٣) .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ١/٤٢٤ ، ٤٢٥ ، وهمع الهوامع ١/١٧٨.

حكاية لا ضمة إعراب، قاله أبو حيان[١] ومما يقدر فيه الحركات كلها المسكن للإدغام[٢] ؛ كما فى قول الله -تعالى-" وترى الناس سكارى"[٣]

ومن الإعراب التقديري الإعراب بالمجاورة،وذلك كما فى قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" ، يجر لفظ "خَرِب" في حين أنه صفة لـ "جحر" فكان حقه أن يكون مرفوعا على الإتباع، ولكنه ورد مجرورا لمجاورته المجرور، وهو لفظ "ضَب" المجرور بالإضافة، والحاصل أن لفظ "خَرِب" مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وهي - أي: حركة المجاورة - ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، وقد جئ بها لمجرد الاستحسان اللفظي[٤] .

ومما يعرب إعرابا تقديريا الاسم المجرور بحرف جر زائد، كما في قول الله تعالى:"وكفى بالله شهيداً " [٥]؛ إذ إن لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومن ذلك نحو:"أحسن بزيد"-على الراجح-، وذلك أن لفظ "زيد" فاعل -عند الجمهور- فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد - أي "الباء".

- **الإعراب المحلي :-**

أما عن الإعراب المحلي فإنه خاص بما له محل الإعراب من الأسماء المبنية، وكل الأسماء المبنية لها محل من الإعراب ما عدا "أسماء الأفعال"؛ كـ "صه" و"مه" و"هيهات" و"أف"؛ ونحوها؛ و"أسماء الأصوات"؛

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ ، وهمع الهوامع ١٧٨/١.

(٢) انظر : الهمع١٨٧/١.

(٣) سورة الحج : من الآية ٢.

(٤) انظر : حاشية الدسوقي على المغني٣٠٣/٢

(٥) سورة الفتح : من الآية ٢٨.

كـ"هلا" لزجر الخيل؛ و"عدس" لزجر البغل؛و"غاق" لصوت الغراب؛ وما إلى ذلك .

فكل من "أسماء الأفعال" و"أسماء الأصوات" لا محل لها من الإعراب، وما عدا ذلك من الأسماء المبنية له محل من الإعراب؛ بمعنى أنه يكون مبنيا على ما يبنى عليه من علامات البناء فى محل رفع إذا وقع فى موضع المرفوعات، ويكون فى محل نصب إذا وقع فى موضع المنصوبات، ويكون فى محل جر إذا وقع فى موضع المجرورات، وذلك كان يقال: "بنى هؤلاء العمال هذا القصر فى كم شهر ؟"؛ إذ إن "هؤلاء" اسم إشارة؛ مبني على السكون فى محل نصب؛ لأنه مفعول به؛ و"كم" اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر بـ"فى"، ويقال نحو ذلك فى كل اسم مبنى له محل من الإعراب .

ومعنى كون الاسم المبنى فى محل رفع – مثلا- أنه فى موضع كلمة إذا كانت معربة تكون مرفوعة، وليس المعنى أن حركة الرفع مقدرة على آخره، ويجرى ذلك على المبنى فى محل نصب؛ والمبنى فى محل جر.

➢ **وتجدر الإشارة إلى أن الاسم المبنى الذي يعرب إعرابا محليا :** إما أن يكون مبنيا بناءً لازمًا، وإما أن يكون مبنيا بناءً عارضا[1] .

فالمبنى بناءً لازما يتمثل فيما استعمل من الأسماء مبنيا فى كل متصرفاته وأحواله المختلفة على صفة واحدة ولم يستعمل معربًا ألبته، وذلك مثل، ونحو: "مَنْ" و"كَيْف" و"إذْ"، وما إلى ذلك .

➢أما الاسم المبنى بناءً عارضا فيتمثل فيما استعمل من الأسماء مبنيا فى حال لمعنى أوجب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلى من الإعراب.

والبناء العارض له فى كلام العرب مواضع عديدة المتفق عليه منها ما

---

(1) أنظر : فى ذلك – المرتجل؛ لابن الخشاب: ص(١٠٦-١١٣)، تحقيق / على حيدر.

يلي:-

١ – المنادى المفرد المعرفة؛ سواء أكان تعريفه سابقا على النداء؛ كما فى نحو: "يا زيدُ أقبل"؛ أم كان تعريفه عارضا فيه بسبب القصر والإقبال، ويعرف بالنكرة كما في قول الله تعالى " وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي"[١].

فكل من:"زيد" و"أرض" و"سماء" مبنى على الضم فى محل نصب؛ لأنه- فى الأصل- مفعول به،والبناء فى كل منها عارض؛ لأنه إذا انفصل عن النداء عاد معربا.

٢ – اسم "لا" النافية للجنس المفرد النكرة، وهو ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف- كالمنادى المفرد-، وذلك كما فى نحو:"لا رَجُلَ فى الدار"، فـ "رجل" مبنى على الفتح فى محل نصب، وبناؤه عارض؛ لأنه إذا استعمل مثبتا أو منفيا لغير الجنس عاد معربا.

٣ – "قبل" و"بعد" ونحوهما من ظروف الغايات، فى حال قطع كل مها عن الإضافة لفظا مع نية معنى المضاف إليه؛ كما فى قول الله – تعالى-: "لله الأمر من قبلُ ومن بعد"[٢]، فكل من "قبل" و"بعد" ظرف مبنى على الضم فى محل جر بـ"من"، وبناؤه عارض، لأنه يعود إلى الإعراب فى غير الحالة المذكورة.

٤ – الاسم المركب مع غيره ؛ كـ "خمسة عشر" ونحوها من الأعداد المركبة، وكذلك الظروف المركبة نحو:"بَيْنَ بَيْنَ" و"صَبَاحَ مَسَاءَ" وما إلى ذلك.

٥ – "أي" الموصولة في نحو قوله- تعالى-:"ثم لننزعن من كل شيعة أيهم

---

(١) سورة هود من الآية ٤٤.

(٢) سورة الروم من الآية ٤.

أشد على الرحمن عتيا"[١]؛ حيث بني لفظ"أي" من قوله -تعالى- : "أيهم أشد"، وهو اسم موصول ، و"أي" هذه معربة في جميع حالاتها إلا فى حالة واحدة؛ فإنها تبني فيها على الضم، وذلك إذا كانت مضافة، وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا؛ كما في الآية المذكورة، إذ التقدير- والله أعلم- :"أيهم هو أشد" فـ "أي" -ههنا- موصول أسمى مبنى على الضم في محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، وهذا هو مذهب الجمهور[٢].

هذا ... وأهل الحجاز يجعلون من البناء العارض ما كان على وزن"فَعَالِ" وهو علم على مؤنث نحو:"حذام" و"قطام" و"رقاش"؛ إذ إنهم قضوا ببناء هذه الأسماء ونحوها على الكسر مطلقا، وكذلك لفظ"أَمْسِ" إذا أريد به معين؛ أي : إذا قصد به المتكلم اليوم الذي قبل يومه[٣] .

والحاصل : أن الفرق بين "الإعراب التقديري" و"الإعراب المحلي"؛ يتمثل فيما يلي:-

أن حركة الإعراب تقدر على آخر ما يعرب إعرابا تقديريا؛ لتعذر ظهورها؛ كما فى نحو:"هذه عصا"؛ أو لاستثقال الحركة على آخره؛ كما فى نحو:"جاء القاضي"، أما المبنى الذي له محل من الإعراب؛ كـ"هؤلاء" ونحوه من المبنيات فإن حركة الإعراب لا تقدر على آخره؛لأن آخره حرف صحيح يمكن تحريكه؛ فلو كانت هذه الكلمة فى نفسها معربة لظهرت علامة الإعراب على آخرها، وإنما الكلمة المبنية جمعاء فى موضع كلمة معربة[٤].

---

(١) سورة مريم من الآية ٦٩.

(٢) انظر شرح شذور الذهب : ص١٢٧، ١٢٨.

(٣) انظر شرح شذور الذهب : ص١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٦.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٥٥؛والأشباه والنظائر فى النحو٢/٢١٨، ٢١٩.

دلالات علامات الإعراب ؛ ودورها فى التوظيف النحوى

علامات الإعراب ليست زائداً أو ثانوياً ، فلم تدخل على الكلام اعتباطاً ، وإنما تدخل لأداء وظيفة أساسية فى مفردات اللغة العربية وتراكيبها ، **إذ إنها الوسيلة التى توصل إلى معرفة العلاقة النحوية والدلالية بين الكلمات التى تتركب منها الجملة العربية** ، فضلاً عن **كونها ضرباً من ضروب الإيجاز التى تتميز به العربية، فحركة الإعراب لها دلالة على معنى فى الكلمة غير المعنى المحصل من مادتها اللغوية ، وغير المعنى المستنبط من بنيتها الصرفية** ، وهذا المعنى هو **مقتضى الوظيفة النحوية لها ؛ من فاعلية أو مفعولية أو إضافة ، وغير ذلك** ، فحين يقال : "**صدق قائل الحق**" ؛ يفيد ضم "اللام" من : "**قائل**" معنى **إسناد الصدق إليه**، وهو **معنى الفاعلية** ، وهو غير المعنى اللغوى المستفاد من مادة "**قال**" ، وغير المعنى الصرفى المستنبط من صيغة : "**قائل**" ، وهو كونه اسم فاعل .

إذن **علامات الإعراب لها مدلولات تميز المعانى التى تعتور الأسماء من فاعلية ؛ ومفعولية ؛ وإضافة ؛ ونحو ذلك ، ويوقف بها على أغراض المتكلمين** ، وذلك أنه لو قيل : "**ما أحسن زيد**" و "**ضرب عمرو زيد**" دون أن تعرب الكلمات فى الجملتين ؛ لم يوقف على مراد قائلهما ، **فإذا قال** : "**ما أحسن زيداً**" ؛ أو : "**ما أحسن زيد**" ؛ أو : "**ما أحسن زيد؟** " **أبان بحركات الإعراب عن المعنى الذى أراده** [1]، فقول القائل : "**ما أحسن زيداً**" أراد به **التعجب من حسن زيد** ، وقوله : "**ما أحسن زيد**" أراد به **نفى الإحسان عنه** ، وقوله : "**ما أحسن زيد ؟** " أراد به **الاستفهام عن أحسن شىء فى زيد ، وإذا قال** : "**ضرب عمرو زيداً** " **دل برفع "عمرو" على ان الفعل له ؛ وبنصب "زيد" على أن الفعل واقع به، وإذا قال** : "**ضرب زيد**" **دل بتغيير أول الفعل ؛ ورفع "زيد" على أن هذا الفعل لما لم يسم**

---

[1] انظر : الصاحبى ؛ لابن فارس : ص ١٤٣ .

فاعله ، وأن المفعول به قد ناب مناب الفاعل ، وإذا قال : "هذا غلام زيد" دل بجر "زيد" على أن "الغلام" قد أضيف إليه [١]، فتغير الحرف الأخير فى كل كلمة من الكلمات التى تركبت منها الجمل المذكورة نبأ عن المعانى المختلفة التى اعتورت هذه الكلمات ، وبه أمكن التفريق بينها ، وهذا التغير إنما يكون بعلامات الإعراب .

من هذا ندرك أن الأسماء التى تعتورها معانى : الفاعلية ؛ والمفعولية ؛ والإضافة ؛ والتعجب ؛ والاستفهام ؛ ونحو ذلك ؛ لم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى ، وعلامات الإعراب هى التى تبنى عنها وقد جعلت دلائل عليها ، وذلك ليتسع العرب فى كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ؛ أو المفعول عند الحاجة ، وهذا هو قول جميع النحويين إلا قطرباً ، فقد زعم أن الكلام لم يعرب للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعضها الآخر ، واحتج لذلك بوجود أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعانى ؛ نحو : "إن زيداً أخوك" و "لعل زيداً أخوك" و "كأن زيداً أخوك" ، وبو جود أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى؛ نحو : "ما زيد قائماً" و "ما زيد قائم" ، ويرى قطرب أن العرب أعربوا كلامهم لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، ولا يمكن وصله بالسكون – أيضاً – لئلاً يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، وإنما وصلوا بالتحريك ليكون معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام [٢].

وقد رد هذا القول لقطرب بأن التحريك لو كان معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام كما زعم لجازجر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه ، ولأجز أن المتكلم أى حركة أتى بها لكونه مخيراً فى هذا الشأن ، وفى ذلك فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم .

---

[١] انظر : الايضاح ؛ للزجاجى : ص ٦٩ ، ٧٠ ؛ وشرح المقدمة النحوية ؛ لابن بأيشاذ : ص (٧٥-٧٧)

[٢] انظر الإيضاح ؛ للزجاجى : ص ٦٩ ، ٧٠ .

ورد ما استدل به من وجود أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعانى ؛ وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى بأن أصل دخول الإعراب كان فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال ؛ لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ، ولما كان معناهما مختلفاً وجب التفريق بينهما ، فرفع الفاعل ونصب المفعول ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك [١] .

ورغم غرابة هذا الرأى لقطرب فإن من الباحثين المدثين من حذا حذوه ونفى كون علامات الإعراب دلائل على المعانى التى تعتور الأسماء ، وهو الدكتور / إبراهيم أنيس ، حيث عقد فى كتابه : "**من أسرار اللغة**" فصلاً عنوانه : "**ليس للحركة الإعرابية مدلول**"، وقد نص على أن **الحركات الإعرابية** لم تكن تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء ، وليست رموزاً لغوية تشير إلى الفاعلية والمفعولية وغير ذلك ؛ كما يزعم النحاة – على حد قوله – ، و إنما هى لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها فى كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ، **وإن الذى يحدد معانى الفاعلية وغيرها من المعانى إنما هو نظام الجملة العربية ؛ والموضع الخاص لكل من هذه المعانى ، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تقوم على معرفة الصلة بين المتكلم والسامع** [٢].

* وأرى أن القول الفصل – فى ذلك – أن علامات الإعراب دلائل على المعانى التى تعتور الأسماء ؛ ومنبئة عنها ، بدليل وقوع الإعراب فى آخر الاسم دون أوله ووسطه لأنه دليل على هذه المعانى ، ومن ثم وجب أن يكون تابعاً للأسماء ؛ إذ إنه ثان بعدها [٣]. والله أعلم – ، .

---

[١] انظر المرجع السابق : ص ٧١ .

[٢] انظر كتاب من أسرار اللغة العربية : للدكتور / إبراهيم أنيس : ص ١٤٢ ، ١٥٨ وما بعدها .

[٣] انظر : الايضاح ؛ للزجاجى : ص ٧٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/١ .

((الخـــاتمـــــة))

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ؛ وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعـــــــــــد ...

فإن ما عرضت له فى بحث هذا الموضوع من البسط والإيضاح والتهذيب أسفر عن عدد من **الملاحظات والنتائج** ؛

أهمها وأبرزها ما يلى :-

١- اختلفت كلمة النحويين فى بيان حقيقة كل من "**الإعراب**" و"**البناء**" ؛ إذ قيل : إن كلاً منهما معنوى ؛ وعليه عرف الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها ؛ لفظاً ؛ أو تقديراً ، وحركات الإعراب وحروفه علامات له ؛ ودلائل عليه .

وعرف البناء بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ؛ وألقاب البناء علامات له .

وهذا هو ظاهر قول سيبويه ؛ واختيار الأعلم ؛ وكثير من المتأخرين ، وهذا المذهب هو المشهور .

وقيل : إن كلاً من الإعراب والبناء لفظى ؛ ومن ثم عرف بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل المقتضى له فى آخر الكلمة المعربة ؛ اسماً كانت ؛ أو فعلا مضارعا ، وعليه تكون حركات الإعراب وحروفه هى نفس الإعراب .

وعرف البناء بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الأمر المشابه للإعراب فى كونه حركة ؛ أى : الضم ، والفتح ؛ والكسر ؛ ويلحق بها "السكون" ؛ وفى كونه فى آخر الكلمة المبنية .

وهذا القول اختيار ابن مالك ؛ ونسبة إلى المحققين من النحويين ؛ وعليه بعض المتأخرين .

- والحاصل أن هذا الاختلاف فى كون كل من البناء والإعراب معنوياً ؛ أو لفظياً يفسح المجال أمام المعرب ؛ إذ إنه لا يُخَطَّأُ إذا أعرب كلمة معربة أو

مبنية على القول بأن كلاً من الإعراب والبناء معنوى ؛ وذلك بأن يعبر عن اسم مرفوع – مثلاً- بأنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة – ظاهرة كانت أو مقدرة – .

- ولا إنكار عليه إذا أعرب الكلمة المعربة أو المبنية على القول بأن كلاً من الإعراب والبناء لفظى ؛ إذ يقول – حينئذ – فى إعراب اسم مرفوع : إنه مرفوع بالضمة – ظاهرة كانت أو مقدرة –، ففى ذلك دليل قاطع على يسر اللغة العربية ومرونتها ؛ فضلاً عن أنه يعد درءاً لفرية الجمود التى وجهها بعض المستشرقين إلى اللغة العربية .

٢- الإعراب – على الإطلاق – قديم قدم اللغة نفسها ؛ إذ لم يأت على اللغة العربية زمان كانت فيه مجردة من الإعراب ، ثم احتاج المتكلمون باللغة العربية إليه فاخترعوه .

ولو سلمنا – جدلاً – بصحة هذا الافتراض فإن ذلك كان مرحلة تاريخية متقدمة لم يعرفها عرب الجاهلية الذين أعربوا الكلام العربى بالسليقة ؛ ونقلت اللغة عنهم معربة .

٣- البناء فى الكلمة العربية حالة مقابلة للإعراب ؛ إذ إن الكلمة فى حال التركيب إما معربة ؛ وإما مبنية ؛ ولا ثالث لهما .

٤- الفرق بين الإعراب والبناء يتمثل فى أن الإعراب تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة ؛ أو سكون – لفظاً أو تقديراً – ؛ بتغير العوامل فى أولها – هذا على القول بأنه معنوى – ؛ فى حين أن البناء – على هذا القول – لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ؛ وكل من السكون والحركة لا يكون عن عامل ؛ كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل .

٣- الإعراب يفرق بين المعانى المختلفة ؛ من فاعلية ومفعولية؛ وإضافة ؛ وتعجب ؛ واستفهام ؛ ونعت ؛ وإثبات ونفى ؛ وما إلى ذلك من الأمور التى تعد مدلولات لعلامات الإعراب ، تلك المعانى التى لو لم يدخل الإعراب

الكلمة التى تتعاقب عليها هذه المعانى لالتبست ؛ وما عرفت ؛ ولكانت تختلط ؛ ويدل على ذلك نحو : "**مَا أَحْسَنَ زَيْدًا**" و "**مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ**" و "**مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ؟** " ؛ إذ إن صيغة الكلام واحدة ؛ ومعانيه مختلفة ، ففى المثال الأول نصب لفظ "**زيد**" وفتحت "**النون**" من الفعل "**أحسن**" ؛ ومن ثم كان الكلام **تعجباً** ، وفى المثال الثانى رفع لفظ "**زيد**" ؛ مع فتح "**النون**" من : "**أحسن**" ؛ ومن ثم كان الكلام **نفياً للإحسان عن زيد** ، وفى المثال الثالث جر لفظ "**زيد**" ، وضمت "**النون**" من : "**أحسن**" ؛ ومن ثم كان الكلام **استفهاماً عن الشىء الذى هو أحسن ما فى زيد** ؛ أعينه؟ أم أنفه؟ أو فمه؟ وما إلى ذلك **مما يصح الاستفهام عنه من "زيد"** ، فلولا اختلاف حركات الإعراب ؛ وهى "**الضمة**" فى حالة الرفع ، و "**الفتحة**" فى حالة النصب و "**الكسرة**" فى حالة الجر ؛ تلك الحركات التى تعاقبت على **دال "زيد"** لالتبست هذه المعانى ؛ واختلطت ، ولما عرفت .

- **وبعد .. فهذه هى أهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة، وأرجو أن أكون قد وفقت وأفدت ، فإن كان ذلك فلله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فحسبى أننى اجتهدت ، والله من وراء القصد ؛ وهو الهادى إلى سواء السبيل .**

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دكتورة / تيسير السعيد عيد عبد الوهاب

مدرس اللغويات

فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة – فرع جامعة الأزهر – .

****

(المصادر والمراجع)

١- إحياء النحو ؛ للأستاذ / إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧ .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م .

٣- أسرار العربية ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م

٤- الأشباه والنظائر ؛ للسيوطى ، طبعة / دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ م .

٥- إظهار الأسرار فى النحو ؛ لابن بير على البركى ، تحقيق الدكتور / عبد العظيم حامد هلال ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

٦- الإهمال ، دراسة نحوية للدكتور / سمير أحمد عبد الجواد - مطبعة السعادة ، القاهرة سنة ١٩٩١م .

٧- الإيضاح فى شرح المفصل ؛ لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور / موسى بناى علوان ، طبعة العانى ، بغداد سنة ١٩٨٣ م .

٨- الإيضاح فى علل النحو، للزجاجى، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ، طبعة / دار النفائس - بيروت سنة ١٩٧٣ م.

٩- إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله - عز وجل - ؛ لأبى بكر بن الأنبارى ، تحقيق الدكتور / محيى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٠- البيان والتبيين ؛ للجاحظ ، تحقيق وشرح الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، طبعة / دار إحياء التراث العربى – بيروت سنة ١٣٥٧ هـ .
١١- تاج اللغة وصحاح العربية ؛ للجوهرى ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، طبعة / دار العلم للملايين ، بيروت سنة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦ م .
١٢- التذييل والتكميل ؛ لبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى ، طبعة / دار القلم / دمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
١٣- تذكرة النحاة ؛ لأبى حيان ، تحقيق / عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٦ م .
١٤- تفسير القرطبى "الجامع لأحكام القرآن" ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧ م .
١٥- التفسير الكبير "مفاتيح الغيب" ؛ للإمام فخر الدين الرازى، طبعة / دار إحياء التراث العربى ، بيروت – الطبعة الثالثة .
١٦- تهذيب اللغة ؛ لأبى منصور الأزهرى ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ؛ وآخرين ، القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م – الدار المصرية للتأليف –.
١٧- التوطئة ؛ لأبى على الشلوبين ، تحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع ، الكويت سنة ١٩٨١ م .
١٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، لحسن بن قاسم المرادى ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم ، دار الآفاق الجديدة / بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣ م .
١٩- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين بن الإربلى ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، طبعة / دار النفائس / بيروت ، الطبعة الولى سنة ١٩٩١ م .

٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ؛ لعبد القادر البغدادى ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٩ م .

٢١- الخصائص ؛ لابن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨ م .

٢٢- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبى، تحقيق الدكتور / أحمد محمد صيرة ونخبة من العلماء ، طبعة / دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤١٤ هـ /١٩٩٤ م .

٢٣- الرد على النحاة ؛ لابن مضاء القرطبى ، تحقيق الدكتور/ شوقى ضيف ، طبعة / دار المعارف بمصر – الطبعة الثانية سنة ١٩٨٢ م .

٢٤- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للإمام / أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٥ م .

٢٥- شرح ألفية ابن مالك ؛ للأشمونى ؛ بحاشية الصبان عليه، طبعة / عيسى البابى الحلبى .

٢٦- شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين ابن الناظم ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد عبد الحميد ، طبعة / دار الجيل – بيروت .

٢٧- شرح ألفية ابن مالك بحاشية الخضرى ، المطبعة الأزهرية ، الطبعة الثالثة سنة ١٣٢٦ هـ .

٢٨- شرح الأنموذج فى النحو للزمخشرى ؛ بشرح الأردبلى ، تحقيق الدكتور / حسنى عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب بالقاهرة .

٢٩- شرح التسهيل ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوى المختون ، مطبعة هجر ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٠ م .

٣٠- شرح التصريح على التوضيح ؛ للشيخ خالد الأزهرى ، طبعة / عيسى البابى الحلبى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس عليه .
٣١- شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح ، طبعة / مؤسسة دار الكتب / الموصل سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م .
٣٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ؛ لابن مالك ، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدورى طبعة العانى / بغداد سنة ١٩٧٧ م .
٣٣- شرح عيون الإعراب ؛ لابن فضال المجاشعى ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح سليم ، طبعة / دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
٣٤- شرح عيون كتاب سيبويه ؛ للمجريطى القرطبى ، تحقيق الدكتور / عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، مطبعة حسان بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ م .
٣٥- شرح كافية ابن الحاجب ؛ للعلامة الرضى ، طبعة /دار الكتب العلمية – بيروت ، سنة ١٤٠٥هـ /١٩٨٥ م .
٣٦- شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد المنعم هريدى ، طبعة / دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
٣٧- شرح اللؤلؤة فى علم العربية ، للسرمرى ، تحقيق الدكتور / أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢ م .
٣٨- شرح اللمحة البدرية فى علم العربية ؛ لابن هشام ، تحقيق الدكتور / صلاح راوى .
٣٩- شرح اللمع فى النحو ، للتبريزى ، تحقيق الدكتور / سيد تقى ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١ م .
٤٠- شرح المفصل ؛ لابن يعيش ، طبعة / عالم الكتب / بيروت – لبنان .

٤١- شرح المقدمة النحوية ؛ لابن بابشاذ ؛ تحقيق الدكتور / محمد أبو الفتوح شريف ، طبعة / الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية بمصر ؛ سنة ١٩٧٨ م .
٤٢- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ؛ لأحمد بن فارس ، تحقيق / أحمد حسن بسج ، طبعة / دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧ م
٤٣- صحيح البخارى ، المطبعة الأميرية (بولاق) سنة ١٣١٤هـ .
٤٤- صحيح مسلم بشرح النووى ، طبعة / دار الشعب / القاهرة .
٤٥- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى ، تحقيق الأستاذ / محمد أبو فضل إبراهيم ، طبعة / دار المعارف بمصر .
٤٦- العلاقة الإعرابية بين القديم والحديث ، للدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف / دار الفكر العربى .
٤٧- العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية ، للشيخ / عبد القاهر الجرجانى ، بشرح الشيخ / خالد الأزهرى ، تحقيق الدكتور / البدراوى زهران ، طبعة / دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٨٣ م .
٤٨- فرائد النحو الوسيمة ؛ شرح الدرة اليتيمة ؛ للشيخ محمد المالكى، طبعة/ مصطفى البابى الحلبى؛ سنة ١٣٤٦هـ.
٤٩- القاموس المحيط ؛ للفيروزابادى ، طبعة / عيسى الحلبى، سنة ١٩٥٢ م .
٥٠- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، طبعة / دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨ م .
٥١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ؛ للزمخشرى ، تحقيق / مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربى / بيروت ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧ م .
٥٢- كشف المشكل فى النحو ؛ لعلى بن سليمان اليمنى (ابن حيدرة) ، تحقيق الدكتور / هادى عطية مطر ، بغداد سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤ م .

٥٣- كشف النقاب عن ملحة الأعراب ؛ للفاكهى ، طبعة / عيسى الحلبى وشركاه .
٥٤- اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق / غازى مختار طليمات ، والدكتور / عبد الإله نبهان ، طبعة / دار الفكر المعاصر بيروت ، ودار الفكر بدمشق .
٥٥- لسان العرب ؛ لابن منظور ، طبعة / دار المعارف بمصر .
٥٦- لمع الأدلة فى أصول النحو ؛ للأنبارى ، تحقيق الأستاذ / سعيد الأفغانى ، سورية سنة ١٩٥٧ م .
٥٧- اللمع فى علم العربية ؛ لابن جنى ، تحقيق الدكتور / حسين محمد شرف ، طبعة / عالم الكتب ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م .
٥٨- مجاز القرآن ؛ لأبى عبيدة ، تعليق / محمد فؤاد سزكين، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ م .
٥٩- مراتب النحويين ؛ لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤ م .
٦٠- المرتجل فى شرح الجمل ؛ لابن الخشاب ، تحقيق / على حيدر ، دمشق سنة ١٩٧٢ م .
٦١- المساعد على تسهيل الفوائد ؛ لابن عقيل ، تحقيق الدكتور / محمد كامل بركات ، طبعة / دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٢ م .
٦٢- مغنى اللبيب فى كتب الأعاريب ؛ لابن هشام الأنصارى، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى بالقاهرة .
٦٣- المقتصد فى شرح لإيضاح الفارسى ؛ للشيخ عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٨٢م .

٦٤- المقتضب ؛ لأبى العباس المبرد ، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣ م .

٦٥- المقدمة الجزولية ؛ للجزولى ، تحقيق الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد ، القاهرة سنة ١٩٨٨ م .

٦٦- المقرب ؛ لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى ، مطبعة العانى ، بغداد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢ م .

٦٧- الملخص ؛ لابن أبى الربيع ، تحقيق الدكتور / على الحكمى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ م .

٦٨- من أسرار العربية ؛ للدكتور / إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٨ م .

٦٩- النزعة المنطقية فى النحو العربى ؛ للدكتور/ فتحى عبد الفتاح الدخنى ، الكويت سنة ١٩٨٢ م .

٧٠- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ؛ لأبى حيان ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى ، طبعة / مؤسسة الرسالة / بيروت ، سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨ م .

٧١- النكت على كتاب سيبويه ؛ للأعلم الشمنترى ، تحقيق الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧ م .

٧٢- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، طبعة / دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلاً وَآخِرًا ،